**جامعة سطيف2**

**كلية الحقوق والعلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

**محاضرات مقياس السياسة المقارنة**

**محاضرات القيت على طلبة السنة ثالثة تخصص تنظيم سياسي وإداري (السداسي الأول).**

**إعداد الدكتور نعيم شلغوم (أستاذ محاضر أ )**

**قائمة المحاضرات لمقياس السياسة المقارنة.**

**المحور الأول: ماهية السياسة المقارنة**

المحاضرة 01: مدخل إلى السياسة المقارنة .

المحاضرة 02: منهجية البحث في السياسة المقارنة

المحاضرة 03: مشاكل وصعوبات البحث في السياسة المقارنة.

**المحور الثاني: التطور النظري للسياسة المقارنة**

المحاضرة 01: السياسة المقارنة في المرحلة التقليدية .

المحاضرة 02: السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية.

المحاضرة 03: السياسة المقارنة في المرحلة ما بعد السلوكية.

**المحور الثالث: مفهوم النظام السياسي وتصنيفاته**

المحاضرة01: النظام السياسي كإطار للتحليل في السياسة المقارنة .

المحاضرة 02 : تصنيف النظم السياسية .

**المحور الرابع: واقع ومستقبل السياسة المقارنة والأجندة البحثية الجديدة .**

المحاضرة01: واقع السياسة المقارنة .

المحاضرة 02: مستقبل السياسة المقارنة في ظل التعدد والتشتت النظري.

المحاضرة 03: الأجندة البحثية الجديدة في السياسة المقارنة

**المحور الأول: ماهية السياسة المقارنة**

ا

**المحاضرة 01 : مدخل إلى السياسة المقارنة.**

**1- مفهوم السياسة المقارنة**: يعد المنهج المقارن منهج اساسي في كافة العلوم بما فيها العلوم الاجتماعية فضلا عن كونها أداة عقلية رئيسية يعتمدها الانسان في حياته في شتى المجالات ورغم اختلاف في تعريف المقارنة غلا أن هناك إتفاق حول ضوابطها التي تعود إلى تراث جون ستيوارت ميل وعرفها بأنها " دراسة ظواهر متشابهة متناظرة في مجتمعات مختلفة، أوهي التحليل المنظم للاختلافات في موضع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر"، كما يعتبرها أليكسيس دي توكفيل بان "العقل لا يعرف كيف يعمل غلا من خلال القيام بالمقارنات"، كما عرف آدم سميث السياسة المقارنة بأنها دراسة أشكال المنظمات السياسية وممتلكاتها والارتباطات والاختلافات وطرق التغيير، وعلى ضوء هذا عرف "أرند ليجفارت" السياسة المقارنة بأنها الحقل الوحد في علم السياسة الذي يحمل عنوانا منهجيا يقوم على استعمال المنهج المقارن كأداة رئيسية إلى جانب المنهج الإمبريقي والإحصائي ودراسة الحالة لبناء نظريات عامة.

في هذا السياق يعتبر أرند ليجفرت أن السياسة المقارنة هي الحقل الوحيد في علم السياسة الذي يحمل عنوانا منهجيا والذي يقوم على استعمال المنهج المقارن كأحد المناهج العلمية الرئيسية إلى جانب المنهج التجريبي والمنهج الإحصائي ومنهج دراسة الحالة بحيث يتم اللجوء إليه عادة لاختبار صحة الفرضيات العلمية وتأسيس علاقة إمبريقية بين متغيرين ، فأكثر كبديل عن المنهج التجريبي ، وبدوره يرى العالم الأمريكي هارولد لازويل أن المنهج المقارن ضروري من اجل الوصول غلى نظرية علمية لدراسة الظاهرة السياسية ، وهو أيضا ما يؤكده الباحث السلوكي غابريال ألموند الذي يعادل بين المنهج المقارن والمنهج العلمي بقوله أنه : لا معنى للسياسة وللاقتراب العلمي لعلم السياسة دون عنصر المقارنة فهو وسيلة من وسائل إكتشاف العلاقة السببية بين المتغيرات وليس وسيلة من وسائل القياس[[1]](#footnote-1) .

لقد أعتمد في التحليل السياسي الحديث على المنهج المقارن من أجل اختبار صحة الفرضيات العلمية وتأسيس علاقة إمبريقية بين متغيرين أو أكثر كبديل للمنهج الإحصائي والتجريبي، وهنا إعتبر هارولد لازويل بان النهج المقارن ضروري من أجل الوصول إلى نظرية علمية في دراسة الظواهر السياسية، كما يرى غابريال ألموند أن أنه لا معنى للسياسة أو الإقتراب العليم لعلم السياسة دون عنصر المقارنة فهي وسيلة لإكتشاف العلاقة السببية وليس وسيلة للقياس وعرفت كذلك أنها تحديد وتفسير العوامل النابعة من النظام الاجتماعي العام المؤثرة على مختلف الوظائف السياسية وكذلك المؤسسات المراد إخضاعها للمقارنة وعرفها فريمان بأنها التحليل المقارن لمختلف أشكال الحكومات والمؤسسات السياسية ، ويرى البعض أن المقارنة عموما من أهم المناهج المستخدمة في دراسة النظم السياسية ، فهي ليست حقلا معرفيا أوم موضوعا للدارسة بل هي منهج للبحث والتحليل وفي اعتقادنا أن السياسة المقارنة كفلسفة للعلم تحتوي على نظريات مفسرة ومناهج متعددة، لذا يجوز النظر لها على أنها منهجية فقط حيث لا يستقيم التحليل المقارن للنظم السياسية، دون الإلمام بفلسفة المقارنة ونظرياتها في الحقل المعرفي الذي يدرسها أي دراسة النظم السياسية انطلاقا من الحكومات المقارنة فالسياسة المقارنة ثم التحليل المقارن للنظم السياسة استناد ا للنظريات والمناهج وعليه يجب التطرق إلى الموضوعات التالية :

يعتبر الكثير من علماء السياسة أن المقارنة هي ميدان فرعي من العلوم السياسية وحتى نطلق عليها أنها سياسة مقارنة يجب أن يتوفر فيها عنصران هما: اعتماد المقارنة هدفا للبحث وتبني منهجية المقارنة ويحتوي مفهوم السياسة المقارنة عدة مصطلحات يستخدمها علماء السياسة وهي الحكومات المقارنة، والسياسة المقارنة والتحليل المقارن والمنهج المقارن وتعتبر السياسة المقارنة جزءا هاما من أية دراسة سياسية، وبالتالي تعتبر بمثابة جوهر التفسير السياسي، بهذا الخصوص نجد اختلاف الرؤى حول حدود علم السياسة المقارنة فهناك من يعتبرها قلب علم السياسة المعاصر ويطالب بتوسيع نطاقه ليشمل أكبر عدد من الدول ومؤسساتها والتفاعلات السياسية فيها ، والتي تخضع المقارنة بهدف التوصل إلى فهم أعمق وأشمل للمؤسسات السياسية وأنماط التفاعل السياسي في مختلف الدول بينما يحذر فريق آخر من توسيع نطاق المقارنة لحد شموله علم السياسة ذاته، يطالب بوضع حدود له ويبرر هذا الفريق رأيه بأنه لا يجوز التوسع في محتوى السياسة المقارنة إلى الحد الذي تختفي معه الفواصل بينه وبين علم السياسة ثم بينه وبين فروعه الأخرى كالعلاقات الدولية والنظرية السياسية، وبالرغم من اختلاف تعريفات مفهوم المقارنة وتنوعهاوقد حدد ماكلون خمسة تعاريف متباينة للمقارنة من مختلف تعريفاتها في مختلف العلوم الاجتماعية حيث قال بأنها:

1 - احدى أشكال القياس.

2 - أداة توضيح أحد المفاهيم وخلفيته الواقعية.

3 - مرادف لمنطق التحليل العلمي.

4 - نمط معين من أنماط البحث.

5 - إحدى الحلول التي تتصدى لمعالجة مشكلة التداخل أو التفاعل الثقافي بين الدول وتحليلها.

وكما عرفها **جوزيف لابالومبارا** بأنها عملية تعكس أساسا البحث في أوجه التشابه والاختلاف التي تميز بين الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها، وعرف أدم سميث السياسة المقارنة بأنها دراسة أشكال المنظمات السياسية وممتلكاتها والارتباطات والاختلافات وطرق التغيير.

**2- أهداف الدراسة المقارنة للظاهرة السياسية:** السياسة المقارنة هي الاتجاه لدراسة السياسة من مستواها الكلي إلى مستواها الجزئي، ومهمة حقل السياسة المقارنة من خلال نظرياته ومناهجه هي توضيح وتحليل أوجه الشبه والاختلاف بين الأنظمة السياسية، أو داخل النظام السياسي الواحد من خلال عقد تحليل مقارن لهياكله ووظائفه ومؤسساته ومشكلاته[[2]](#footnote-2)، ولعل أن أهداف عملية المقارنة تتمثل بالأهداف المعرفية حيث أن المقارنة وسيلة وأسلوب للتفكير لمعرفة وتمييز وتقييم الأفعال للأفراد والأمم، ومن الأهداف هو تحقيق المعرفة وتوسيعها وتصنيفها، وإيجاد أوجه التشابه والاختلاف، فالمقارنة هي أداة جيدة للفهم والتحقيق والعمل على بناء التطور والنضج، إن فهم الذات والأخر يؤسس للمقارنة المعرفية، ويحقق الفهم المتبادل، والماركة في إيجاد الحلول للمشكلات والتحديات وتحقيق التواصل بين الشعوب لفهم تجاربها وإنجازاتها والاستفادة منها، أما الأهداف العلمية فهي تحقيق الضبط والتحكم في الظواهر الاجتماعية من خلال ضبط المتغيرات والتحكم بها، واختبار الفروض والنظريات التي تواجدت في مجتمع ممكن تطبيقها، في مجتمعات أخرى وهنالك أهداف علمية لعملية السياسة المقارنة متمثلة في النظر لنشأة النظم السياسية، دساتيرها، تاريخها السياسي، نمط الأحداث، الظواهر السياسية، وكيفية الاستفادة منها وتوظيفها أحسن توظيف كذلك صنع السياسة إذ أن أحد أهداف السياسة المقارنة هو عملية تقديم البدائل والبيانات لعملية صنع السياسة على المستويين الداخلي والخارجي، ناهيك عن عملية تقويم السياسة أي تقييم التجربة السياسية وتحديد مدى نجاحها وما يمكن الاستفادة منه، وأخيرا من أهم الأهداف هو التنبؤ بالأحداث والاتجاهات والواهر السياسية أي توفر رؤية مستقبلية من تجارب الآخرين.

وتهدف السياسة المقارنة إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي :

1- الاهداف العلمية(الوصف، التصنيف، اختبار الفرضيات من أجل بناء النظريات والتنبؤ)

2- الاهداف المعرفية( تعميق المعرفة السياسية حول العالم، فهم النموذج الذي ننتمي إليه) .

3- الاهداف العملية(تأسيس نظم سياسية ، صنع السياسة تقويم السياسة).

ولأن المقارنة تعتبر جزءا أساسيا من البحث العلمي بالنسبة للعلوم الاجتماعية فقد جعلها الكثير من الباحثين البديل عن التجربة في العلوم الطبيعية والمؤدية إلى الكثير من الباحثين البديل عن التجربة في العلوم الطبيعية والمؤدية إلى الكثير من أهدافها إلى حد قول "الكس دي توكفيل" السياسة المقارنة هي جوهر المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية[[3]](#footnote-3).

**3- مبررات توظيف السياسة المقارنة لدراسة الظاهرة السياسية:** بهدف توظيف حقل السياسة المقارنة لدراسة الظاهرة السياسية في الوصول الى معرفة علمية من خلالها، وحدود هذه المعرفة ومصداقيتها وكيفية التحقق منها ودورها في بناء نظريات أو مناهج تساعد العقل الإنساني على فهم الواقع وحسن إدراكه وذلك من خلال:

\*إدراك الاختلاف والتنوع في المجتمعات البشرية والخصائص الذاتية للنظم والشعوب كمرجعية ونقط انطلاق للقياس.

\*معرفة أنماط العلاقات والتفاعلات والمعايير والقيم السادة في كل مجتمع.

\*أهمية التنظيم بوجود حاكم ومحكوم بغض النظر عن الشكل والغاية من الحكم.

أما المبررات العلمية لتوظيف السياسة المقارنة في دراسة الظاهرة السياسية فهي:

1- تأسيس النظم السياسية منذ أرسطو واستخدام الدساتير وتقليد النظام القضائي الروماني، واستنساخ النظام البرلماني التنفيذي البريطاني.

2- صنع السياسة: تهدف المقارنة إلى تقديم البدائل والبيانات اللازمة لعملية صنع السياسة سواء الداخلية أو الخارجية.

3 - تقويم السياسة: يهدف التحليل المقارن إلى تقويم التجربة السياسية، بجميع مراحلها من سياسات وقرارات وعملية اتخاذ القرار الى غير ذلك.

\*التنبؤ بالأحداث والاتجاهات: منذ "دي توكفيل" يعتبر هدف السياسة المقارنة هو التنبؤ (التنبؤ بظهور الديمقراطية، كذلك ماركس التنبؤ بظهور الشيوعية)، بالرغم من أن علم السياسة عند البعض هو علم تشخيص وتفسير أكثر منه علم تنبؤ وهذا ما يثير الكثير من الخلاف[[4]](#footnote-4).

وبخصوص أهداف السياسة المقارنة فيما يتعلق بالممارسة السياسية فإنه غالبا ما يتم استخدامه أسلوب المقارنة الدساتير والقوانين والمؤسسات للوصول إلى نمط التقليد والمحاكاة للوصول إلى أفضل الصيغ وهذا ما ركز على المنهج التقليدي في دراسة السياسة المقارنة في سنوات سابقة حيث أن السياسة المقارنة خرجت إلى دراسة المؤسسات غير الرسمية وتفاعلها في العملية السياسية إذ تركز على دور مؤسسات المجتمع المدني الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والقوى الاجتماعية والتنظيمات المختلفة.

**خطوات المقارنة:** حدد بعض الباحثين خطوات المعالجة المقارنة وتتضمن : الوصف ، التصنيف والتفسير ، والتأكيد، ويمكن توضيح بعض هذه الخطوات على النحو التالي:

**1**- تحديد مشكلة البحث (وحدة التحليل الخاضعة للمقارنة)

2- صياغة الفرضيات

3- تحديد المفاهيم والتعريفات الإجرائية التي تعبر عن الظاهرة المراد مقارنتها (تحديد وبناء شبكة المفاهيم)

4- جمع البيانات ووصف الحقائق من خلال عملية التصنيف.

5- تحديد أوجده التشابه والإختلاف وتصيفها وتحليلها إلى مستوى الإيضاح والتجريد النظري .

6- صياغة النتائج العلمية والتحقق من صحة الفرضيات المطروحة

7- الوصول إلى نتائج يمكن قبولها [[5]](#footnote-5).

ومن أهمية المقارنة أيضا أنها تؤدي إلى الاستفادة من الآخر الذي لابد ان يفهم بداية على أنه مختلف وعلى أن القيم والمعايير والمؤسسات الأكثر انتشارا وقبولا في مجتمع ما ليست بالضرورة هي الأفضل ومن خلال فهم الذات يتحقق الفهم المتبادل بين الشعوب والمشاركة في سلوك المشاكل وتحقيق التواصل بين الباحثين على اختلاف ثقافتهم وإيديولوجياتهم.

.

**المحاضرة 02**: **منهجية البحث في السياسة المقارنة**.

يعد مفهوم السياسة المقارنة حقلا علميا يحمل عنوانا منهجيا مفترضا أن عملية المقارنة تصبح من المستلزمات الأساسية والرئيسية لهذا الحقل نظرا للتطورات المنهجية التي جاءت بها المدرسة السلوكية والتي أدت إلى انتشارها في أوساط الباحثين منذ ستينيات القرن الماضي، باهتمامهم بالسلوك السياسي في عملية توزيع وإعادة توزيع وأصبحت المقارنة تركز على تفسير الانتظامات والاختلافات في أنماط السلوك السياسية بين النظم السياسية ومكوناتها سعيا للوصول إلى قوانين للتفسير[[6]](#footnote-6). وكما يعتبرها أرند ليجفارت في أن المنهج المقارن هو أحد المناهج الأساسية بجانب المنهج التجريبي والإحصائي ومنهج دراسة الحالة التي تهدف إلى إيجاد تعميمات امبريقية عامة و إلى التفسير العلمي عن طريق اكتشاف علاقات معينة بين متغيرين أو أكثر مع عزل بقية العوامل والمتغيرات الأخرى.

على ضوء هذا تتضح حدود علم السياسة المقارنة فهناك من يعتبره قلب علم السياسة المعاصر ويطالب بتوسيع نطاقه ليشمل اكبر عدد من الدول وبالتالي المؤسسات والتفاعلات السياسية التي تخضع للمقارنة و ويحاجج هؤلاء بأنه ليس ثمة منطق وراء قصر مجال الاهتمام على ابرز النظم السياسية الغربية فراحوا يسلكون معها النظم السياسة في الدول الإسكندنافية وشرق أروبا وبلدان العالم الثالث كما احتجوا بغياب أية معايير منطقية تحكم اختيار وحدات المقارنة موضع التحليل المقارن [[7]](#footnote-7).

**1- طبيعة التحليل في السياسة المقارنة**: يعتبر المقارنة منهج أساسي في كافة العلوم بما فيها العلوم الاجتماعية فضلا عن كونها أداة عقلية رئيسية يعتمدها الإنسان في حياته كلها وفي شتى المجالات، للمفاضلة بين ما يحتاجه وما يقرره أو بين ما يملكه وبين ما يملكه الآخرين، ورغم الاختلاف في تعريفاتها إلا أنه هناك اتفاق حول الضوابط المستمدة بشكل أساسي من تراث الفليسوف البريطاني "جون ستيوات ميل" والذي عرفها بأنها " دراسة الظواهر المتشابهة أو المتناظرة في المجتمعات المختلفة أوهي التحليل المنظم في موضوع أو أكثر عبر مجتمع أو أكثر"[[8]](#footnote-8)، من المهم التذكير هنا بأن "جون ستيوارت ميل" وضع الضوابط اللازمة التي يحتاجها الباحث لإجراء أي دراسة مقارنة في مقدمتها ضرورة وجود قدرة من التشابه والاختلاف بين الظواهر محل المقارنة أي انه يمكن إجراء المقارنة بين الظواهر والوحدات الكلية أو الفرعية المتطابقة تماما ومختلفة تماما، كما يعتبر عالم السياسة الأمريكي هارولد لازويل أن المنهج المقارن ضروري للوصول إلى نظرية لعلمية لدراسة الظواهر السياسية، وهو ما يؤكده غابريال ألموند الذي يعادل بين المنهج المقارن والمنهج العلمي بقوله" لا معنى للسياسة وللاقتراب العلمي لعمل السياسة دون عنصر المقارنة فهو وسيلة من وسائل اكتشاف العلاقة السببية بين المتغيرات وليس وسيلة من وسائل القياس[[9]](#footnote-9).

وبهذا المعنى تعد المقارنة أحد الأسس الرئيسية تعتبر جزءا هاما من اية دراسة علمية في اي علم من العلوم وبالتالي فهو في علم السياسة بمثابة جوهر التفسير السياسي حيث نجد المقارنة في مجال علم السياسة إحدى المناهج المتبعة في مختلف فروع هذا العلم مثل الدراسات المقارنة للأحزاب السياسية والسياسات الخارجية لمختلف الدول، وفي هذا الإطار غالبا ما يستخدم المنهج المقارن كمرادف لمصطلح التحليل المقارن ولكن قد يستخدم أحيانا كنقيض لمصطلح منهج دراسة الحالة[[10]](#footnote-10).

**1- شروط المقارنة:** هناك قواعد ومبادئ معينة يجب الالتزام بها في التحليل المقارن للنظم السايسية للوصول إلى الأهداف المرجوة من المقارنة وهي :

- شمولية المقارنة لكافة أوجه الاختلاف والاتفاق بين الوحدات الخاضعة للمقارنة .

- التحديد الواضح من جانب الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي ستتم المقارنة بينها وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المناهج بما يحقق الدقة في رصد جوانب الاتفاق والاختلاف.

- تجنب أن تكون الوحدات أو الظواهر المراد المقارنة بينها متماثلة تماما أو مختلفة تماما ، فلا بد أن تشتمل على أوجه ونقاط الاختلاف وأخرى للتماثل والاتفاق وبالتالي ضرورة وجود ارتباط ذلك بانتماء هذه الوحدات   
إلى إطار حضاري أو ثقافي أو اجتماعي واحد ومتقارب من أجل إلى تعميمات واقعية إمكانية تطبيقها.

**2- وحدات المقارنة:** تقليديا كانت الدولة ، لكن قد تكون النظام السياسي وهذا يتضمن عودة التحليل الكلي (الماكرو) وقد تكون الوحدة البنية وهذا الاختيار يحمل مضمونا للتركيز على التحليل الجزئي( الميكرو)وبعد اختيار وحدة المقارنة حيويا لأن السياسة المقارنة تتضمن على الاقل مستويين من التحليل المقارن : مقارنة النظم ومقارنة بعض ما تتضمنه النظم من أجزاء ومكونات وأبنية أي أن المقارنة قد تكون بين نظم أو تكون بين أجزاء من النظم[[11]](#footnote-11).

إلى جانب هذا اصبحت الدولة هي الإطار العام لمستوى التحليل إلا أن الكثير من الباحثين يرون أن حقل السياسة المقارنة لا يقتصر على دراسات –عبر الدولة بهدف الوصول إلى مبادئ تفسيرية وتعميمات نظرية ، بل التركيز على دراسة وحدات ومؤسسات وأقاليم داخل دول مختلفة فالتحليل المقارن يتجه إلى التركيز على الاختلافات داخل الدول أكثر مما يركز عليها بين الدول، وتختلف الأبحاث عبر الدول طبقا لوضع الدولة في سياق البحث :

- فقد تكون هدفا للبحث والمقارنة : نظامين سياسيين مثل مقارنة أمريكا وبريطانيا مثلا أو مقارنة مؤسسات معينة بين دولتين (السلطة التشريعية أو التنفيذية مثلا ) ويكون هنا الهدف ليس الوصول إلى تعميمات نظرية أو فروض عامة لكن فقط الوصول إلى فهم الدولتين فقط ، وماهية أوجه والتشابه والاختلاف في طبيعة النظامين السياسيين.

- قد تكون إطارا وسياقا عاما للبحث : مثل فهم آلية عمل الشركات الصناعية في مجتمع رأسمالي مقارنة بآخر اشتراكي هنا يتم الباحث باختيار عمومية نتائج التوصل إليها والمقصود ليس دولة ونظامها السياسي بل غير الرسمي وإنما الوصول إلى تعميمات تتعدى إطار الدولة ، مع تنويه إلى صعوبة الفصل عندما تكون الدولة هدفا وسياقا وإطارا وفي نفس الوقت وهو موضوع أغلب الدراسات النظم السياسية المقارنة.

- وقد تكون وحدة التحليل الأساسية: يهدف البحث هنا إلى الوصول إلى تعميمات نظرية تتعلق بدور الدولة في عموميتها مثل دراسة دور الدولة في تحقيق المشاركة ماهية النظام السياسي، والاتجاهات السياسية إلى غير ذلك .

- وقد تكون وحدة التحليل دراسة المؤسسات غير الرسمية، مثل دور الأحزاب أو جماعات الضغط وأثرها في عمليات صنع القرار السياسي.

وعليه يجب التمييز بين نوعين من المقارنة وهما :

**مقارنة خارجية**: (عبر المكان) وتتم بين الوحدة المعينة (نظاما، عنصرا، ظاهرة أو علاقة بين متغيرين ) في دولة وما يقابلها في دولة أخرى أو في عدة دول مثل : التنمية السياسية ، الانتخابات ، المشاركة السياسية ، والاتجاهات السياسية ودور الأحزاب السياسية ، العنف السياسي ، المعارضة السياسية.

**مقارنة داخلية (عبر الزمان)**: وتتم داخل نفس النظام بصرف النظر عن وحدتها (مثلا دراسة النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته : التنفيذية والتشريعية والقضائية ، أو نمط القيادة السياسية ، أو نمط القيادة البيروقراطية ، أو السياسات العامة في مرحلتين من عمر الدولة) .

**وتأخذ المقارنة شكلين هما** :

**أ** – مقارنة عنصرين أو أكثر من عناصر ووحدات النظام السياسي إزاء نفس المشكلة .

**ب**- مقارنة موقف النظام السياسي أو أحد عناصره من صورتين أو تطبيقين أو أكثر لنفس الظاهرة.

**3- مميزات المقارنة السياسية:** يتميز المنهج المقارن بمجموعة من المميزات تجعله يحظى بأهمية كبيرة في دراسة الظواهر السياسية وتفسيرها:

**1- ا**لمنهج المقارن هو منهج علمي وليس مجرد مصطلح يرمز إلى التركيز على اهتمامات بحثية معينة.

2- إن المنهج المقارن هو منهج لاكتشاف العلاقات بين المتغيرات الإمبريقية وليس أداة للقياس، فقياس المتغيرات هي خطوة علمية مهمة وهي تسبق منطقيا الخطوة التي تهدف إلى اكتشاف العلاقات بين هذه المتغيرات والمقصود بالمنهج المقارن هو الخطو الثانية.

3- المنهج المقارن يختلف عن أدوات وتقنيات التحليل فالمنهج المقارن هو منهج عام وواسع وليس مجرد أداة تحليل ضيقة ومتخصصة[[12]](#footnote-12).

وبهذا المعنى فإن المنهج المقارن تنصب منهجيته على تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الحالات المراد دراستها ثم تقديم تفسيرات لذلك، ولهذا تعد المقارنة بالنسبة للعلوم الاجتماعية جزءا أساسيا من البحث العلمي بل هي بؤرة وجوهر المنهج العلمي على حد تعبير أليكس دي توكفيل، ومن خلال الدراسات التي اعتمدت في حقل السياسة المقارنة تعد المقارنة بديل عن التجربة في هذا الحقل المعرفي، ذلك ما يجعل المنهج المقارن احتل مكانة هامة في دراسة الظواهر السياسية، في هذا الصدد نجد أن المنهج المقارن ارتبط بمفهوم المقارنة بالسياسة فظهرت مفاهيم التحليل المقارن الحكومات المقارنة و السياسة المقارنة.

**4- استراتيجية التحليل في السياسة المقارنة**: هناك مجموعة من المراحل الأساسية والاستراتيجيات التي يجب إتباعها حتى يمكن تحليل المقارن بين النظم السياسية مختلفة من اجل يحقق أهدافه وغاياته:

1-وجود مشكلة تحتاج إلى إجابة مثل: ما هي الخصائص التي تجعل الدول أكثر عرضة للتدخل العسكري و الانقلابات من غيرها ؟ ما هي العوامل التي تجعل أقلية قومية معينة تسعى إلى الانفصال أو الاندماج في النظام الذي توجد في إطاره؟ لماذا يكون الإحساس بالقدرة والكفاءة السياسية مرتفعا بين مواطني بعض الدولة وليس في دول أخرى؟ كل هذه الأمثلة تشير إلى بعض أنواع ومشاكل والقضايا التي تتطلب التحليل المقارن.

2-لابد من صياغة جيدة للمشكلة بحيث تكون دقيقة تجيب على التساؤلات المطروحة، بتحديد وتعريف المفاهيم الرئيسية بدقة بشكل يسمح إلى تحويلها مؤشرات عملية وإجرائية .

3- اختيار الاستراتيجية المناسبة لتجميع البيانات ذات العلاقة بالمشكلة محل الدراسة والذي يتضمن قرارات متعلقة بنوعية البيانات المطلوبة وكيفية جمعها والعثور عليها[[13]](#footnote-13).

4- اختيار الاستراتيجية المناسبة اختيار الإطار النظري المناسب وهاتان المرحلتان ضروريتان لتوجيه البحث المقارن في طريق واضح ومحدد وبدون الاهتمام بهاتين الخطوتين فإن عملية المقارنة ستفقد الإتجاه وعملية الحصول على البيانات ستكون اعتباطية وغير كاملة وتحليل البيانات سيفتقد للتماسك والثبات فاختيار الإطار النظري أو أكثر من بين الأطر النظرية التي يتم تطويرها في حقل السياسة المقارنة لتنظيم البيانات التي يتم جمعها ولتبيان النقائص المختلفة في هذه البيانات ومن اجل خلق وتوليد فرضيات حول مشكلة البحث.

5- تحليل البيانات التي تم جمعها والتحليل يتضمن مختلف الاختبارات الإحصائية وغير الإحصائية المناسبة للتحقق من الفرضيات التي تطرحها مشكلة البحث المطروحة عن طريق المقارنة بينهما والوصول إلى نتائج معينة

كما يتضح مما سبق فإن البحث المقارن عليه أن يختار البيانات ذات العلاقة بموضوع بحثه من بين الكم الهائل من الوقائع والحقائق المتوفرة وعملية الإختيار هذه تتطلب وجود استراتيجية تقود بحثه وتوجهه واختيار الاستراتيجية المناسبة التي تتضمن مجموعة من القرارات المتشابكة والمترابطة تقوم على عنصرين أساسيين وهما:

1-المجموعة الأولى متعلقة بمحيط البحث المقارن وبؤرة التركيز ومستوى التنظير وبعبارة اخرى تحديد مستويات التحليل الكلية والجزئية،ـ وإلى وقت قريب كانت الدولة هي وحدة أو مستوى التحليل في السياسة المقارنة هي الدولة وقد اثر هذا على نوعية المشاكل والقضايا التي اعتبرت ملائمة ومناسبة للتحليل السياسي المقارن والتي تركزت في دراسة القواعد الدستورية والمؤسسات الرسمية والبنى الحكومية وهنا كانت معظم الدراسات قانونية وشكلية ، ولكن مع التحولات النظرية أصبح التحليل السياسي المقارن يركز على وحدات ومستويات أخرى مثل النظام السياسي والجماعة والوظيفة والبنية و المدخلات والمخرجات وغيرها[[14]](#footnote-14).ولعل أن وجود مستويات مختلفة من التحليل توجه الباحث وتنبهه غلى إمكانية تفسير العلاقات بين المتغيرات المختلفة في إطار الخصائص الأفراد والجماعات( المستوى الجزئي) أو في إطار خصائص النظام السياسي ككل (المستوى الكلي) .

2-القرار المهم الثاني بالنسبة للاستراتيجية الملائمة يتعلق بعملية اختيار والمفاضلة بين أسلوب الأكثر تشابها وبين أسلوب الحالات الأكثر اختلافا.

**5- كيفية توظيف المنهج المقارن في الدراسات السياسية: إن** الباحث في السياسة المقارنة عليه أن يختار بين البيانات ذات العلاقة بموضوع بحثه من الكم الهائل من الوقائع والحقائق المتوفرة، وعملية اختيار هذه تتطلب وجود مجموعة من القواعد التي تقود بحثه وتوجهه بإخضاع الدراسة للمقارنة، في هذا الصدد يرى "**تود لوندمان**" في كتبه قضايا ومنهاج في السياسة المقارنة الذي يذكر فيه أن التحليل السياسي المقارن يعتمند ثلاث أساليب رئيسي هي : مقارنة عدد كبير من لاحالات ، مقارنة عدد قليل من الحالات ودراسة الحالة الواحدة، وأن لكل منها شروط ومزاياها وعيوبها ، وان الباحث يختار أسلوبه في المقارنة إنطلاقا من السئلة البحثية التي يحاول الإجابة عنها ومن الهدف وراء البحث ، فمثلا : إذا اراد الباحث معرفة السبب وراء فوز مرشح معين في الانتخابات لفترات متتالية هنا يعتمد أسلوب دراسة الحالة الواحدة ويقارن عبر مراحل انتخابية مختلفة لكن أراد معرفة السبب وراء صعود اليسار أو اليمين المتطرف فيختار مجموعة من البلدان الأوروبية أو غيرها من النماذج[[15]](#footnote-15). وعلى ضوء هذا تعتمد ثلاثة أساليب في إجراء المقارنة السياسية وهي:

2 -1 **أسلوب الحالات الأكثر تشابها( منهج التشابه):** تبرز عندما تكون مشكلة البحث هي تحديد أوجه الاختلاف بين وحدات المقارنة، فاختيار وحدات تحليل تمتاز بالتشابه في عدد من المتغيرات الرئيسية يجعل من السهل تحديد المتغيرات التي تختلف فيها هذه الوحدات والتي يمكن اعتبارها المرشح الرئيسي لتكون متغيرات تفسيرية، على هذا الأساس يتم اختيار وحدات المقارنة سواء كانت نظما سياسية أو أفرادا أو تنظيمات سياسية بسبب تشابهها في معظم الخصائص المهمة فعلى سبيل المثال دراسة الانقلابات العسكرية في دول أمريكا اللاتينية يمكن دراستها لأنها تشترك بدرجات متفاوتة في الميراث التاريخي للاستعمار الاسباني والبرتغالي والتراث اللغوي والبنى الاقتصادية المتشابهة والتفاوت الحاد بين درجات الغنى والفقر والجوار الجغرافي والثقافة السياسية المتقاربة والتغلغل الاقتصادي الأمريكي والثقافي الأمريكي[[16]](#footnote-16) ، ويتم إختيار لحالات الأكثر تشابها التي تشترك في مجموعة كبرة من الخصائص ، بهدف إبراز الاختلافات الجوهرية بينها واعتبارها متغيرات تفسيرية تساعد على تفسير الاختلافات في أنما السلوك والأبينة بالإعتماد على منهج الإختلاف أي أن هذه لاحالات تتميز ببعض الاختلافات التي لا يمكن الكشف عنها إلا من خلال منهج لإختلاف.

**2-2- أسلوب الحالات الأكثر اختلافا(منهج الاختلاف)**: هو أسلوب مناسب للمشاكل البحثية التي تسعى إلى تحديد أوجه الشبه بين وحدات التحليل المقارنة والتعليل المنطق لذلك هو أنه على الرغم من وجود اختلافات رئيسية بين وحدات المقارنة مثل التباعد الجغرافي أو الاختلاف الثقافي أو التفاوت الاقتصادي أو التاريخ والمؤسسات السياسية المتباينة، إذا أمكن ملاحظة تشابه في العلاقات بين العوامل والمتغيرات المفترضة في الدراسة، ويتم تفسير ذلك من خلال المتغيرات والعوامل المتشابه بين هذه النظم والمجتمعات ومن الأمثلة على تطبيق أسلوب الحالات الأكثر اختلاف عليها دراسة تدخل العسكريين في الحياة السياسية، في مناطق جغرافية وثقافية ومتباينة وتطور الثورة الفرنسية بعد 1789 والثورة الروسية بعد 1917[[17]](#footnote-17).

ويقوم على خلاف الطريقة الأولى على اختيار الوحدات والمواقف الأكثر تعارضا أو إختلافا خصوصا في السلوك الملاحظ ، ودراستها من خلال منهج التشابه لأنها تشترك في بعض الخصائص التي نريد استخلاصها وجعلها عوامل تفسيرية رغم تعارض في جميع الخصائص الملاحظة ، فمثلا لو أخذان الهند والدانمارك سنجد أن كلاهما يختلفان في البنية الاجتماعية والسياسية، غلا أنهما يتميزان بوجود نظام نيابي ديمقراطي ، غما في حالة الكقارنة بين الهند والصين سنجد أنهما يشتركان في العديد من الخصائص كالحجم الجغرافي وعدد السكان غير أن معيار الحجم ليس له أي دور في تحقيق الديمقراطية في الحالتين لأن الهند دولة دولة ديمقراطية والصين عكس ذلك ، وبالتالي ضرورة البحث في عوامل تفسيرية أخرى كالموروث التحرري والثقافي ...إلخ .

جدول يوضح الإختلاف بين منهج التشابه ومنهج الاختلاف

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | منهج الاختلاف | | | | منهج التشابه | | |
| وحدات الدراسة | دولة 1 | دولة 2 | دولة 3 | | دولة 1 | دولة 2 | دولة 3 |
| الخصائص | خصائص متشابهة | | | خصائص متعارضة | | | | |
| العامل التفسيري | ثقافي | سياسي | تاريخي | | ثقافي | ثقافي | ثقافي |
| النتائج | ديمقراطي | ديمقراطي | هجين | | ديمقراطي | ديمقراطي | ديمقراطي |

**2-3- أسلوب الحالة الواحدة:** على الرغم من فرض قيود عليها إلا أن علم السياسة المقارنة استفاد من من الدراسات ذات الطابع القطري التي تخص دولة أو نظام معين، يمكن لمثل هذه الدراسات أن تولد فرضيات ضعيفة وتؤكد أن النظريات الموجودة تسمح بفحص مكثف للحالات المنحرفة التي تم تحديدها من خلال مقارنات أكبر وتكون طريقة مفيدة لإجراء تتبع العمليات واكتشاف الآليات السببية التي تنطوي عليها نتائج الدراسات مع عدد أكبر من البلدان. ومع ذلك فإن حسن النية والتصميم الجيد يواجهان صعوبة كبيرة في التوصل إلى تعميمات قابلة للتطبيق على المستوى الشامل، وهنا تؤسس الدراستين حول (الأرجنتين وكوريا الجنوبية) لعلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية، بينما في حالات (إيطاليا وبوتسوانا والهند) الأمر مختلف هنا تمثل الثقافة السياسية كعامل مفسر مهم لتطور الديمقراطية[[18]](#footnote-18).

**المحاضرة 03: مشاكل وصعوبات البحث في السياسة المقارنة.**

تواجه الدراسات السياسية المقارنة صعوبات ومشاكل منهجية بالنظر إلى طبيعة الظاهرة السياسية التي تنصب في إطار دراسة الأنظمة سياسية ضمن إطار مجتمعات مختلفة ثقافيا وسياسيا واجتماعي واقتصاديا، والتي تفرض تبني إطار ونظري متشابك ومنهجية مقارنة تستدعي تحديد الكيفية التي تتم بها، والتي تشوبها مشاكل منهجية ونقائص نظرية وهنا بين بعض المحللين أن الدراسات المقارنة تشوبها العديد من العيوب والصعوبات وهي :

**1- قلة الحالات وكثرة المتغيرات**: لقد حدد أرند ليجفارت المشكلة الأساسية التي تواجه المنهج والتحليل السياسي المقارن في وجود عدد كبير من المتغيرات وعدد قليل من الحالات الدراسية، ومشكلة تعدد المتغيرات تواجه بصفة عامة كل أبحاث العلوم الاجتماعية بغض النظر عن منهج البحث المستعمل، أما المشكلة الثانية فهي خاصة بالتحليل السياسي المقارن للنظم السياسية وبالتالي فهي تزيد من صعوبة التعامل مع العدد الكبير من المتغيرات[[19]](#footnote-19).

1-1- **زيادة عدد الحالات**: في معظم الأحيان يكون من الصعب إن لم يكن مستحيلا زيادة عدد الحالات بما يسمح باستعمال المنهج الإحصائي في حقل السياسة المقارنة الذي يتعامل مع نظم سياسية كلية، فإن زيادة مهما كانت صغيرة ستزيد من إمكانية ضبط والتحكم ، ولقد حقق حقل السياسة المقارنة في الخمسينات والستينيات تقدما ملحوظا في هذا الإطار بسبب الجهود التي بذلها العديد من علماء السياسة من أجل ابتكار مداخل نظرية ومفاهيم عامة يمكن تطبيقها على عدد أكبر من دول العالم ونظمه السياسية، ومن أمثلة ذلك المفاهيم النظرية التي طورها بارسونز وكذلك مفاهيم المدخل النظمي لدافيد إيستون والمدخل الوظيفي البينوي لـ »غابريال ألموند «  وغيرها من المداخل النظرية التي أعطت الباحثين السياسيين إمكانية دراسة الدول والنظم السياسية الجديدة والنامية كما وسعت من الناطق الجغرافي للتحلل السياسي في حقل السياسة المقارنة ،وبالإضافة غلى توسيع نطاق التحليل تاريخيا وذلك من خلال استعمال أكبر عدد ممكن من الحالات التاريخية، ولكن المشكلة الأساسية التي تواجه الباحث في هذا الإطار هو نقص الكبير في البيانات والمعلومات حول معظم النظم السياسية وبالذات الدول النامية وهي مشكلة لا يمكن معالجتها في حالة استعمال حالات تاريخية.

* 1. **صعوبة التحكم في المتغيرات**: إن السياسة عالم مليء بالتعقيدات الواسعة والأسئلة اللامحدودة وتحديات لانهاية لها فالظاهرة السياسية ظاهرة تتعلق بدراسة السلوك الإنساني ولذا غالبا ما يصعب إخضاع هذا السلوك للدراسة، فضلا عن الصعوبة في قياسه كميا وتباينها وطبيعتها المتغيرة تضيف صعوبات أخرى خصوصا نتيجة ارتباطها بظروف اقتصادية أو اجتماعية ومناخية وطبيعية[[20]](#footnote-20).

وبالتالي تعامل حقل السياسة المقارنة مع أو السلوك السياسي للأفراد والجماعات فإنه من الصعب عزل مجموعة من المؤسسات السياسية عن البيئة الثقافية والاجتماعية التي تعمل في إطارها، وهنا يبرز دور وأهمية التحليل المقارن في عزل وتحييد أو تثبيت تأثير المتغيرات الأخرى فمثلا لو ثبتت صحة علاقة معينة في إطار ثقافي معين ولم تثبت في بيئات ثقافية أخرى فإن ذلك يعني أنه قد تم اكتشاف وتحديد متغيرات وعوامل أخرى لها تأثير على تلك العلاقة بعبارة لا نستطيع عزل المتغيرات المراد دراستها عن بقية المتغيرات الأخرى التي قد تؤثر على تلك الدراسة فإن يجب تحديد طبيعة ومدى تأثير المتغيرات الأخرى بقدر لإمكان وهنا نجد ان الاستعمال الدقيق للمنهج المقارن قد يساعد على التعامل مع مشكلة ثبات وحياد المتغيرات والعوامل الأخرى ، فأي فرضية علمية تفترض وجود علاقة ارتباطية بين متغيرين آو أكثر تعني ضمنيا انه لا توجد متغيرات أخرى لها تأثير على العلاقة المفترضة يتم تحديدها وأخذها في الاعتبار فعلى سبيل المثال: أن فرضية النظم الحزبية الثنائية هي نظم مستقرة ، قد تمت صياغتها بصورة عامة ومطلقة وهنا يفترض أن نظم الحزبية الثنائية مستقرة دائما، وفي جميع الأحوال بغض النظر عن أي اختلافات ثقافية أو اجتماعية أو تاريخية أو جغرافية بين النظم السياسية محل الدراسة، ولكن إذا ثبت مثلا أن النظم الحزبية الثنائية مستقرة في بيئات ثقافية ومناطق جغرافية معينة وليس في غيرها فإن ذلك يعني أن العوامل والمتغيرات التي تم افتراض اثباتها وحيادها هي عوامل ومتغيرات مؤثرة على طبيعة العلاقة بين النظام الحزبي والاستقرار السياسي، وبالتالي هناك العديد من الخصائص أو المتغيرات في نظامين أو أكثر تفترض تأثير هذه المتغيرات أو الخصائص المتشابهة في مجموعة من النظم السياسية[[21]](#footnote-21).

**2-صعوبة استعمال المنهج المقارن:** نظرا لصعوبة استخدام المنهج التجريبي تماما في دراسة السياسة وضرورة اللجوء إلى مناهج أخرى، ومما لاشك فيه هنا أن استخدام المنهج المقارن قد ساعد في الرقي بحقل السياسة والرفع من مستوى علميته بجعل الاستنتاجات المتوصل إليها أكثر دقة ومصداقية، ورغم ذلك فإن استخدام المنهج المقارن تعترضه عدد من الصعوبات على رأسها:

**1–** الأحداث والمواقف والعلاقات المراد تفسيرها لا يمكن مقارنتهامن محيط ثقافي واجتماعي إلى آخر بمعنى أن لكل ظاهرة سياسية لها مضمون اجتماعي وثقافي مختلف تؤدي إلى تمايز الأحداث والمواقف .

**2–** مشكلة صياغة وتطوير مفاهيم عامة في الوقت الذي يقلل فيه بقدر الإمكان من تشويه وتحريف المعنى الاجتماعي والثقافي المتمايز للأحداث والمواقف في المجتمعات المختلفة، فمثلا لو أردنا مقارنة الأدوار السياسية بين مجتمعين لهما قيم وعادات ثقافية وبنى اجتماعية متمايزة فهل مفهوم الدور السياسي لكل من رئيس الدولة غربية وشيخ قبيلة أفريقية مثلا واحدا أم أنهما يمثلان أدوارا اجتماعية وسياسية مختلفة ؟ إن هذا لا يعني عدم أهمية وضرورة المفاهيم العامة في التحليل المقارن لأنه بغياب المفاهيم العامة سيجد الباحث نفسه مقيدا بمبدأ النسبية مما يمنعه من التحرك خارج نطاق نظام اجتماعي معين .

**3–**مقارنة الوحدات أو النظم الاجتماعية المختلفة والمتمايزة وهنا يطرح سؤال هل من المنطق والمعقول مقارنة مجتمع متقدم مثل سويسرا بقبيلة افريقية بسيطة رغم أنهما مختلفان من جميع الجوانب وبعبارة أخرى كيف يمكن المقارنة بين مجتمعين هل يوجد حد أدنى من الخصائص المشتركة بين هذين النظامين الاجتماعيين بما يسمح بالمقارنة بينهما وإيجاد عن أوجه التشابه والاختلاف بينهما.

إن التحدي الحقيقي الذي يواجه الباحث في حقل السياسة المقارنة هو قدرته على إدراك عيوب ومزايا المنهج المقارن بحيث يستطيع التقليل من العيوب إلى أقل قدر ممكن والاستفادة من المزايا إلى أقصى حد ممكن و عليه لابد أن يدرك أنه كلما كان قادرا على استعمال أكثر من منهج والجمع بين مزاياها وتلافي عيوبها فإنه سيكون أكثر قدرة على الوصول إلى أهدافه وغاياته الأساسية وهي التفسير والتنبؤ بالظواهر والعلاقات السياسية في النظم السياسية المختلف والوصول إلى تعميمات تربط بين المتغيرات المتعددة فيها.

**3- صعوبة التنظير في السياسة المقارنة:** رغم الجهود المتواصلةوالمكثفة من أجل الوصول إلى نظريات عامة أمبريقية لتفسير الظواهر السياسية المختلفة من خلال استخدام قواعد المنهج العلمي وأساليبه، إلا أن النظرية بمفهومها العلمي لا تكاد توجد في علم السياسة وفي حقل السياسة المقارنة فهي لا توضح غالبا العلاقات بين المتغيرات وهذا يعود لمجموعة من الأسباب:

1- افتقار علم السياسة المقارنة إلى إطار فكري ومعرفي متفق عليه داخل العلم ويقود عملية البحث ويحدد أولوياته واستراتيجياته وهو الإطار الذي يزود النظرية بسلسلة من المسلمات والفرضيات المنهجية والفكرية اللازمة لتراكم البيانات والمعلومات.

2- عم وجود اتفاق حول المشاكل المهمة والوثيقة الصلة بموضوع الدراسة والتي يجب بحثها ولقد ترتب على ذلك أن أصبح علماء السياسة منشغلين بعملية صياغة إطارات فكرية ومفاهيمية متصارعة بدلا من القيام بأبحاث تطبيقية تحت مظلة إطار فكري ومنهجي متفق عليه[[22]](#footnote-22).

3- إن العلاقات الجديدة التي تم اكتشافها لا يمكنه أن تضيف إلى التعميمات التي سبقتها إلا غذا كانت مرتبطة بها ارتباطا منطقيا ولذا يمكن القول إن أهمية وجود أطر فكرية عامة للبحث يبرر الوقت والجهد الذي يبذله علماء السياسة من اجل صياغة مثل هذه الأطر الفكرية التحليلية على حساب البحث التطبيقي فالأبحاث الإمبريقية لن تؤد إلى إيجاد نظرية إمبريقية إلا إذا أجريت من خلال إطارات فكرية موحدة

4- صعوبة جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالظواهر السياسية إلى جانب معضلة قياس هذه المعلومات والبيانات.

5- هناك تراجعا منظما عن محاولة صياغة التعميمات العامة المطلقة أو ما قد يسمى ببناء النظريات ذات المستوى العالي من التجريد والعمومية وأصبح هناك اتجاه عام لدى علماء السياسة نحو التركيز على مستوى أضيق من التعميمات من حيث التجريد أو العمومية [[23]](#footnote-23)..

**المحور الثاني: تطور السياسة المقارنة**

**المحاضرة 01: السياسة المقارنة في المرحلة التقليدية.**

شهد حقل السياسة المقارنة تطورات وتحولات مهمة على الصعيدين المنهجي والنظري عبر مسار تاريخي طويل يمتد إلى عهد الحضارة اليونانية ممثلة في فلسفة أرسطو وأفلاطون، كما يعود الفضل إلى بدية تبلور السياسة المقارنة إلى مختلف اسهامات المفكرين والفلاسفة على مر العصور أمثال: كارل ماركس الكسيس دي توكفيل وإلى إسهامات جون ستيوارت مل ودي مونتيسكيو بجانب إسهامات كثيرة شكلت أسسا فكرية ونظرية لهذا العلم من المفيد التذكير هنا بأن حقل السياسة المقارنة يعرف تقليديا بالحكومات المقارنة التي تتركز على الجوانب الرسمية والدستورية للنظم الغربية أي الدساتير والبرلمانات والسلطة التنفيذية والخدمة المدنية والقانون الإداري دون أن تكون مثمرة أو مقارنة حقا حيث كانت تشير إلى البناء المؤسسي للدولة [[24]](#footnote-24).

**1- إسهامات الرواد الأوائل في التحليل السياسي المقارن:** ترتبط البدايات الأولى للسياسة المقارنة بالقانون بدراسة النظام السياسي كما هو دون تدخل الأنظمة الأخرى، في هذا المنظور تميزت النظرة التقليدية بأنها تأصيلية فبداية كانت مع أرسطو الذي تبنى دراسة 158 دستور في الدولة بطريقة تأملية وتماس الأكويني الذي نادى بفكرة المقاربة بين مبادئ السلم والحرب، ومونتسكيو في كتابه روح القوانين وأليكسيس دي توكفيل بمقارنته بين المجتمع البدائي والمجتمع الشيوعي.

ولذا فقد كانت المرحلة التقليدية تتميز بما قبل العلمية حيث لم تكن السياسة علما وفق المفهوم المتعارف عليه للعلم وإنما يقصد بها المعرفة السياسية أو المعرفة الشامة لما هو سياسي، وفي هذا الصدد عرفت الدراسات السياسية منذ أرسطو الذي يرى أنه ي جان يحكم الشعب نفسه بنفسه وفي هذا الصدد صنف الأنظمة إلى أنظمة صالحة وهي (الملكية، ارستقراطية والشعبية) وانظمة فاسدة وهي (أنظمة الطغيان والتي تمثلها الأوليغارشية والديمقراطية، في نفس السياق يرى أفلاطون أن أفضل الأنظمة هي الأرستقراطية التممثلة في حكم الأقلية الفاضلة والتي تجسد العصر الذهبي، ثم الأنظمة التيموقراطية والذي يمثله حكم الأشراف والأمجاد وهو يجسد العصر الفضي، في الأخير الحكم الأوليغارشي والذي تمثله الأقلية الغنية وهو يجسد بحسبه العصر البرونزي وفي هذا الصدد يعتبر أفلاطون أن الديمقراطية هي حكم الغوغاء .

2**- أسس التحليل في المرحلة التقليدية:** وبناء على هذا الإسهامات الأولية كانت السياسة المقارنة مجالا للمعرفة الأخلاقية هذا ما جعل المنهج التحليلي للمقاربات التقليدية كانت عشوائية يطغى عليها الطابع الفلسفي والتاريخي والقانوني وفي هذا الإطار أشارت المعالجات المختلفة في إطار هذه المرحلة إلى مفاهيم الحكومة والدولة وكذلك الأمة، وتركز الدراسات الصاردة في هذه المرحلة السياسية حول الدستور ومؤسسات الدولة التي كانت انعكاسا لظاهرة نشوء الدولة القانونية الحديثة، ولهذا فقد تعددت أطروحات الفلسفة السياسية طيلة العصور الممتدة والتي يغلب عيها الطرح الفلسفي الواقعي والمثالي كما ساهمت أفكار كارل ماركس من بلورة للتحليل الطبقي مؤكدا أن الدولة تمثل الطبقة البوجوازية الآيلة إلى الزوال بالتحول نحو الشيوعية التي تقوم على إزالتها والعيش بعيدا عن الدولة.

ودائما في إطار المنظور المثالي للسياسة ساهم الفكر الفلسفي الألماني بتقديم افتراضات لم يبرهن عليها، حيث كانت معظم الأطروحات تهيمن عليها التحليل السياسي المثالي. من هذا المنظور فقد توالت الكثير من الدراسات التقليدية والتي تأتي استجابة وتزامنا مع ظهور الدولة القومية في أوروبا التي أحدثت صدمة نتيجة تغول وتجبر الدولة التقليدية الممثلة في الأنظمة الملكية وتجبرها وتسببها في حروب طاحنة. كما أعقبت هذا المرحلة انتشار الحركة والفكر الدستوري في كافة أرجاء أوروبا، في هذا السياق برزت دراسات سياسية طرحها كل من أليكسيس دي توكفيل ودي مونتسكيو أين اقتصرت دراستهما المقارنة على حالات محدودة في القارة الاوروبية وأمريكا الشمالية تركزت مواضيعها حول الجوانب القانونية والأطر الشكلية وطرق انتقال السلطة والحكومات وبالدفاع عن الديمقراطية على أسس وقواعد ميتافزيقية وانطولوجية ونفسية وقانونية مؤكدة على الانتشار الحتمي للديمقراطية آخذة في ذلك طابعا تجريديا على أسس أخلاقية.

لقد مثلت هذه الدراسات بداية تفكك الدراسات الأخلاقية مع مطلع عصر النهضة أين برزت خلالها دراسات بدأت تسيطر عليا النزعة التاريخية والاقتصادية ، وفي حيث مع بداية النصف الثاني من القرن 19 شهدت الدراسات المقارنة دفعة قوية انحرفت عن النمط السابق إذ اهتمت بتفسير التطورات السياسية في ضوء الأفكار الخاصة بالتقدم المستمر وانتشار موجة الديمقراطية خاصة مع نجاح الثورات ضد الانظمة الملكية في أوروبا بعد سنة 1848. وفي هذا السياق تأسست معاهد للعلوم السياسية في فرنسا منذ سنة 1872 وفي بريطانيا سنة 1895 وفي الولايات المتحدة سنة 1850. وعرف آنذاك بعلم الدول وهنا ساهم أفكار وودرو ويلسون التي طرحها في كتاب بالدولة سنة 1889 بالترويج لهذا العلم وبداية التأسيس له.

في هذا السياق اتخذت دراسات نظم الحكم طابعا نظريا وقانونيا لا علاقة له بالواقع الفعلي لهذه النظم فقد إتجهت بعض الدراسات إلى تمجيد أو نقد المذاهب الديمقراطية والارستقراطية والاشتراكية والفوضوية دون غهتمام بالنظم التي تتبنى هذه المذاهب ، كما اتجهت دراسات اخرى إلى معالجة نظم الحكم في بعض الدول من منظور قانوني أي في حدود ماهو مبين في الوثائق الدستورية وهذه الدراسات عمدت إلى الوصف المؤسسي الشكلي لبعض الحكومات الأوروبية[[25]](#footnote-25) .

ومن ناحية أخرى كان التركيز في هذه المرحلة على مناهج تنصب على التحليل التاريخي المقارن، ثم اتجهت بعد ذلك مناهج السياسة إلى الدراسات الدستورية بالحرب العالمية الأولى وأصبح المنهج المقارن يهتم بدراسة الحكومات الأجنبية وبخاصة الأوروبية ومن خلالها تميزت الدراسات المقارنة بالوصفية والرسمية وتركزت على الحكومات المحلية ، ومع التطور المنهجي لحقل السياسة المقارنة ازداد الاهتمام في العشرينيات من القرن العشرين بعملية السياسة على يد تشارلز ميريام الذي انتقد في كتابه الموسوم **بالجوانب الجديدة للسياسة** الصادر سنة 1925، انتقد فيه حقل السياسة المقارنة في وضعه التقليدي لافتقاره للأسس العلمية في تحليلاته، وفي هذا الإطار انصب اهتمام ميريام على ما سمي بعلم التخطيط السياسي، كما أحزرت كتابات كاتلن في كتابه علم ومنهجية السياسة تقدما ملحوظا باتجاه علم سياسة امبريقي خال من التأثيرات القيمية على الرغم من أن اتجاهه نحو علمية السياسة في تلك الفترة قد لقي معارضة شديدة وبخاصة من قبل "وليام أليوت" و"أدوارد كورين" و"تشارلز بير"، حيث بعد الحرب العالمية الأولى أصبحت الدراسات المقارنة أكثر تعقيدا ففي كتابه "الديمقراطية الحديثة" لم يقف اللورد برايس عند حد الوصف الدستوري للنظم الديمقراطية المختلفة بل ناقش واقع هذه النظم من خلال اهتمامه بالسياسات الحزبية وأكد على أهمية الأحزاب السياسية والتعرض للممارسات السياسية، كما أن ظهور النظم الشمولية بعد الحرب وجه الأنظار غلى دراسة النظم السوفيتية والفاشية والنازية من حيث خصائصها ومدى تعارضها مع النموذج الديمقراطي الغربي كما أن هناك من درس الحكومات في دول الكومنولث البريطاني واليابان والصين تحت عنوان "الإدارة الاستعمارية" حيث كانت هذه الدول خاضعة آنذاك للاستعمار[[26]](#footnote-26) .

على العموم نجد أن السياسة المقارنة خلال المرحلة التقليدية قد هيمنت عليها النزعة القانونية الشكلية والتركيز على المتغيرات القانونية المؤسسية خلقت فجوة بين التحليل السياسي والنظم الدستورية، حيث كان التنظير في هذه المرحلة يرتكز على التنظير الكلي الذي يهدف إلى استخلاص ومعرفة القوانين العامة التي تتحكم في الظواهر السياسية والعلاقات التي تربط بينها، لذلك فقد هيمنت عليها دراسات نظم الحكم جعلها تحمل طابعا نظريا قانونيا لا علاقة له بالواقع العملي لهذه النظم وذات نزعة دولتية.

3**- مميزات التحليل في المرحلة التقليدية:** يتضح مما سبق أن النموذج التقليدي للسياسة المقارنة يؤمن بتداخل الحقائق والقيم في التحليل السياسي حيث يصعب فصل الاعتبارات القيمية عن الحقائق الموضوعية، ما جعله يركز على قضايا ما يجب أن يكون وهنا يتعين التنبيه إلى دور المنهج الفلسفي الاستنباطي سائدا في الدراسات السايسية حتى نهاية القرن التاسع عشر وهو منهج فلاسفة السياسة وفقهاء القانون[[27]](#footnote-27)، بحسب هذا المنظور فدراسة السياسة تهدف إلى بيان اطرق المثلى الواجب إتباعها للتوصل إلى قرارات سياسية تخدم المجتمع بصورة أفضل، ومن ناحية أخرى يؤكد النموذج التقليدي على الاختلاف الجوهري في طبيعة التساؤلات بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ولذلك لا يمكن تطبيق المعايير العلوم الطبيعية على السياسة لأن :

1- العلوم الاجتماعية بصفة عامة والسياسة كفرع منها تعالج مشاكل الإنسان وقضايا المجتمع، ويصعب إخضاع الإنسان لطرق التحليل العملية المتبعة في العلوم الطبيعية لصعوبة التحكم في سلوك الإنسان وتحديد في قانون معين يمكننا من تطبيق المعايير التجريبية عليه ، فمعتقدات الفرد وميوله تتغير تبعا لتغير البيئة المحيطة به وللتطورات التي تحدث في حياته من فترة لأخرى وبخاصة فيما يتعلق بمرور الفرد بمرحلة الطفولة فالرجولة فالكهولة.

2- تختلف القيم الاجتماعية باختلاف الثقافات والعادات في كل دولة ولذلك فمن الصعب إضفاء صفة العمومية في تحليل الظواهر السياسية ، فما قد يصلح لمجتمع ربما لا يصلح لمجتمع آخر أو قد لا يوافق الظروف الاجتماعية القائمة في ذك البلد.

3- إن الموضوعية بمفهومها التجريدي المتعارف عليها في العلوم الطبيعية من كيمياء وفيزياء ونحو لا تتوفر في حقل السياسة المقارنة نظرا لتأثير مذاهب فكرية مختلفة على الحقل.

4- يفتقد الباحث السياسي عادة لوسائل التحليل العلمية من إحصاءات وبيانات إما لندرتها أو لأن الحكومات تعمد عادة لإخفائها وهذا ما يصعب على الباحث السياسي جمع المعلومات.

5- إن قوانين العلوم الطبيعية نفسها ليست ثابتة وإن كانت أكثر ثباتا من غيرها ويسهم التقدم العلمي والتكنولوجي عادة في تغيير قواعد العلوم الطبيعية .

**- نظريات السياسة المقارنة في المرحلة التقليدية:** كانت الدراسات المقارنة في المرحلة التقليدية يغلب عليها الطابع الوصفي والقانوني ولم تكن تعرف السياسة بأنها علما قائما بذاته، في هذا الصدد تندرج بعض الطر النظرية ضمن إسهامات الرواد الأوائل تعرف بالنظريات التقليدية أخذت مسمى هذه المرحلة ممثلة في:

1-**النظرية القانونية**: يعد أول اقتراب استعمل في الدراسات المقارنة التي يغلب غليها الطابع القانوني المعياري من خلال دراسة أجهزة الحكومة والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابقها مع الدستور والمشروعية القانونية للسلوك الحكومي في هذا السياق تعتبر نظرية الفصل بين السلطات لـ "دي مونتيسكيو" من أهم النظريات التي برزت في هذه المرحلة إلى جانب إسهامات جون جاك روسو والتحليل الطبقي لكارل ماركس وغيرهم، وقد كانت المعالجة التقليدية كانت المصطلحات التقليدية الدولة والحكومة والأمة محددة بالمعاني القانونية والمؤسسية فمفهوم الدولة كان يشير إلى تعريف مؤسسي وإلى السلطة الشرعية ومفهوم الأمة يختلف قليلا فيما يشير إلى تعريف مؤسسي وإلى السلطة والشرعية ومفهوم الأمة يختلف قليلا فيما يشير إليه من مدلولات رسمية قانونية مؤسسية فالأمة مفهوم يرتبط بالمشاركة من قبل المواطنين في الإحساس بالهوية التاريخية والمصير المشترك[[28]](#footnote-28).

تجدر الإشارة أن الاقترابات القانونية استندت على منهجية تربط بين الحقائق والقيم في دراسة السياسة المقارنة ويتجه نحو دراسة المؤسسات الرسمية وبدأ التحول بدراسة المؤسسات في الدولة مركزا على الأبعاد الدستورية والقانونية وفق نظرة وصفية جامدة مركزا على قضايا السيادة وطبيعة الدساتير وهو يعتبر تاريخيا أكثر منه مقارنة[[29]](#footnote-29).

2**- النظرية المثالية الرشيدة :** قدمت مجموعة من الافتراضات واتخذتها كأسس للتحليل السياسي وهي :

1- الإعتقاد الجازم بحتمية إنتشار المؤسسات الديمقراطية .

2- التجانس الكامل في المصالح بين الشعوب.

3- الأساس الرشيد للسلوك الإنساني.

على هذا الأساس انصب اهتمامها على دراسة المؤسسات الوطنية والأبنية الدستورية والتنظيمات السياسية بصورة مستقلة عن الفلسفة والتاريخ والاقتصاد والقانون واعتمدت منهاجيتها على الوصف والسعي لتقديم النصح والإرشاد، وتتسم هذه النظرية بطابعها القيمي تتعلق بما ينبغي أن يكون على أرض الواقع ، أو ما ينبغي ان يكون عليه النظام السياسي مثلا، ومن ثم فهي تركز على قيم ومعايير السلوك ، بحيث تحدد السلوك السوي والمرغوب فيه من السلوك وغير السوي وغير المرغوب فيه [[30]](#footnote-30) .

3**- النظرية الوضعية**: ارتبطت هذه النظرية بمرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى ومهدت هذه النظرية لحدوث ثورة فكرية، نتيجة التطور السياسي الذي أدى إلى دحض أفكار المدرسة المثالية نتيجة عدم انتشار الديمقراطية بل اصبحت النظم ديكتاتورية أكثر وهذا ما يعكسه ظهور الأنظمة الفاشية والنازية ونتيجة لذلك انتشرت السلوكيات السياسية غير الرشيدة والأفكار القومية المتعصبة أدت إلى انهيار نسق الأمن الجماعي، ومن ثمة اتجه كثير من الدراسين إلى دراسة القوة المادية، وفقا لمنهجية تقوم على الملاحظة واللغة الدقيقة (دقة المفاهيم) والعلاقات المنطقية والقابلية للاختبار تمثل الأساس المشترك للتحليل والبحث العلمي[[31]](#footnote-31). على اية حال يمكن تحديد الخصائص العامة للدراسة المقارنة لنظم الحكم قبل الحراب العالمية الأولى:

1- سيادة الطابع الغربي التركيز على النظم السياسية الغربية والإهتمام الكبير بالديمقراطية التمثيلية

2- غلبة الطابع القانوني الشكلي: من خلال التركيز على المؤسسات الحكومية أي على السلطات الثلاث.

3- الإتجاه نحو الوصف وليس التحليل حيث كانت الدراسة لم تكن تتجاوز الوصف إلى التفسير.

4- غلبة الاتجاه المحافظ: حيث نزعت السياسة المقارنة إلى الاهتمام بما هو ثابت وغير متغير في نظم الحكم.

5- غياب الاهتمامات النظرية: إذ لم يهتموا دارسو السياسة المقارنة ببناء النظرية إمبيريقة لنظم الحكم ولم يعرف عن أحدهم أنه حاول صياغة الفروض أو تعميمات تقبل الإختبار ولكن عرف عليهم تعلقهم الشديد بالتنظير المعياري أي بالفلسفة الأخلاقية والمثاليات .

6- الجمود المنهجي: تميز مجال السياسة المقارنة بقصور منهجي شديد فأساليب اختبار وجمع وتنظيم المعلومات كانت متخلفة وغير منظمة إذ تمثلت أساسا في الملاحظة غير المنظمة (مجرد انطباعات) [[32]](#footnote-32).

**المحاضرة 02: تطور السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية**.

يعد استخدام مصطلح السلوك السياسي قصيرا في عمره الزمني لكن الاتجاه يمثل تاريخا طويلا ولعل الدعوة إلى الاهتمام والتركيز على الجانب السيكولوجي للنشاط السياسي ترجع في بدايتها إلى عام 1908 حينما أوضح جراهام والاس في كتابه "الطبيعة الإنسانية في عمل السياسة" عدم رضاه عن ظروف علم السياسة في عصره ، وفي نفس العام ركز بنتلي في كتابه المعنون "عملية الحكومة " على دراسة السلوك الإنساني في مختلف أنماط المؤسسات وعلى العلاقات الوظيفية وعمليات الجماعات كبؤرة صحيحة للتحليل، وقد تنبأ شارل ميرايام بتزايد الاهتمام بالبعد السلوكي في العلية السياسية وبمقدم النهج السلوكي إلى علم السياسة ونشر في عام 1932.مقالا دعا فيه إلى الاهتمام المتزايد بمناهج ونتائج البحوث في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاحياء. تتجه معظم الآراء إلى أن بداية البحث السلوكي انما ترجع الى أوائل القرن العشرين، فكما يؤكد "ديفيد ايستون" أن علماء السياسة الأمريكان قد استخدموا مصطلح السلوك السياسي منذ الحرب العالمية الأولى ويعتقد دال روبرت أن بداية المنهج السلوكي في علم السياسة خصوصا في الولايات المتحدة ترجع إلى عشرينات القرن الماضي.

**1- السياق العام لظهور النموذج السلوكي**: لقد اجتاحت دراسة السياسة المقارنة ثورة فكرية منذ خمسنيات القرن العشرين بقصد تجيد تنقية المناه السابقة لما يشوبها من قصور شابت الدراسات المقارنة التي عجزت عن تفسير بعض الظواهر السياسية نتيجة عدم إخضاع السلوك السياسي للدراسة العلمية، وفي ظل فشل المناهج التقليدية في تطوير آلية للتطوير العلمي في علم السياسة المقارن عبر إخضاع الظاهرة السياسية للتجربة (التحليل الامبريقي)، ووفق هذا المنظور تأثرت حقل السياسة المقارنة بالثورة السلوكية والتي ساعدت على نقلها من إطارها الفلسفي إلى مصاف العلم الامبريقي وبذلك تمكن هذا الحقل من الانتقال من مرحلة اللاعلمية إلى مرحلة العلمية والتي أصبح بإمكانها التنظير. ولعل أن أثر المنهج "السلوكي" في السياسة المقارنة يبرز أساسا في تأثيره المتزايد على مجالات علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية ويعود هذا التأثير بدوره إلى حد كبير (وإن لم يكن بالكامل) إلى الاهتمام المتزايد بالأنظمة السياسية غير الغربية أين تحول علماء السياسة إلى دراسة النظم غير الغربية ووجدوا علماء اجتماع آخرين يشغلون هذا المجال بالفعل معظمهم من علماء الأنثروبولوجيا الثقافية بجانب علماء الاجتماع الذين تزايدت اعدادهم ولذا ذهبوا بصورة طبيعية إلى تبني تقنياتهم وأسلوبهم المنهجي، إلى جانب هذا فشلت الأطر النظرية لعلماء السياسة بشكل عام عندما واجهوا أنظمة سياسية على عكس الأنظمة الغربية شديدة التباين ، والمنظمة رسميًا ، ومن اجل تحديد طبيعتها هلة هي الديمقراطية أم الشمولية، لهذا السبب قاموا باعتماد مناهج علماء الاجتماع الذين قدموا أدوات نظرية أكثر ملاءمة وتعلموا استخدام هذه الأدوات [[33]](#footnote-33).

في هذا لإطار تركز السلوكية في حقل السياسة المقارنة تؤيد فكرتين مختلفتين أحدهما متعلق بالموضوع الملائم للسياسة المقارنة، هنا جاء رد كان رد فعل علماء السلوكية ضد تعريف هذا الحقل الذي حصر نطاقه في المرحلة التقليدية في المؤسسات الرسمية للحكومة وسعى إلى تضمين مجموعة من الإجراءات والسلوكيات غير الرسمية - المتعلقة بجماعات المصالح ، والأحزاب السياسية ، والاتصال الجماهيري ، والثقافة السياسية ، والسياسة. التنشئة الاجتماعية - التي والتي نظر إليها على أنها مفاتيح التي يشتغل بها النظام السياسي، أما الفكرة الرئيسية الثانية هي الحاجة إلى مقاربة علمية ترتكز على نظرية ومنهج، بهذا الخصوص عارض علماء السلوكية ما اعتبروه النظريات الغامضة والنظرة التجريبية اللانظرية إلا أنهم دافعوا عن قيام نظرية منهجية واختبار تجريبي التي لها تأثيرها عاليا في هذا المجال[[34]](#footnote-34)، ولهذا تعتبر المدرسة السلوكية كرد فعل دراسات التقليدية المقارنة التي كانت تتسم بالوصفية وضيق الأفق بتركيزها على الجوانب الرسمية والقانونية للحكومات، ولهذا تضمن النموذج السلوكي أيضا نقدا لتفكير السياسي التقليدي الذي ركز على وجود علاقة متبادلة ين الحقائق والقيم، ومن هنا يمكن تعريف السلوكية بأنها البحث المنظم عن تعميميات وقوانين عامة عن طريق صياغة النظريات التجريبية والتحليل التقني واثبات من أجل تحقيق والإجابة على الفروض المطروحة، وترتكز السلوكية على قاعدتين هما:

1- صياغة المفاهيم والفرضيات وشرحها بطريقة منظمة.

2- إعتماد طرق البحث الإمبريقية.

على ضوء هذا عرف **ملحم قربان** السلوكية بأنها"توجه اهتماماتها نحو دراسة السلوك السياسي دراسة علمية مستخدمة في ذللك المفاهيم السيكولوجية والذرائع الاختصاصية كوسائل لتحليل، معتبرة في ذلك أن وحدة التحليل الاختباري أو التنظيري هي سلوك الأشخاص أو سلوك الجماعات، ويؤكد **روبرت دال** بان الاتجاه السلوكي يمثل احتجاجا داخل حقل العلوم السياسية نبع من عدم الرضا بما قدمته المدرسة التقليدية بمناهجها التاريخية والفلسفية والوصفية من ناحية ، ومن الرغبة في يجاد منهج للبحث يركز على التجريب ويسعى لبناء نظريات علمية تربط حقل السياسة المقارنة بحقول المعرفة الأخرى مثل علم نفس وعلم اجتماع واقتصاد وغيرها[[35]](#footnote-35).

**2- خصائص السلوكية**: قام ديفيد ايستون بتحديد ثماني خصائص لنموذج السلوكي لخصها كالآتي:

1- الانتظام: يؤمن رواد المدرسة السلوكية بأن هناك تشابهات ملحوظة في السلوك السياسي يمكن التوصل ليها بالتعميم او التنظير القادر على التفسير والتنبؤ.

2- الإثبات: ترى السلوكية أنه لابد من اختبار صحة الفرضيات بمراجعة علاقتها بالسلوك أي بإخضاعها للاختبار التجريبي والملاحظة.

3- التقنية: تؤكد السلوكية على أنه لا يمكن التسليم بصحة الطرق جمع البيانات بصورة مطلقة، فلا بد من فحصها وتحسينها واثبات نفعها حتى يمكن التوصل إلى أمثل الوسائل لتسجيل وتحليل السلوك، وتعتمد السلوكية على طرق تحليل معقدة مثل النماذج الرياضية والمحاكاة والمسح بالعينات وغيرها، ويعتقد السلوكيون بأن الاعتماد على التقنية سيمكن الباحث من التجرد من القيم المؤثرة على طريقة التحليل.

4- القياس الكمي: تتطلب دقة المعلومات الاعتماد على القياس الكمي وعليه فالطرق الرياضية في التحليل ستمكن الباحث من التوصل إلى معلومات دقيقة ومحددة عن الحياة السياسية بعكس ما لو استخدم الباحث الطرق النوعية غير الدقيقة في التحلي السياسي.

5- القيم: لابد من الفصل بين التقويم الأخلاقي عن التفسير التجريبي ولكن هذا لا يعني بأن دراسة السلوك السياسي لا يتمكن من دراسة المعايير الأخلاقية طالما باستطاعته فصل القيم عن الحقائق.

6-التنظيم المنهجي: لابد من تنظيم التحليل لإدراك التداخل بين النظرية والبحث، فرواد المدرسة السلوكية لابد وأن يركز على التنظير، فالبحث العلمي المنظم يهدف فقط إلى إيجاد نظريات علمية.

7- العلم الصرف: عد استخدام المعرفة جزءا من العلم تمام كالمعرفة النظرية ، ولكن معرفة وتفسير السلوك السياسي بالطرق العلمية لا بد وأن يأتيا أولا ولا بد من أن توضع القواعد العلمية للانتفاع من المعرفة السياسية في حل المشاكل الاجتماعية.

8- التكامل: نظرا لتداخل المفاهيم السياسية المعاصرة ونظرا لأن علم السياسة يعالج السلوك السياسي للإنسان فإن عزل هذا الحقل عن العلوم الأخرى يعد مؤشرا خطيرا يوحي بتدهور المعرفة العلمية ككل، وعليه فإن تسابق العلوم الاجتماعية تأكيد ذاتها واستقلالها قد يؤدي في النهاية غلى تقويض دعائم العلم نفسه.

3**- انعكاسات التطور المنهجي والنظري على البحث في السياسة المقارنة**: مما سبق يتضح أن النموذج السلوكي جعل الباحثين في السياسة المقارنة يتحولون عن التحليل التقليدي الذي يتسم بالمنهج الوصفي الضيق الأفق، نحو تعزيز الدقة العلمية وعلى زيادة تراكم المعرفة وفي ظل هذا الوضع فقد تطورت المدرسة السلوكية وانقسم أنصارها في ستينيات القرن الماضي إلى:

1- سلوكيين نظريين يهتمون بالتنظير الجزئي .

2- سلوكيين وضعيين: ويهتمون طق ومناهج البحث العلمي وبخاصة الطرق التقنية والرياضية والإحصائية وبدراسة الحياة السياسية من خلال تحليل مجرد لسلوك دون الاعتماد على التنظير كوسيلة لتقويم نتائج دراسة السلوك ومعرفة أثرها على البنية الاجتماعية والسياسية ، ونتيجة لذلك اصح الدراسات السياسية المقارنة أكثر اعتماد على المنهجية العلوم الطبيعية في تزويد أدوات التحليل والنماذج الرياضية في حل الخلافات المنهجية حول طيعة التساؤلات السياسية.

**1- على الصعيد المنهجي** : ولهذا جاء المذهب السلوكي Behavioral Approach كواحد من أهم المناهج الفاعلة التي أخذت على عاتقها مهمة تحويل هذا الحقل إلى علم متحرر من القيم مركزا على السلوك الفعلي للظاهرة السياسية، وانطلاقا من حقيقة أن الفرد هو وحدة التحليل الأساسية، ولهذا تعرف السلوكية بأنها "البحث المنظم عن تعميمات أو قوانين عامة عن طريق صياغة النظريات التجريبية والتحليل التقني وإثباتها، ولتحقيق هذا المسعى ارتكز المذهب على قاعدتين متلازمتين وهما: صياغة المفاهيم وطرح الفرضيات بطريقة منظمة وباعتماد طرق البحث الامبريقية[[36]](#footnote-36). وفي هذا السياق نجد رواد السياسة المقارنة اتبعوا مسار مغاير منذ بداية الستينيات1960 إذ بدأوا بالتفكير والاهتمام بالدراسات التحليلية الكمية التي اعتمدوها في إجراء المقارنات، لذلك ركزوا على تطوير المناهج الكمية لتكون مناسبة لعلم السياسة ولتحقيق ذلك خصصوا مصاريف للتدريب على هذه المناهج من اجل إضفاء العلمية على السياسة[[37]](#footnote-37).

**2- على الصعيد المفاهيمي والنظري**: في ظل هذه الموجة العلمية التي اجتاحت السياسة المقارنة أصبح هناك تداول واسع النطاق لمفهوم النظام السياسي ومكوناته باعتباره المفهوم الذي يتناول بصفة مباشرة المجال الأنشطة السياسية في المجتمع وله مفهوم إيكولوجي يركز على التفاعلات بين المجال أو العالم السياسي ظل بعض الكتاب يستخدم مفهوم الحكومة بجانب مفهوم النظام السياسي. في هذا الصدد برزت أهمية دراسة النظام السياسي هل يمثل متغيرا مستقلا ومن ثم تتوافر له إمكانيات المبادرة بالتغيير الاجتماعي أم أنه مجرد متغير تابع يخضع لتأثيرات عمليات التغيير والتفاعل الاجتماعي.

ولهذا فقد تم تطوير مفهوم النظام السياسي من قبل دافيد ايستون وكارل دويتش وغابريال ألموند الذين قدموا أطر نظرية حيث حاول دافيد ايستون في هذا الإطار فهم تفاعلات النظام السياسي من خلال التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع، كما جاءت تحليلات ألموند في إطار نظرية البنيوية الوظيفية تقديمها لفئات تحليلية تجرى المقارنة على أساسها وتعكس هذه الحلول في نظريتها الموسعة إلى اتساع مجال دراسة السياسة للمقارنة، وفق لهذا المنظور الحديث أصبحت المقارنة صعبة حيث لا يكفي مجرد وصف حالة مفردة وتجميع المعلومات عن حالات عديدة وتكمن هذه الصعوبة فيما يلي :

1- الطبيعة الديناميكية للنظام السياسي وعلاقات التفاعل والاعتماد المتبادل بين مكوناته ومحصلة هذا التفاعل وعلاقته بيئة النظام وأدائه وانجازه وبقائه واستمراريته.

2- تلك الجوانب المرتبطة بتغيير النظام السياسي وإحلال نظام محلل آخر وهذا يقود إلى محاولة استكشاف أين ومتى ولماذا ينهار النظام السياسي ليقوم نظام سياسي آخر.

3- الجوانب القيمية المرتبطة بالنظم وأنماطها بمعنى آخر علاقة المعايير السياسية النظم السياسية وبأنماط هذه النظم.

4- طبيعة النظم السياسية في المجتمعات النامية واستكشاف سماتها وخصائصها التي تميزها عن غيرها وماهي التوقعات بشأن هذه النظم.

5- أحد التصنيفات المتداولة والشائعة ذلك التصنيف الذي يميز ين أنماط للنظم السياسية الديمقراطية والشمولية .

**نظريات السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية .**

**1- نظرية النخبة:** بما ان النخبة الحاكمة تتكون من عدد محدود من الأفراد والجماعات والذين يمتلكون قدرا اكبر من النفوذ والقوة والتأثير في عملية صنع القرارات ذات الأهمية في الدولة[[38]](#footnote-38)، لذا تتجه الدراسات المقارنة إلى استخدام هذا الاقتراب لكونه أكثر ملائمة لما للنخبة الحاكمة من دور محوري في إدارة الدولة واتخاذ كل القرارات المتعلقة بها بناءا على الصلاحيات المخولة لها في إطار المؤسسات القائمة، وتتجلى أهمية هذا الاقتراب في هذه الدراسات السياسية المقارنة من خلال التركيز على دور النخبة الحاكمة التي تمتلك حق إصدار القرارات الملزمة للمجتمع ومن خلاله يمكن تحديد طبيعة النظام القائم عبر البحث في التفاعلات والصراع النخبوي الذي ينجر عنه إلى جانب الخيارات السياسية التي تأتي معبرة عن تفضيلات وقيم النخبة المهيمنة على الحكم المؤسسة التنفيذية التي تجعلها المتحكم الأول في الدولة[[39]](#footnote-39)، وكما أن هذا المنهج يساعدنا على تتبع موقع وأثر القيادة السياسية أو النخبة المهيمنة على الحكم في الدولة في تحديد معالم مؤسساتها والتي تنتهج سياسات تعكس توجهات النخبة.

**2- نظرية الجماعة:** الجماعة هي وحدة التحليل الأساسية تنطلق من أن النظام السياسي نظام مركب ومعقد من الجماعات وهي من بين الفاعلين المؤثرين في تفاعلات النظام السياسي، من منطلق أن الجماعات تسعى إلى تحقيق مصالحها عبر الضغط على المسئولين الحكوميين باستعمال طرق ووسائل مختلفة تبعا لطبيعة المصالح التي تريد تحقيقها، ولعل أن تحول المجتمعات نحو التصنيع واتساع تدخل الدولة خلال المائة سنة الأخيرة، تنامت عدد وأنواع الجماعات المصلحية بنفس الدرجة إلا أنها تتفاوت هذه الجماعات من حيث البنية والأسلوب والتمويل وقاعدة التأييد مما يجعل هذا التفاوت يؤثر بدرجة كبيرة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، تبعا لدرجة تأثير الاتصالات الشخصية وانتشار شبكة المحسوبية، وبذلك يمكن التصنيف بين عدة أنواع مختلفة من جماعات المصالح (الجماعات الأنومية أو الوقتية، الجماعات غير الترابطية، والجماعات المؤسسية)، ويمكن استخدام هذا الإطار النظري كمدخل للمقارنة بين النظم المختلفة التي تحدد طبيعة النظام السياسي القائم ومدى قدرته على إدارة الصراع والتنافس السياسي والمصلحي في ظل تعددية جماعات المصالح.

**1- هيمنة المنظور النظامي**: كما أشرنا سابقا تعد هذه بمثابة مرحلة العلمية للسياسة المقارنة بالنظر إلى طبيعة النظريات التي ظهرت في هذه المرحلة والتي اتجهت إلى إضفاء الصفة العلمية من خلال التنظير بصياغة نظريات تحاول أن تقدم تفسيرات علمية لما هو كائن بعيدا عن الطرح القيمي والمثالي، إذ تطورت نظرة جديدة ومعالجة جديدة لعلم السياسة مستخدمة مصطلحات حديثة لم تستخدم من قبل ومدلولات ومعاني يشار إليها، وأنشطة وعمليات لم يكن يعترف بها في السابق، والتي كانت من أهم التطورات التي صاحبت علم السياسة ، في هذا السياق برزت فكرة النظام كأحد المفاهيم التي استندت عليها بعض المداخل النظرية والأطر التحليلية التي هيمنت على حقل السياسة المقارنة، ولعل أن هذه المداخل النظرية تندرج ضمن تحقيق هدف رئيسي وهو السعي نحو صياغة نظرية إمبريقية تفسيرية للحياة السياسية، وهنا تستند فكرة النظام على أنه يمكن تجريد بعض الظواهر الاجتماعية واعتبارها نظاما من الناحية التحليلية نظرا لاشتراكها في مجموعة الخصائص والعناصر المترابطة والمتداخلة والتي تميزها عن بقية الظواهر الاجتماعية، على هذا الأساس يعتبر النظام السياسي مجموعة المتغيرات والأنشطة المرتبطة بالحياة السياسية وتشمل متغيرات النظام البنى والوظائف والأدوار والمدخلات والمخرجات والاستجابة (التغذية العكسية) والقيم والأهداف وتمثل المتغيرات هذه المفاهيم الأساسية التي يستند عليها الإطار النظامي[[40]](#footnote-40).

**1- نظرية النظام السياسي**: في هذا الصدد تعتبر نظرية النظم لدافيد أيستون والنظرية البنيوية الوظيفية من أهم النظريات الواردة في هذه المرحلة والتي أحدثت ثورة في علم السياسة بشكل عام وتعد من النظريات التي تستمد السياسة المقارنة وجودها النظري والمنهجي، يعد مفهوم جديد في دراسة السياسة حيث عرفه دافيد إيستون "التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع" من هذا المنطلق يمكن فهم كيفية تفاعل النظام السياسي مع المجتمع، الذي يعتبره نسقا عام فيه متغيرات عديدة ومتفاعلة مع بعضها البعض أي علاقت متدخالة ومتفاعلة فيما بينها ويعرف النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات والدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم والسلع والخدمات بداخل النظام وكل عنصر أو متغير يسعى لتحقيق أكبر ربح ممكن من المتغير أو العنصر الآخر، على نحو منسجم وبموجب قانون الذي يحكم اللعبة السياسية، وعليه يعتبر دافيد إيستون من اهم المفكرين في مجال تحليل الظواهر السياسية وتحليل النظم السياسية الذي ارتبط باسمه نظرية النظم ونموذج المدخلات inputs والمخرجات outputs والبيئةenvironment وحركة التفاعل بين المتغيرات المتداخلة مع البيئة الداخلية والخارجية Feedback[[41]](#footnote-41) ووفقا لعملية التفاعل قام ايستون بصياغة نظريته وفقا للعناصر التالية:

1- المدخلات: تكون على شكل مطالب أو مساندة(الدعم والتأييد)

2- عملية التحويل :التفاعلات والنشاطات التي يقوم بها النظام من خلال أجهزته أو التفاعلات داخل العلبة السوداء

3- المخرجات: الأفعال والقرارات والقوانين والأنظمة الملزمة التي تصدر عن النظام كاستجابة أساسية لما يصدر عن البيئة من مطالب أو مساندة وربما تكون على شكل استخدام الإكراه المشروع..

4- التغذية العكسية: هي كافة ردود الفعل أيا كانت سلبية أو إيجابية التي تأتي من البيئة وتعود ثانية كمدخلات وتعتبر نوعية المخرجات معيارا لديمومة النظام السياسي كما أن التغذية العكسية تساعد النظام السياسي على إعادة صياغة وتعديل قراراته أو سياساته.

رغم ما قدمه ديفيد ايستون من هذه النظرية إلا أنه اعتبر نموذجا جامدا ومجردا وغيب التحديد الإجرائي للمفاهيم والاهتمام الكبير لعملية استمرارية النظام من خلال وظيفة التوازن الدائمة واستبعاده لحالة الأزمة التي يقع فيها النظام.

2**-النظرية البنيوية الوظيفية**: ترتكز تحليلات غابريال ألموند حول النظم السياسية في إطار هذه النظرية التي تعد أكثر قبولا في دراسة السياسة المقارنة،، من خلال تقديمها من فئات تحليلية تجرى المقارنة على أساسها وتعكس هذه الحلو التي تقدمها هذه النظرية في نظرة موسعة للسياسة المقارنة، التي تثير الاهتمام بقضايا الحدود وافتراض عزل النظم عن بيئاتها كما يفترض علاقات متبادلة تيسر الباحثين مهمة المقارنة ، وترتكز وحدة التحليل الإمبريقية عن ألموند على البنية والوظيفة معتبرا أن النظام السياسي نظاما للحركة والفعل وما يعنيه بالنسبة لدراسي النظم السياسية هو السلوك الممكن دراسته امبريقيا ويكون الاهتمام بالمعايير والمؤسسات إلى المدى الذي تؤثر فيه هذه المعايير والمؤسسات في السلوك[[42]](#footnote-42)، وكما يعتبر ألموند النظام السياسي بأنه "ذلك النظام من لا تفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة والذي يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخليا وفي مواجهة المجتمعات الأخرى، عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام الإكراه المشروع مهما اختلفت درجة شرعيته ، فالنظام السياسي –إذن- هو المسئول الشرعي عن المحافظة على أو التغيير الجذري للعلاقات الموجودة في المجتمع وبحسب غابريال ألموند النظام السياسي يتميز بخصائص معينة وهي: الشمول، الإعتماد المتبادل، وجود حدود للنظام السياسي، ومن خلال هذه الخصائص تم تحديد الوظائف الأساسية والضرورية للنظام السياسي التي يؤديها من اجل المحافظة على حيويته وديمومته: حدد في الأول نموذجا يتمثل في وظيفة المدخلات وتشمل (التنشئة السياسية والتوظيف وتجنيد النخب السياسية، توضيح المصالح، تجميع المصالح، الاتصالات السياسية و**و**ظيفة المخرجات: وتشمل (تشريع القانون، تنفيذ القانون، القضاء بالقانون)، ومن اجل تعميق المقارنة قدم إطار مبدئي حدد فيها وظائف جديدة وفرق بينها وفق ثلاثة مستويات هي:

1- وظائف القدرة : الوظيفة التنظيمية والاستخراجية والتوزيعية والتي تحدد مدى أداء النظام السياسي.

2- وظائف التحويل: وتشمل توضيح المصالح وتجميع المصالح ، تشريع القانون وتنفيذ القانون القضاء بالقانون والاتصالات السياسية

3- وظائف تلازم النظام السياسي مع البيئة والمحافظة على ديمومته: وتشمل وظائف التنشئة السياسية والتوظيف وهي جد مؤثرة على كفاءة وأداء النظام السياسي[[43]](#footnote-43) .

رغم الأفكار التي قدمها ألموند في نظرية إلا أنها تبقى افكار مجرد محدودة الثر والفعالية في الوصول غلى نظرية إمبريقية عامة تلائم كافة الأنظمة السياسية، فهذا الإطار النظري يصلح كثيرا للأنظمة الغربية المستقرة والتي تشتغل وفق قواعد الديمقراطية التعددية أما بالنسبة للدول النامية فهي قاصرة على تفسير الكثير من الجوانب فالبني الهيكلية التي تقوم عليها لا تؤدي الوظائف التي وجدت من اجلها.

3**- نظرية الإتصالات**: يفترض "كارل دويتش" أن سلوك وتفاعلات النظم السياسية يمكن تحليلها بطريقة أفضل، ويرتبط النظام السياسي بالبيئة المحيطة به ويواجه مطالبها ، فالنظام يستقبل الرسائل باستمرار ويجب أن يكون قادرا على قراءتها وتحليلها والاستجابة لها وهذه الطريقة التي يحقق بها النظام أهدافه بما فيها هدف المحافظة على النظام ذاته، وكما يقول العالم السياسي "روبرت نورث"بدون الاتصالات لا يمكن أن توجد السياسة ولا يمكن محاربة الحروب، باستخدام مفهوم الاتصالات ولتحقيق ذلك يستند مدخل الاتصالات على مجموعة من المفاهيم وهي :

1. **المعلومات**: الافتراض الأساسي لمدخل الاتصالات هو أن تقوم بنقل وتحويل معلومات ، المعلومات هي علاقات نمطية بين الأحداث وهي الوحدة الأساسية للتحليل والمعلومات هي ما يتدفق خلال قنوات الاتصال ويتم استقبالها وتحليلها والاستجابة لها.
2. **الحمل**: هو المفهوم المحوري ويعنى به المعلومات والرسائل القادمة للنظام من البيئة ويفترض أنه كلما كان الحمل أثقل كان من الصعب على النظام التكيف والتفاعل معه وما يجعل النظام يستغرق وقتا للاستجابة ما بين استقبال الحمل والرد عليه.
3. **فترة الإبطاء**: كلما كانت الفترة الفاصلة ما بين استقبال الحمل والرد عليه أكبر كانت كفاءة النظام أقل وقدرته على التعامل مع البيئة أضعف[[44]](#footnote-44).
4. **التشويه**: ويشير إلى التغيرات التي تحدث في المعلومات منذ استلامها وحتى الرد عليها بين وقت استقبالها ووقت الاستجابة لها وإذا كان هناك تشويه كبير في المعلومات فإن استجابة النظام ورد فعله لن تكون في واقع الأمر تجاه نفس الموقف أو الحالة التي وردت عنها المعلومات

4-**الكسب:** في صورة التغذية العكسية تدخل في صورة المعلومة وحمل جديد. ويقصد به أيضا كمية وحجم التغيير الذي يحدث في النظام نتيجة الحمل إذا تمت معالجة المعلومات وبطريقة جيدة فإن الكسب يكون كافيا لمواجهة الضغوط والمطالب القادمة من البيئة.

**5- التغذية العكسية** : ويقصد بهذا المعلومات التي يستقبلها النظام السياسي حول مدى نجاح قراراته، واستجاباته وردود أفعاله السابقة بعبارة أخرى معلومات حول كما إذا كان الكسب كافيا وعملية استرجاع المعلومات أو التغذية العكسية تعطي للنظام السياسي إمكانية القيام بتعديلات في سلوكياته وقراراته وردود أفعاله استجابة للضغوطات والمطالب الجديدة .

**6- التعلم** : تترتب عن التغذية العكسية تصحيح النظام السياسي وتعديل استجاباته وردود أفعاله المباشرة ويقوم من خلالها النظام بجمع وتخزين المعلومات حول نجاح أو فشل ردود أفعاله السابقة.

**7- القيادة أو السبق**: يشير إلى قدرة النظام السياسي على التنبؤ بالوضع المستقبلي للبيئة المحيطة حتى يمكنه أن يتوقع ويقوم بالتعديلات الضرورية مسبقا .

يتضح مما سبق أن هذا المقترب يندرج ضمن إطار العام لفكرة النظام على اعتبار أن الاتصالات هي أحد جوانب النظام السياسي والعملية السياسية إلا أن قدرة هذه النظرية على إيجاد فرضيات وتفسيرات للنظام السياسي يتوقف على حد كبير على قدرته على قياس الاتصالات عن طريق تطوير وحدات قياس يمكن من خلالها تحديد أهمية تدفق المعلومات إلى النظام السياسي، في هذا الإطار يول كارل دويتش اهتمام خاصا على آلية التصحيح الذاتي الموجودة في ذاكرة النظام التي يعتبرها دويتش أنها تزخر بثروة من الأفكار وطرق البحث الجيدة التي تربط الفلسفة السائدة في المرحلة السلوكية وتوجهاتها الإيديولوجية الساعية نحو تكريس الاستقرار الحكومي والتكيف والفاعلية السياسية للحكومات [[45]](#footnote-45) .

يتضح من خلال النظريات السابقة الذكر أنها تركز على البلدان الغربية وبالتحيز الفكري لها باعتبارها تندرج ضمن إطار منظور التنمية والتحديث والذي وصل إلى مداه وحدوده النظرية بمعنى قصوره على تفسير بعض الظواهر السياسية في بلدان العالم الثالث لهذا جاءت النظريات ما بعد السلوكية لتصحيح هذا الوضع بصياغة أطر نظرية جديدة تتلاءم وهذا الوضع.

**المحاضرة 03: السياسة المقارنة في المرحلة ما بعد السلوكية.**

**1- السياق العام لانتقال السياسة المقارنة إلى المرحلة ما بعد السلوكية**: لقد بدأت تجليات تعرض حقل السياسة المقارنة منذ بداية السبعينات إلى جملة من التحولات على الصعيدين النظري والمنهجي نتيجة بروز نزعات داخلية متشعبة ين علماء السياسة يعود أساسا إلى حدوث اختلاف حول التطور المنهجي لهذا الحقل، الذي تحقق وصل إلى أوجه في المرحلة السلوكية التي اهتمت بشكل كبير بدراسة الأنظمة السياسية عبر إجراء المقارنات فيما بينها ولكن ضمن إطار معرفي ومنهجي يحكمه منظور تنموي غربي متحيز يحاول نقل تجربته في التنمية إلى دول العالم الثالث، إلى جانب ذلك كانت المقارنة تجرى ضمن دائر ضيقة تشمل الأنظمة السياسية الغربية باعتبارها نظما ديمقراطية يتم على أساسها مقارنة مختلف أنظمة دول العالم الثالث التي تختلف تاريخيا وثقافيا وفق منطق النمطية والتقسيم الثنائي للتقليد والحداثة.

برزت التحولات النظرية مغايرة لمنظورة التنمية والتحديث الذي ارتكزت عليه المدرسة السلوكية، ولهذا نجد أن الصراع الدائر في حقل السياسة المقارنة لم يقف عند حد دمج المنهج التقليدي والسلوكي أو العودة إلى تبني المنهج التقليدي، فلقد أثار الجدل المنهجي عدة تساؤلات حول إمكانية إفادة من التجربة السلوكية في السياسة المقارنة للتوصل إلى مفاهيم جديدة أكر استجابة للواقع السياسي وأكر قدرة على معالجة المشاكل الاجتماعية والسياسية المعاصرة وأمام هذا التحدي الذي واجهه مؤتمر من اجل "**علم سياسة جديد**" أعلن دافيد ايستون عام 1969 مرة أخرى عن ميلاد ثورة جديدة في علم السياسة أسماها الثورة ما بعد السلوكية وحدد خصائصها بما يلي:

1- تقديم الجوهر على التقنية ليصب اهتمام الباحث على دراسة مشاكل المجتمع الطارئة بدلا من الاهتمام بأدوات البحث العلمي( شعار العودة إلى المجتمع)

2- المدرسة السلوكية محافظة ومحدودة بنظرتها التجريدية التي تمت للواقع بصلة وبخاصة في أوقات الأزمات.

3- لا يمكن للعم أن يلتزم الحياد كما تصور رواد المدرسة السلوكية وعليه فلا يمكن فصل الحقائق عن القيم 4- لابد للمفكرين من تحمل مسؤولية مجتمعهم والدفاع عن القيم الإنسانية والحضارية بدلا من حياة العزلة التي فرضتها عليهم الاتجاهات السابق.

5- يجب على المفكرين توظيف العلم والمعرفة في تحسين أوضاع المجتمع .

6- ينبغي على المفكرين الاشتراك في الصراع الحالي والمشاركة في تسييس المهنة وتسييس المؤسسات العلمية .

في هذا الإطار أشار ديفيد ايستون في محاولة منه التخفيف حدة التوتر بين السلوكيين والمؤتمريين فيما يخص مسألة النزعة العلمية أنه بإمكان الاعتماد على التقنيات التي طورها السلوكيون وضعها في إطار خدمة المشكلات الاجتماعية، وفي هذا الصدد يقول ايستون "إن الرغبة في التوصل إلى تحليل علمي يستمد معطياته من الدقة والتعميم والإثبات الذي أمكن التوصل إليه في العلوم الطبيعية دفعت علماء السياسية، وعليه فالثورة ما بعد السلوكية التي ينصب اهتمامها على مجموعة الأبحاث التي تعنى دراسة الواقع دراسة موضوعية جادة بهدف وضع تصورات عملية وعملية لحل المشكلات المعاصرة والرقي بني الإنسان تقدم تعليلات أكثر موضوعية وأكثر واقعية لما يجب أن يكون عليه حقل السياسة بتوجيه اهتمامه نحو خدمة المجتمع .

**2- طبيعة التحولات النظرية والمنهجية في المرحلة ما بعد السلوكية:** لقد تعرضت التقاليد البحثية السلوكية إلى انحسار وتراجع ملفت، حيث مع قيام الثورة مابعد السلوكية التي حاولت فرض أطر نظرية جديدة مختلفة عن الأطر السابقة في تحليل النظم السياسية والتي عملت على تقديم منظور التبعية محل منظور التنمية والتحديث في التحليل السياسي المقارن، والذي أدى إلى إثارة نقاشات كبرى خلال عقد السبعينات والثمانينات تناولت العديد من القضايا تتمثل في: الديمقراطية الرأسمالية الاشتراكية، السلطوية ، التحول الديمقراطي.. إلخ

من هنا انطلقت نظريات السياسة المقارنة في المرحلة ما بعد السلوكية على منظور التبعية التي مثلت الإطار الفكري لهذه النظريات، وقد نشأ عن عدم الرضا بالمنظور التنموي في الستينيات من خلال تجاهلها للمتغيرات الدولية في تفسير تخلف العالم الثالث المشاكل التي يعيشها فالفقر والتضخم وتدهور التنمية هو امتداد للإمبريالية العالمية. في هذا السياق ظهرت نظرية التبعية كبراديغم جديد يحاول تفسير حالة التخلف التي تعيشها دول العالم الثالث والتي أصبحت منطلقا ومرجعية للأطر النظرية التي تقوم عليها المدرسة ما بعد السلوكية، والتي قدمت مفهوم للتبعية الذي تبلور في أميركا اللاتينية على يد "**كردوزو"** وطبق في إفريقيا على يد "**سمير أمين"،** والتي تنطلق أطروحتها من مسلمة مفادها أن الامتيازات الاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمعات المتقدمة بالشمال تحدد طريقة شبه آلية تبعية مجتمعات الجنوب لها[[46]](#footnote-46).

من هنا بنت أطروحات الما بعد السلوكية أسسها النظرية وفق براديغم التبعية الذي ساهم في توسيع دائرة المقارنة، كما استطاعت أن تؤثر على المنظور التنموي وبقدرته على الخروج من دائرة التمركز العرقي والتحيزات الفكرية وبتقديم افتراضاته المبنية على أسس صحيحة وواقعية، ولهذا نجحت ما بعد السلوكية في تهذيب المذهب السلوكي التقليدي من خلال طرحها لبعض القضايا النظرية والمنهجية التي ساهمت في تطوير منهجية المقارنة ووسعت من دائرتها، إلى جانب تأكيدها على مسألة مهمة وهي احترام خصوصية المجتمعات التي تقتضي وجود أوجه للتشابه والاختلاف على أساسه تجرى المقارنات، وبالتالي المساعي البحثية التي قدمتها المابعد السلوكية تعد محاولات توفيقية بحتة تهدف من ورائها سد الثغرات الموجودة في النموذج السلوكي، والتي تعبر أيضا عن الرغبة الملحة لإعادة صياغة هذا العلم لنفسه[[47]](#footnote-47).

ولذلك نجد أن التحولات التي فرضتها الثورة ما بعد السلوكية على المستوى المنهجي تظهر ملامحها في:

1- التركيز على الظواهر المتكافئة وليس الظواهر المتطابقة أو المتشابهة وهذا بتجاوزها للتشابه في الأبنية والوظائف وبالبحث عن التكافؤ بينها، وهو ما تم تطبيقه من اجل توسيع نطاق المقارنة لإخراجها من دائرة التمركز الأوروبية وبما يسمح بدراسة ظواهر كانت تعد في السابق خارج دائرة السياسة المقارنة.

2- تضييق نطاق الدراسة مكانيا وكميا مع تعميقها زمنيا وموضوعيا فقد خلص غابريال ألموند إلى أن حقل السياسة المقارنة بدأ يتجه نحو تضييق نطاق دراساته، وذلك بعد أن فشلت البرامج ذات النطاق الواسع التي تشمل العديد من الحالات والتي كانت سائدة في بداية عقد الستينيات، وفي هذا الإطار دعا أيضا إلى ضرورة تعديل منهجية السياسة المقارنة بإتباع ثلاث استراتيجيات وهي : النظر إلى حقل السياسة المقارنة على أنه حقل يتعامل مع التحليل الكلي للظاهرة السياسية لكن مع التركيز على المستوى الجزئي، ضرورة استحضار العمق التاريخي للسياسة المقارنة، إلى جانب دراسة موضوعات السياسة المقارنة في مداها واتساعها الطبيعي الذي توجد فيه من الناحية الواقعية وامتداداتها الموضوعية.

3- إدماج العلاقات الدولية في السياسة المقارنة الذي فرضته ظروف التحول في بنية النظام الدولي من الثنائية إلى الأحادية القطبية وما رافقها من إيديولوجيات: العولمة، اقتصاد السوق، التحول الديمقراطي...، التي أصبحت قضايا أساسية تطرح في مجال العلاقات الدولية [[48]](#footnote-48).

وهنا تظهر أهمية المنهج الكيفي لدى المدرسة الما بعد السلوكية التي تهتم بالدراسة المفصلة والعميقة للحالة من زاوية التاريخ واللغة والثقافة، مما يجعل طرحها ينسجم ومبادئ المدرسة التاريخية التي تصر على أن القيم هي عمليات خلق فردية أو اجتماعية لا يوجد لها تأييد في الطبيعة ما يعني ذلك عدم فصل القيم عن الحقائق، ولهذا نجد أغلب باحثي السياسة المقارنة ذوو التوجه الكيفي يهتمون بالنتائج التاريخية وتبريرها، من حيث تقاطعها مع الحالات المشابهة لها إذ يدرسون كيف تؤدي نفس الشروط والمسببات إلى الاتفاق في تركيب واحد وتتناقض في تركيب آخر[[49]](#footnote-49).

**المرحلة الأولى "منظور التبعية "(1967-1989)** : وتعرف هذه المرحلة باحتدام الحرب الباردة بين المعسكر الشيوعي بقيادة الإتحاد السوفياتي والمعسكر الليبرالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ظل هذا الوضع الصراعي نجد أن السياسة المقارنة اعتمدت على مجموعة من الأطر والمقتربات النظرية، جعلت الثورة مابعد السلوكية تنطلق من أفكار ونظرية التبعية في تفسير تخلف الدول النامية التابعة للمنظومة الفكرية الغربية التي تحتكر المجالات الحيوية للتطور، ولهذا نجد أن علماء السياسة عملوا على تقديم إسهامات تهتم بقضايا ومشاكل العالم الثالث وهذا ما يظهر في تنوع المقتربات النظرية التي حاولت تفسير سبب المشاكل والأزمات التي تعاني منها هذه الدول، وفق منهاجية تعكس تطور الاهتمامات البحثية والتي قدمت مداخل بديلة تعبر عن حالة التحول الجذري الذي مس حقل السياسة المقارنة منذ نهاية ستينيات القرن الماضي. وفق هذا المنظور نجد أن المدرسة ما بعد السلوكية نجحت في تطوير مجموعة من المقتربات النظرية التي اعتمدت في دراسة وتفسير تخلف الدول النامية، والتي أدت إلى ظهور نقاشات الكبرى للأنظمة طيلة السبعينيات والثمانينيات والتي كانت تهتم بقضايا : الديمقراطية، السلطوية، الماركسية، الثورة، الكوربوراتية، الشمولية، التفكك وعدم الاندماج. وفي هذا الصدد تظهر الموجة الثالثة للديمقراطية في منتصف السبعينات والتي مست اليونان والبرتغال وإسبانيا، التي كانت تعتبر لفترة طويلة استثناء أوروبيا بالنظر إلى تخلفها الاجتماعي وتراجعها الاقتصادي والسياسي، بالرغم من أنها جزء من المحيط الأوروبي وارتباطها بمركزه الاقتصادي وبمفاهيمه السياسية في ظل التحولات الديمقراطية التي حدثت خلال سنة (1974-1975)نجد أن كل الخيارات مطروحة أمام دول العالم الثالث: استمرار السلطوية ،الكوربوراتية، الديمقراطية، الثورة الماركسية وحتى انهيار الدول وتفككها وباحتمال نشوب حرب أهلية[[50]](#footnote-50).

فمع حلول التسعينيات انهارت وتراجعت أهمية المداخل الأكثر راديكالية بسبب فشل الدول الأكثر راديكالية، مما سمح بإعادة بروز المداخل الكلاسيكية في حقل السياسة المقارنة وإن كان ذلك يبدوا معقولا ومقبولا، فالمدخل الماركسي ومدخل التبعية دخل في انحسار فكري ويمكن إرجاعه إلى عدم حيوية وانهيار مختلف النظم الشيوعية والماركسية مع سقوط الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب البارد.

**1- المرحلة الثانية "منظور المؤسسات "(1989 - إلى وقتنا الحاضر)**: كما أشرنا في السابق هذه المرحلة تستوحي أسسها الفكرية والنظرية من المقاربة المؤسساتية الجديدة بأنواعها (التاريخية، الاجتماعية، الخيار العقلاني ) التي اهتمت بشرح وتفسير دور المؤسسات في تصميم وهندسة القرارات المخرجات الاجتماعية والسياسية في ظل تنامي مشاكل والقضايا المرتبطة بالعالم الثالث، ولذلك جاءت هذه المرحلة لإعادة "**اكتشاف الدولة**" الذي يظهر بقوة في العديد من الدراسات التي نشرت خلال الثمانينات، أين أصبحت الدولة وحدة تحليل مهمة في قسم واسع من دراسات الباحثين في السياسة المقارنة الذين اعترفوا بالتكيف مع الحركة النظرية المؤسساتية الجديدة المتعددة التيارات[[51]](#footnote-51).

وبالتالي احتلال مفهوم الدولة الصدارة في أدبيات السياسة المقارنة منذ منتصف الثمانينات بعد أن استبعدته الأبحاث الإمبريقية المعتمدة لدى الجيل الأول من السلوكيين الذين اهتموا بمفهوم النظام السياسي بدل الدولة، لكن هذه العودة جاءت بتصور مغاير يختلف عن الطرح التقليدي الشكلي السائد في الماضي، إذ جاء بمضامين ومفاهيم سلوكية تركز على القضايا والمسائل المرتبطة بوظائف المؤسسات وتفاعلاتها الداخلية إلى جانب مشروعية ما تقوم به مؤسساتها السياسية في المجتمع، وفي هذا الصدد سعت الكثير من الأبحاث إلى إحياء قضايا مركزية مثل الدولة ومواطنيها (بريزوفسكي 2002)، كما أن الكثير من الاقتصاديين قاموا بمراجعة النقاشات المطروحة في المقارنات الكلاسيكية للتحليل التاريخي مثل بارنجتون مور في "الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية في أمريكا اللاتينية" الصادر سنة 1966.

فمع سقوط المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة وفشل دول العالم الثالث من تحقيق التنمية والتحديث أدى إلى تكريس تبعيتها للدول المتقدمة، هذا ما نعكس على دراسة النظم السياسية المقارنة أين برزت أطر نظرية جديدة أثرت على مجال المقارنة وهاذ ما يظهر في حدوث تحولات نظرية تتمثل في العودة إلى اعتماد الدولة كأداة للتحليل من خلال النظرية المؤسساتية الجديدة، إلى جانب عودة الخيار العقلاني الرشيد بحلة جديدة من خلال مفهوم الحكم الراشد وقضايا التنمية والديمقراطية وهي مقاربات جديدة يتم على أساسها المقارنة بين النظم السياسية في الوقت الراهن.

يتضح مما سبق أن الثورة ما بعد السلوكية وضعت أولوية تتمثل في تقديم الجوانب الموضوعية على الجوانب المنهجية وهذا ما يظهر في اهتمامها بالمحتوى أكثر من أدوات وتقنيات البحث العلمي، بمعنى أن المشاكل العاجلة للمجتمع أهم من أدوات البحث ما يعني أن العلم لا يمكن أن يكون محايدا كما أن الوقائع لا يمكن فصلها عن القيم وعن الأسس القيمية والمعيارية إذ لابد من ربطها بالمعرفة، وبالتالي على المفكرين أن يتحملوا مسؤولياتهم تجاه المجتمع ويجب أن يدافعوا عن القيم الإنسانية للحضارة وبأن لا يصبحوا مجرد فنيين معزولين عن القضايا والمشاكل المحيطة بهم[[52]](#footnote-52). وفي هذا الإطار يؤكد العديد من العلماء من بينهم "**كارل مانهايم**" بضرورة ربط الأبحاث العلمية والعملية بالافتراضات الاجتماعية والقيمية مما ينفي الطرح القائل والسائد في المرحلة السلوكية بأن العلم خالي من القيم [[53]](#footnote-53).

**نظريات السياسة المقارنة في المرحلة ما بعد السلوكية (1967-1989).**

**- هيمنة المنظور الراديكالي:** في سياق التحولات النظرية التي يشهدها حقل السياسة المقارنة والتي تسعى غلى إلى الدفع بهذا الحقل نحو اتجاهات تنظيرية جديدة وكما يعتبرها ديفيد إيستون بحركة تصحيحية تسعى إلى الملائمة على نحو لائق حيث يصفها المدرسة ما بعد السلوكية بأن جوهرها الفكري يقوم على فكرة الملائمة ، ولعل أن ما يميز هذه الحركة أنها لا ليس لها التزامات منهجية محددة وليس لها لون سياسي خاص يميز أفردها، إلا أنها انتقاداتها كانت متمركزة بصفة عامة داخل الاتجاهات الفكرية الراديكالية اليسارية الماركسي منها وغير الماركسي ونتيجة لذلك برزت مجموعة من المداخل البديلة التي ركزت على الاقتصادي السياسي وعلى التحليل الطبقي وعلاقته بالدولة وعلى التبعية التخلف، على هذا الأساس سنتعرض باختصار للأفكار الرئيسية البديلة لهذه المداخل الراديكالية[[54]](#footnote-54) المتعددة والمتنوعة وهي:

1-**نظرية التبعية:** هي نظرية نشأت نتيجة لحالة عدم الرضا بالمنظور التنمية والتحديث الذي اعتمدته النظريات السلوكية في الستينات وترى هذه النظرية أن دول العالم الثالث لا تستطيع أن تشكل مؤسساتها ونظمها بمعزل عن المتغيرات الدولية ذات الجذور التاريخية الممتدة فدور الغرب الرأسمالي في تقسيم العمل الدولي أسهم في تشكيل تاريخ الجنوب ابتدءا من المرحلة المركنتلية ثم حرية التجارة ثم مرحلة التطوير الرأسمالي وأخيرا سيطرة المؤسسات المتعددة الجنسيات فقد استطاع الغرب خلال تلك المراحل خلق نظام اقتصادي يكون في صالحه ومن ثم فإن مشاكل العالم الثالث هي نتيجة طبيعة لتنمية العالم الأول فالفقر والتضخم وتدهور النمو هي امتداد لإمبريالية رأسمالية وهنا تلتقي النظرية التبعية مع اقتراب النظام الدولي المستخدم في دراسة العلاقات الدولية[[55]](#footnote-55).

من خلال هذا يتضح أن هذه النظرية متأثرة بالفكر الماركسي إلا أن العديد من روادها ليسوا من نفس التوجه ولكنهم يتفقون في أن للعامل الدولي دورا في تحديد الحركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دول النامية في هذا الإطار احتل مفهوم الدولة كوحدة أساسية في التحليل لم يعد المفهوم الأساس وإنما بإضافة وحدات أخرى، ولم تعد الدولة بنفس طبيعتها وهنا يؤكد الباحثون هنا أن الدولة تابعة من خلال دراسة الارتباط الوثيق بين نظام الدولة والبناء الاجتماعي فنظام الدولة هو انعكاس لبناء اجتماعي يخضع لنظام تقسيم العمل الدولي ولذلك فإن خصائصها ترتبط بطبيعة هذا البناء التابع من ناحية وبظروف تقسيم العمل الدولي من ناحية أخرى، ونستشف من خلال هذا ان المستويات التحليلية هي التي تحدد مدى قوة الدولة وأدوارها وعلاقتها بالطبقات والبناء الاجتماعي بشكل عام في كل وحدة من وحدات النسق الرأسمالي[[56]](#footnote-56).

**2- اقتراب الاقتصادي السياسي:** يعكس هذا المقترب قوة تأثير التقاليد الماركسية وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين الأفكار الليبرالية المحافظة وبين الأفكار الراديكالية الماركسية حول الاقتصاد السياسي، ومن خلالها تبرز لنا جليا توجه الأجندة البحثية في المرحلة ما بعد السلوكية نحو رد الاعتبار للدولة يعتبر هذا الاقتراب الأكثر ملائمة إذ يسمح بتعميق تحليل حول الدور المتزايد للدولة في الاقتصاد ورصد التأثيرات المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، كما يقودنا إلى تسليط الضوء على قواعد العملية السياسية والاقتصادية ما يسمح ذلك بالكشف عن ديناميكيات التغييرات الحاصلة في منظومة الدولة البلدان النامية بعيدا عن التأثيرات الخارجية، وتبرز أهمية الاقتصاد السياسي الجديد في توجيه الدراسة نحو الجمع بين المضمون الاقتصادي السياسي والتحليل السياسي باستحضار ثقل الدولة في التفاعلات السياسية والاقتصادية بتبيان كيفية تدخل السياسة في مواجهة مفهوم فشل السوق، بمعنى أكثر دقة أن تدخل الدولة هو رد فعل لعدم قدرة السوق على إرضاء المطالب (تصحيح اختلالات السوق) أين تعمل الدولة على توفير السلع العامة وتهيئ الوفرات الخارجية وحل مشاكل العمل الجماعي عن طريق أدوات الإكراه المشروع، ولهذا يعتبر الاقتصاد بأنه محرك الرئيسي للسياسة التي تشكل جزءا من البناء الفوقي فمقابل ذلك يتم التركيز على التفاعلات وأنماط التأثير المتبادلة بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي وعلى أساسه يمكن فهم وتحليل محددات وأبعاد تأثير البيئة الاقتصادية في التطور السياسي من ناحية، وبفهم وتحليل الآثار والتداعيات الاقتصادية في التطور السياسي من ناحية أخرى[[57]](#footnote-57) .

**3- اقتراب البيروقراطية السلطوية:** بما أن هذا الدراسة تنضوي ضمن سياق "العودة للدولة" لذا يعتبر هذا الاقتراب ملائما لتفسير الظاهرة السياسية في العالم الثالث من منطلق أن التحديث في هذه الدول يؤدي إلى السلطوية حيث عادة ما تحدث هذه العملية على أيدي نخبة تكنوقراطية تعمل في ظل سيطرة العسكريين ومن ثم فإنه نمط من أنماط الحكم العسكري أكثر من بيروقراطية وأقل شخصانية وأكثر مؤسسية وأكثر تحديثا من النظم العسكرية التقليدية[[58]](#footnote-58)، حيث يساعدنا هذا الاقتراب تحليل ظاهرة السلطوية التي تبقى لصيقة بمنظومة الدولة السلطوية التي تبلور نظام سياسي يحمل معالم السلطوية البيروقراطية، في هذا الصدد يرى الكثير من الباحثين أن معظم النظم السياسية العربية التي لا تزال تصنف نظاما سلطوية رغم تبنيها للانفتاح السياسي إلا أنه يندرج ضمن إستراتيجية بقاء نظام الحكم والمغزى من وراء ذلك إفشال الضغوط المتزايدة من اجل تحقيق التحول الديمقراطي وليس تشجيعها[[59]](#footnote-59)، ولذلك الاقتراب يسمح بتوجيه الدراسات السياسية المقارنة نحو تفسير حقيقة مفادها استمرار الأنظمة الحاكمة المتسلطة في الدول النامية بينما قطعت تجارب من الدول والتي أفسحت فيها حكومات السلطوية في بلدان أخرى الطريق لبناء الدولة على أسس الديمقراطية وبالتالي هذا الاقتراب النظري يطرح الجدوى في ظل وجود نظام سلطوي والمغزى من التوجه نحو التحول .

4- **اقتراب الكوبوراتية:** يسمح هذا الإطار النظري بتحليل النظم السياسية في العالم الثالث وفق نمط الإيديولوجية السياسية التي تولى أهمية لصراع الجماعات مع الدولة ودرجة سيطرتها على المنظمات الاجتماعية عبر التنظيمات النقابية والحرفية، مثل علاقات العمل السياسة الاجتماعية، علاقة الدولة بالجماعات الاجتماعية ـ تفاعل جماعات المصالح ، البيروقراطية، مركزية صنع القرار، على هذا النحو يتجه هذا الإطار النظري إلى تسليط الضوء على نمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي القائم على التمثيل المبني على المصالح النقابية والمهنية، ولذلك يساعد هذا الاقتراب على تفسير طبيعة تفاعلات النظام السياسي بناءا على العلاقة التي تجمعه بجماعات المصالح المهنية ممثلة في التنظيمات النقابية والجماعات المصلحية وعلى درجة حرية نشاطها واندماجها في منظومة الدولة التي تعمل على هيكلة وضبط وتحديد نشاط هذه التنظيمات وفق أطر خاصة[[60]](#footnote-60). ومن زاوية أخرى يسلط هذا الاقتراب الضوء على مخرجات النظام السياسي المتمثلة في السياسات العامة التي تنضوي ضمن إطار التوجه التدخلي للدولة الريعية (توزيع الريع) أين تبقى هذه التنظيمات مجرد امتداد للدولة ( Neo-Corporatist State) في ظلها تنشأ تنظيمات مهنية ومصلحية تحتكر التمثيل وتجعلها الدولة تابعة لها .في هذا الصدد يمكن التمييز بين أبعة أنماط من الكوربراتية وهي الكوربراتية الطبيعية سابقة عن الدولة، الكوربراتية الإيديولوجية لا تتم عن طريق الانتخابات وإنما حسب قوة الجماعات، الكوربراتية المعلنة وتفاعلاتها وفق قواعد الديمقراطية، الكوربراتية الجديدة وهي موجودة في الدول الإسكندنافية وهي من أقوى النماذج، تبعا لهذا نجد أن الكوربوراتية ذات طبيعة معقدة نظرا لتنوعاته فهو يمثل اقترابا منهجيا في البحث ويلعب دورا في العملية السياسية ويساهم في بناء النظرية ولذلك فإن تعدد الدلالات والمعاني أمر طبيعي ومنطقي ومن ثم هناك من يرى أن الجانب المنهجي والنظري في المفهوم يمكن ان يطلق عليه علاقات الدولة – المجتمع، إلا أن أكثر المعاني شيوعا للكوربوراتية يركز على العلاقة بين المصالح والوسائل المتبادلة بين الدولة والجماعات، إذ تركز الكوربوراتية على الأبعاد القانونية للعلاقة بين الجماعات والدولة دون الوقوف عند مجرد النص القانوني الذي قد لا يشهد التطبيق في الواقع، وخلاصة القول أن إطارا نظريا يسهم في شرح وتفسير الظواهر السياسية من منظور مقارن فهي تشير إلى توجهات هامة وتقدم افتراضات واقتراحات بتحديد العناصر الفاعلة في العملية السياسية معطية الأهمية خاصة للعلاقات البنيوية القانونية في تلك الرابطة بين الدولة والجماعات[[61]](#footnote-61).

**5- اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع:** يساعدنا هذا الاقتراب على تسليط الضوء على درجة استقلالية الدولة عن المجتمع والتي تفرز علاقة تأخذ طابعا صراعيا أحيانا وطابعا تعاونيا تارة أخرى، هذا المقترب جاء رد فعل على انغماس المنظور التنموي ونظرياته في التركيز على مدخلات النظام السياسي، وعدم إعطاء اهتمام مساو للمخرجات وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال التعرض إلى الكيفية التي تمارس بها الدولة في بعض الوقت تأثيرا قويا على البنية الطبقية وصراع الجماعات والمصالح كما تتأثر بهم وقد أعاد هذا الاقتراب الدولة مرة أخرى إلى بؤرة التحليل كمتغير مستقل بعدما كانت حكما محايدا بين الجماعات طبقا لرؤية ليبرالية [[62]](#footnote-62). وبشكل عام يمكن تقسيم الأدبيات التي تناولت علاقة الدولة بالمجتمع إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية يوجد بداخلها كل منها تنويعات عديدة ، الاتجاه الأول يؤكد على استقلالية الدولة عن المجتمع وقدرتها على تحقيق مصالح مواطنيها والاتجاه الثاني يتناول الدولة بحسبانها وانعكاسا لمكونات المجتمع خاصة الطبقة الحاكمة وبهذا يؤطر الدولة في السياق الاجتماعي أما الاتجاه الثالث فيقبل بمحورية دور الدولة[[63]](#footnote-63). يعتبر عالم السياسة الأمريكي جويل ميغدال أول من صاغ هذه النظرية وحاول من خلالها إعادة تعريف الدولة وكذلك طبيعة العلاقة بينها وبين المجتمع وتبلورت مفاهيم جديدة أهماها التمكين المتبادل وقد بنى نظريته فيكتابه "قوة الدولة والقوى الاجتماعية"، على فرضية رئيسية مفادها أن الدولة ما هي إلا جزء من المجتمع وأن أي دولة سواء ديمقراطية أو ديكتاتورية لا يمكن عزلها عن المجتمع. وفي هذا الصدد يعتبر ميغدال أن قوة الدولة تنسب إلى كونها ذات استقلالية نسبية سواء أمام المصالح الاجتماعية المحلية أو في مواجهة الضغوط الدولية، فلعنصر الاستقلالية الدولة ثقلا رئيسيا في منظومة قوة الدولة تتحرك باستقلالية ولكن في إطار بعض الحدود، معتبرا في هذا الصدد أن مفهوم الدولة العضوية للدلالة على الدولة القوية والتي لا تعتمد على العنف وإنما تلك القادرة على النفاذ في المجتمع، بناءا على هذا أطلق عليه جويل ميغدال ثنائيات (الدولة القوية-المجتمع القوي)، (الدولة الضعيفة - المجتمع الضعيف) [[64]](#footnote-64)..

وبهذا المعنى لا يمكن الفصل بين الدولة وأن العلاقة بينهما قد تتحول من معارضة على ائتلاف ومن صراع على توافق ولكن لابد أن تكون هناك علاقة دون سيطرة كاملة لحد الطرفين على الآخر وذلك وفقا لمغدال إذ تشكل علاقة بين الدولة والمجتمع مصدرا لقوة الطرفين، وفقا لهذا تم تطبيق هذا الاقتراب في حقل السياسة المقارنة خلال السبعينيات والثمانينات نظرا لافتراض مؤداه أن الدولة تقود عملية التنمية بانتهاج سياسات تدخلية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي تزامن مع صعود نموذج دولة الرفاه وإعادة الاعتبار للدولة على عدة أبعاد مما جعلها الأداة الأساسية في عملية التحول المجتمعي سياسيا واقتصاديا، ومع حلول عقد الثمانينات تنامت أهمية منظور التفاعل بين الدولة والمجتمع بعدما تبين إخفاقات نموذج الدولة المحتكرة للفضاء التنموي حيث أثبت واقع تجارب الدول النامية أن تأثير المجتمع في عملية التحول لا يقل أهمية عن تأثير الدولة وظهر عجز اقتراب الدولة عن تفسير وفهم واقع دول الجنوب واتجاهات تطوره في هذا السياق ظهر العديد من الدراسات التي وجهت النقد لاقتراب الدولة وإغفال القوى الاجتماعية الأخرى مثل إيريك نورلدينجر وبرتران بادي وغيرهم ونبهت هذه الدراسات إلى أن اقتراب الدولة يسوغ قيام النظم التسلطية وإضفاء الشرعية عليها مما شجع هذه النظم على الاستبداد وتضييق الخناق على مجتمعاتها بحجة التنمية حتى ولو على حساب الديمقراطية[[65]](#footnote-65).

يتضح مما سبق أن الوضع الابستمولوجي للسياسة المقارنة لا يزال غامضًا في ظل وضع التحليل المقارن في العلوم الإنسانية على المستوى العرضي، وعلى الرغم من ان السياسة المقارنة أصبحت ممأسسة باعتبارها فرعا من فروع العلوم السياسية، لكن في حقيقة الأمر يمكن التحفظ على مصطلح "السياسة المقارنة" فاستخدام طريقة المقارنة على المستوى الوطني والدولي وعبر الوطنية، لا تزال محدودة وممتدة لمنظور""إيميل دوركهايم" المقارن، فمحدودية السياسة المقارنة في مجالها الإمبريقي شاملة لظواهر للدولة ولما تحت الدولة وعبر الوطنية ، أما السياسة المقارنة كامتداد لأنها تحاول تكييف أسلوب الاختلافات المقترنة بالحالات "التاريخية" للواقع السياسي وفي المقام الأول الدول ضمن منظور متزامن وغير متزامن في الوقت ذاته[[66]](#footnote-66).

**المحور الثالث: النظام السياسي المفهوم و التصنيف**

**المحاضرة01: النظام السياسي كمنظور للتحليل في السياسة المقارنة .**

إحتل مفهوم النظام السياسي مكانة كبيرة في أدبيات المدرسة السلوكية التي أولت له اهتماما خاصا ينعكس ذلك في نظرية النظم التي صاغها كل:"دافيد إيستون" و"غابريال ألموند" و"كارل دويتش"، الذين يمثلون رواد المنظور النظامي في السياسة المقارنة الذي جاء بإسهامات "علمية" أدت إلى إحداث تحول معرفي في علم السياسة المقارنة بإحداث القطيعة مع المنظور التقليدي" المرحلة ما قبل العلمية" الذي تهيمن عليه الأفكار الفلسفية المعيارية باتخاذ نظام الطبيعة نموذجا لتحليل النظام السياسي عبر الاقتداء بمناهج العلوم الطبيعية.

1- **المفهوم التقليدي للنظام السياسي**: المفهوم الشائع للنظام السياسي في المرحلة التقليدية مرتبطا بالدولة التي كانت محل اختلاف فكري وفلسفي في هذه المرحلة ومن خلالها يمكن تحديد مفهوم النظام السياسي الذي يتماهى مع مفهوم الدولة وبتناوله أيضا بمفاهيم الحكومة والدولة وكذلك الأمة للدلالة على ما أصبح يعرف فيما بعد بالنظام السياسي، على ضوء هذا يمكن تناول التركيز على مفهوم الدولة والنظر إليها من الزاوية الفلسفية الغائية التي لم تتمكن من قديم مفهوم علمي للنظام السياسي، فبالنسبة للنظرية الدستورية التي تغلب عليها الدراسات الوصفية القانونية الشكلية وباعتبار الدولة ظاهرة سياسية وقانونية تؤسس للدولة على نظرية العقد الاجتماعي(جون لوك ، توماس هوبز وجون جاك روسو) وهنا يعتبر رواد العقد الاجتماعي أنه لابد من التأسيس لدولة منضبطة ومستقرة وكان اهتمامهم ينصب في كيفية بناء شرعية الدولة التي هي وسيلة لتحقيق السلم والأمن للأفراد عبر تقييد السلطة بالقانون التي كانت محل اهتمام فلاسفة العقد الاجتماعي بحل الصراع عن طريق مؤسسات الدولة ، وفي إطار الدراسات القانونية يأخذ النظام السياسي شكل الدولة التي تحدد طبيعة السلطة وكيفية توزيعها في إطار قانوني محدد ومن خلال هذا عرف النظام السياسي بأنه مجموعة من المؤسسات أو وحدة سياسية لها شخصية معنوية، وبهذا المعنى فإن النظام السياسي يعني المؤسسات أو بناء أو هياكل يتكون من مجموعة من الوحدات تطبق نظام قانوني معين وكما تصفه المدرسة الدستورية بأنه مجموعة من المؤسسات السياسية التي ينظمها الدستور ويحدد صلاحياتها، إلى جانب هذا تناولت الاقترابات الاخلاقية والقيمية العيش معا بسلام وضمان الرفاهية المشتركة لأفرادها المواطنين وهنا تحاجج النظريات الدينية بأن ينبغي على الدولة أن تطبق حكم الله على الارض المجتمع وأن تضمن ممارسة شؤونها طبقا لإرادة الله وأحكامه الدولة.

إلى جانب هذا تشير الأفكار القانونية إلى تقديم صيغة قانونية للنظام السياسي معتبرة إلى أن قوة الدولة الحديثة تكمن في قوة تنظيمها، كما تناولت الإقترابات الصراعية التي تؤكد على الطبيعة الصراعية للمصالح والقيم وتنظر للدولة بأنها أداة لممارسة السلطة / القوة اللازمة لتنظيم تلك الخلافات وتعتبر النظرية الماركسية نوعا من هذا الاقتراب وتزعم الدولة بأنها مجرد أداة لحفظ مصالح الطبقة البورجوازية وسيطرة الرأسماليون من خلالها على الطبقات الاخرى أفكارها بقيت مجرد أحكام قيمية وفلسفية غير قادرة على تفسير ظاهرة الصراع الدائر بين الحكام والمحكومين صراع بين قوة الإكراه من جهة ومبدأ الحرية من جهة أخرى، أما بالنسبة للنظريات التعددية (الليبيرالية) الدولة هي مجرد حكم بين مختلف الفاعلين والاطراف مستخدمة في ذلك شرعية سلطوية (فرض الاكراه المشروع) لضمان معاملة مصالح كل الجماعات بقدر من العدالة والدولة هي ساحة معركة لكثير من الجماعات المتنافسة لا أداة للسيطرة والاضطهاد الطبقي [[67]](#footnote-67).

**2-المفهوم الحديث للنظام السياسي:** في ظل المعالجة التقليدية للنظام السياسي كانت المصطلحات التقليدية الدولة والحكومة والامة محددة بمعاني قانونية ومؤسسية، فمفهوم الدولة يشير إلى تعريف مؤسسي وإلى السلطة والشرعية ومفهوم الامة يختلف قليلا فيما يشير إليه من مدلولات قانونية مؤسسية فالأمة يرتبط بالمشاركة من قبل المواطنين في الاحساس بالهوية التاريخية والمصير المشترك، أم في ظل المعالجة الحديثة أصبح هناك تداول واسع النطاق لمصطلح النظام السياسي ومكونات النظام، باعتباره المصطلح الذي يتناول مباشرة المجال الكامل للأنشطة السياسية في المجتمع وله مفهوم ايكولوجي يركز على التفاعلات بين المجال أو العالم السياسي والبيئة أو السياق[[68]](#footnote-68).

من خلال هذا تبرز مشكلة التمييز بين الدولة والنظام السياسي فالنظام كمفهوم مجرد هو كل متكون من أجزاء مترابطة يؤدي التغيير في أحدها لا إلى التغير في بقية الأجزاء ومجمل النظام. ولذا فالكلام عن النظام الاجتماعي يشمل النظام السياسي، ليشير إلى مجموعة من الأفعال المتبادلة بين الأفراد والتي تشكل مجموعة من الأدوار الثابتة، هذا هو التعريف الواسع الذي اعطاه "تالكوت بارسونز" للنظام الاجتماعي لكنه يرى أن أساس النظام الاجتماعي هو نسق الفعل الاجتماعي للأفراد، أما الأدوار فهي الأفعال والسلوكات المتوقعة والمرسومة لكل فاعل في إطار العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد، وحسب تالكوت بارسونز فكل نظام يتكون من أنظمة فرعية، فالنظام السياسي هو أحد النظم الفرعية للنظام الاجتماعي يتميز بخصائص السيطرة والهيمنة والتوزيع بالنسبة للأنظمة الاجتماعية الاخرى[[69]](#footnote-69)، وفقا لهذا المنظور الجديد للنظام السياسي تم رفض مفهوم الدولة بالنظر إلى الاختلاف والاضطراب في المعاني الذي يثيره مفهوم الدولة فبالنسبة لديفيد إيستون النظام يسمح بتحديد المفاهيم النظرية بوضوح والقوة تفهم باعتبارها واحدة من مفاهيم عديدة ذات مغزى تفيد في دراسة الحياة السياسية والقوة ترتبط بصياغة وتنفيذ السياسة السلطوية في المجتمع، وتعتمد القوة على التأثير الذي يخضع له الآخرين وضبط ورقابة القنوات والطرق التي من خلالها تتخذ وتنفذ القرارات لمحددة للسياسة وبهذا فإن السياسة تتكون من ذلك النسيج الذي تشكله القرارات والتصرفات التي توزع القيم[[70]](#footnote-70). على ضوء هذا عمل دايفيد ايستون على تطوير مفهوم النظام السياسي بتجاوز المفهوم القانوني وتقديم مفهوم من منظور التفاعلات السياسية "التوزيع السلطوي للقيم"، وهنا قدموا مفهوم للنظام السياسي أشمل وأوسع من مفهوم الدولة بمدلولها القانوني ومناقض لها، باعتبار أن النظام السياسي هو منظمة تتفاعل مع البيئة وتؤثر بها بمعنى أطراف عديدة تتفاعل مع بعضها البعض ومتفاعلة ولكل وحدة وظيفة أو عدد من الوظائف وعليه فإن النظام السياسي هو عدد المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بصياغة الاهداف العامة للمجتمع أو لمجموعة في إطار المجتمع تسعى لتنفيذها ومن الممكن القول إن النظام السياسي هو أنساق متداخلة ومتشابكة متخصصة في عملية صنع القرار السياسي لجماعة سياسية ما[[71]](#footnote-71).

وهنا تمثل مفاهيم القوة والسلطة وصنع القرارات أو السياسات أهمية جوهرية في تحليل إيستون للحياة السياسية كتوزيع سلطوي للقيم وهنا يقول 'أن الخطوة الاولى في طريق اكتشاف بؤرة ومركز الدراسة أو البحث السياسي هي ضرورة البحث عن معنى للمفاهيم الثلاثة : السياسة أو القرار المتخذ السلطة والمجتمع [[72]](#footnote-72). في هذا الإطار يرى علماء السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية وفي مقدمتهم ديفيد إيستون الذي رأى في النظام السياسي تلك التفاعلات التي من خلالها فإن القيم يتم توزيعها سلطويا في المجتمع، ومن خلال هذا يعتبر النظام السياسي" تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي ويتكون النظام السياسي من تلك العناصر المتصلة بالحكم وتنظيماته وبالجماعات السياسية والسلوك السياسي ويمكن التعرف على حدود النظام السياسي من خلال مجموعة الأعمال التي تتصل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع وقد أحدثت نظرية النظام السياسي زخما كبيرا من خلال دراسة العمليات السياسية والجوانب غير الرسمية في السياسة كذلك كان ديفيد إيستون عاملا رئيسيا في انتشار وزيادة شعبية المدخل النظامي (system Approach) وتحليل المدخلات والمخرجات (Input-Output Analysis) والتي أصبحت تستخدم بشكل واسع في حقل السياسة المقارنة[[73]](#footnote-73).

إلى جانب هذا قدم غابريال ألموند مفهوم جديد للنظام السياسي من خلال نظرية البنيوية الوظيفية(Approach Strucural –Fonctional التي تنظر إلى الظواهر السياسية على أنها نظام من العلاقات والأنماط المترابطة والمتبادلة ، ومن هنا يمكن التمييز بين نظرية البنيوية الوظيفية عن نظرية النظام السياسي (المدخلات – المخرجات) من حيث أن المدخل الوظيفي إلى جانب افتراضه لوجود نمط من العلاقات بين النظام والبيئة المحيطة والنظام بهذ المعنى هو نسق من التفاعلات التي توجد في المجتمع من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا ومعنى هذا النظام يتميز بخصائص وسمات معنية تتمثل في شمولية النظام السياسي لكافة التفاعلات السياسية التي تتجسد في هيئة وحدات بنائية كل منها تؤدي أدوار وأنشطة معينة وأن هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها ولا تمارس أدوا دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها[[74]](#footnote-74)، كما يفترض ألموند أن هناك شروطا محدودة ومعينة ضرورية لبقاء النظام السياسي وهنا يركز المدخل البنيوي الوظيفي كثيرا على مصطلح الوظائف التي يفترضون وجوها في أي نظام، في هذا الإطار يرى غابريال ألموند أن لكل نظام سياسي بنى ووظائف محددة يجب أن تؤدى في أي نظام سياسي أو اجتماعي حتى يضمن ديمومته وإستمراريته مهما بلغت درجة تمدنه وبدائيته، وبهذا المعنى فإن النظام السياسي عند ألموند هو "ذلك النظام من التفاعلات الذي يوجد في جميع المجتمعات المستقلة والذي يقوم بوظيفة التكيف والتوحيد داخليا وفي مواجهة المجتمعات الأخرى- عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام القسر المادي المشروع مهما اختلفت درجة شرعيته فالنظام السياسي إذن هو المسؤول الشرعي عن المحافظة على أو التغيير الجذري للعلاقات الموجودة في المجتمع [[75]](#footnote-75) .

من هنا يخلص ألموند إلى اعتبار النظم السياسية بمثابة الأدوات التي بواسطتها تصوغ المجتمعات باتباع الأهداف الجماعية شكل واعي ومقصود في البيئة المحيطة محلية كانت أو دولية، من خلال هذا تبدوا هذه النظرية الكثر قبولا في دراسة النظم السياسة المقارنة إذ تقدم حلولا للمشكلات الأساسية من خلال ما قدمته من فئات تحليلية تجرى المقارنة على اساسها وتعكس هذه الحلول التي تقدمها البنيوية الوظيفية[[76]](#footnote-76). التي تبين مدى قدرتها على تفسير الكثير من الجوانب في الانظمة السياسية في الدول النامية معتبرة أن وجود بعض التجمعات والتنظيمات معينة مثل الاحزاب السياسية وجماعات المصالح ونقابات العمال وروابط الفلاحين تعد ضرورية لأداء وظائف النظام السياسي، وأن عدم وجود أو ضعف هذه المؤسسات أو التنظيمات التقليدية في الدول النامية يعني وجود خلل وظيفي والمؤسسات التقليدية الموجودة لا تقوم بأداء وظائفها كما ينبغي[[77]](#footnote-77)

**3- النظام السياسي كمفهوم موضوعي ومجرد**: يستخدم التنظير في حقل السياسة المقارنة مفاهيم أساسية وعلى رأسها مفهوم النظام السياسي الذي يعطينا دلالات أي مفاتيح لا يمكن فهم الموضوع والمنهج دون إدراكنا لهذه المفاتيح ، فالمفهوم هو فكرة مجردة أو صورة ذهنية تتمثل بها شتى الحالات الظاهرة وخواصها الرئيسية المشتركة كما أنه وسيلة رمزية للتعبير عن المعاني والافكار وقد أشار غابريال الموند إلى أن نمو وتطور المفاهيم في العلم وفي التنظير مسألة ضرورية شأنه في ذلك شأن النمو والتطور في مفردات اللغة ذاتها، من هنا تبرز أهمية المفهوم في ضمان موضوعية البحث والسير قدما في طريق البحث العلمي الصحيح[[78]](#footnote-78)، لقد حرصت المدرسة السلوكية على إنجاز دراسات تبحث عن تعميمات وقوانين عامة عن طريق صياغة نظريات تجريبية والتحليل التقني وإثباتها من أجل تحقيق ذلك الفرض، وعلى هذا الأساس ارتكزت السلوكية على قاعدتين وهما صياغة مفاهيم وفرضيات وشرحها و بطريقة منظمة بينما تركز الثانية على طرق البحث التجريبية من أجل تحقيق الحياد العلمي، في هذا الصدد يذكر شتراوس أن علم السياسة الجديد يبحث عن قوانين السلوك الانساني يمكن إكتشافها بواسطة البيانات أو المعلومات الناتجة عن طريق البحث يجب ان تتصف بأقصى حد من الموضوعية، ومن خلال هذا أصبح مفهوم النظام السياسي أكثر تجريدا نتيجة حرص السلوكية على تبني المناهج والمفاهيم المستخدمة في العلوم الطبيعية باستبعاد القيم، فالمنتظم السياسي الذي قدمه دايفيد إيستون والوظيفية البنائية التي قدمها ألموند والنظام الاجتماع الذي قدمه تالكوت بارسونز يبدوا فيها بوضوح الإهتمام المتزايد بالمحافظة على استقرار النظام[[79]](#footnote-79).

في هذا الإطار تشير تحليلات هؤلاء الكتاب إلى عمومية المفاهيم والذين قاموا بتطورها واستخدمها في تحليل ومقارنة النظم السياسية،ومن أهم هذه المفاهيم الاساسية: البنية والوظيفة، المدخلات والمخرجات، التغذية الراجعة ، البيئة ، التوازن، الشرعية وهذه المفاهيم والنظريات المرتبطه بها توفر نموذجا عاما للنظام السياسي، واساسا للتمييز أنماط النظم السياسية وفق الابنية التي تقوم بإنجاز تلك الوظائف التي يلزم إنجازها في كل النظم[[80]](#footnote-80). وفقا لهذا التصور كل النظم السياسية لها عناصر ومكونات ترتبط فيما بينها بعلاقات اعتماد متبادل ونوع من الحدود ينتهي عندها النظام وتوضح أهمية ما يحيط به في سياق أو في بيئة خارجية.

**المحاضرة 02: تصنيف النظم السياسية.**

تتعدد أصناف وأنماط النظم السياسية وتتفاوت فيما بينها ويعود ذلك إلى الاختلاف الموجود بين رواد السياسة المقارنة من المرحلة التقليدية إلى المرحلة ما بعد السلوكية الذين قارنوا بين النظم السياسية من زوايا مختلفة تبعا للظروف المحيطة بهم ووفقا لقناعاتهم الايديولوجية وتوجهاتهم الفلسفية والفكرية، هذا ما يطرح مجموعة من الأسئلة تتعلق باستخدام المفاهيم في حقل السياسة المقارنة الذي ينقسم إلى فئتين: أسئلة تتعلق بتصنيف الأنظمة السياسية والأسئلة المتعلقة بعناصر هذه الأنظمة، في العلوم السياسية تتوفر مجموعة محيرة من التصنيفات لا تزال محل احترام وقيد الاستخدام ولم يتم تجاهلها أبدا -بل تم تعديلها وتبسيطها وتفصيلها فقط- من زمن الإغريق حتى القرن التاسع عشر، تصنف النظم السياسية إلى أنظمة ملكية وأرستقراطية وديمقراطيات تبعا لدرجة تعدد الفاعلين في عمليات صنع القرار، ومع ذلك فمنذ منتصف القرن التاسع عشر وإلى الوقت الحالي تزايدت عدد التصنيفات للنظم السياسية حيث اصبح لكل عالم تصنيف خاص به مما خلق عدد كبير من التصنيفات تتطلب خيارات لا نعرف حقا كيفية نستخدمها[[81]](#footnote-81). علاوة على هذا تعكس تعدد التصنيفات النظم السياسية حالة التطور النظري الذي وصل إليه حقل السياسة المقارنة الذي يزخر بأطر نظرية متنوعة ومختلفة يعتبره الباحثين ثراءا وتنوعا نظريا، وعلى ضوء هذا تم تصنيف النظم السياسية التي تختلف باختلاف معايير تصنيفها وفقا لمراحل التطور النظري لحقل السياسة المقارنة وهي كما يلي:

1- **تصنيف النظم السياسية في المرحلة التقليدية (ما قبل العلمية):** لقد حاول العديد من المفكرين والفلاسفة تصنيف النظم السياسية إلا أنها كانت تصنيفاتهم تغلب عليها الطرح المعياري الطوباوي إلى جانب الخلط بين مفهوم الدولة والحكومة والنظام السياسي، ومن خلال هذا تم تصنيف الأنظمة السياسية وفقا لشكل الدولة (la forme d’l’état ) الأمر ادى إلى الخلط بين تصنيفات النظم السياسية وتصنيفات نظم الحكم ومن أشهر التصنيفات في هذه المرحلة التقليدية تصنيفات فلاسفة الإغريق القدامى وهي كالآتي :

**- تصنيف الحكومات عند افلاطون**: صنفها بناءا من النزعة السائدة لدى أولئك الذين يتولون مقاليد السلطة ومن خلال هذا قدم تصنيفا خماسيا لأنظمة الحكم :

**1**- الحكومة الأتوقراطية وهو حكم الفلاسفة وتغلب عليه النزعة الحكمة والعقل.

2- الحكومة التيموقراطية: أقلية عسكرية تحكم وتغلب عليها نزعة الشجاعة

3- الحكومة الأوليغارشية: أقلية تغلب عليها النزعة المصلحية والاستحواذ على الثروة.

4 – الحوكمة الديمقراطية ويصفها حكم الغوغاء وتسوده نزعة المساواة بين الجميع.

5- الحكومة المستبدة حكم الطغاة تسوده نزعة القوة والغلبة[[82]](#footnote-82).

2- **تصنيف أرسطو للحكومات:** يعد أرسطو "أبو الحكومات المقارنة" انطلاقا من بحثه عن شكل الحكومة المثالية وقسم الحكومات إلى ديمقراطية و أوليغارشية من خلال المقارنة بين دساتير 158 دولة مدينة يونانية في عصره مركزا على الواقع المعاش، وقد مثل تحليل ارسطو المقارن قاعدة أو أنموذجا معرفيا ظل متبعا حتى عصر النهضة، ولايزال ايضا منهج ارسطو يشكل بعدا أساسيا في النظريات المعاصرة للسياسة المقارنة حيث إن فكرة التجريد والخروج بأنماط والتصنيف من خلال اتخاذ عدد الحكام والغرض من الحكم لم تزل الأفكار الأساسية في معظم نظريات السياسة المقارنة[[83]](#footnote-83). تعتمد على خلاصة أرسطو في تحديده لستة أشكال من الحكومات اعتمادا على معيارين وهما:

1- كمي ويتعلق بعدد القائمين على الحكم هل هم فرد أم أقلية أم أغلبية؟

2- نوعي متعلق بنوعية المصالح التي من أجلها يمارس الحكم بمعنى آخر هل يمارس من أجل مصلحة عامة أم خاصة؟

من زاوية مصلحة المحكومين ووفقا لهذين المعيارين قسم ارسطو الحكومات إلى ستة أنواع ثلاث منها نقية تعمل لصالح المحكومين وهي الملكية والأرستقراطية والحكومة الدستورية، ثلاث فاسدة تعمل لصالح الحكام وهي الحكومات الاستبدادية والأوليغارشية والديمقراطية الغوغائية[[84]](#footnote-84)، وبحسب ارسطو أن أفضل حكومة هي الحكومة الدستورية وعلاها مرتبة لأنها الأقل ميلا إلى الفساد وكونها أنها خليطا من الأرستقراطية والديمقراطية بأخذ أفضل ما تتسم به كلا منهما من ناحية وبسبب تمايز السلطات الرئيسية فيها إلى تشريعية مهمتها سن القوانين وتنفيذية تعمل لى تنفيذ تلك القوانين وقضائية تقوم بالفصل بين النزاعات التي قد تحدث عند تطبيق القانون، إلى جانب هذا يشير أرسطو إلى حقيقة مهمة هي الحكومات تتغير في الدولة الواحدة كما يتغير الليل والنهار بمعنى هناك دورة للحكومات تتعاقب في أشكالها بصورة مستمرة[[85]](#footnote-85).

3- **تصنيف مونتسيكو للنظم السياسية:** قدم الفقيه الدستوري الفرنسي دي مونتيسكيو تصنيفا للحكومات على معتمدا على نموذج ارسطو في تصنيف النظم السياسية طبقا لعدد من يمارس الحكم ونمط ممارسته، ومن خلال الدمج المنطق بالملاحظة ومن ثم الربط بين الجغرافية التاريخية والاقتصادية وأثرها على النظام السياسي وحلل النظم السياسية في إطار بيئاتها، كما عمل مونتسيكيو دراساته على الدمج بين روح القوانين وروح المجتمع ومن خلالها صنف أنظمة الحكم إلى ثلاثة أنواع هي الجمهوريات والملكيات والنظم الاستبدادية[[86]](#footnote-86).

من المسلم بهذ أن هذا الترتيب منهجي لـ "روح القوانين" يضع هذه النظرية ضمن النظريات الحديثة والتي ينظر من خلالها مونتسكيو في معرض تصنيفاته المختلفة للحكومة من حيث: طبيعتها ، ومبادئها الهيكلية ، والظروف التي تنشأ في ظلها والتي تميل في ظلها إلى الاستمرار أو التدهور (سواء كانت "قابلة للحياة" أم لا) وهنا تطرق إلى وظائف الحكومة بما في ذلك الأحكام الخاصة بسلامة الدولة (العلاقات المدنية العسكرية) ، موضوع الحرية ، وزيادة وإنفاق الأموال العامة (تخصيص الموارد). كما تناول مونتيسكيو الجوانب أو"الخلفيات" المحددة لطبيعة الأنظمة السياسية مثل: عوامل التكييف الإيكولوجي، مثل المناخ والتربة والسكان ؛ المؤسسات الاجتماعية مثل "العلاقات بين الجنسين" قضايا الثقافة (الروح العامة ، وأخلاق الأمة و"عاداتها" والدين) ؛ وعوامل التكييف الاقتصادي ("العلاقة المتبادلة بين التجارة والأخلاق والفقر وأنواع الحكومة") ويشير مونتيسكيو في الأخير إلى أنه هناك بعض التلميحات المتناثرة ولكنها موحية إلى "النظرية التنموية"و إلى الديناميكيات الاجتماعية التي لا تقل عن الإحصائيات الاجتماعية[[87]](#footnote-87).

في هذا الإطار إنشغل "دي مونتيسكيو" بظاهرة فساد وانحطاط الأشكال السياسية وكان قد أوضح بشكل براغماتي أيضا أن العدة المضادة للاستبداد والمتمثلة في الفصل بين السلطات، وهنا بدا مؤلفه روح القوانين بمثابة المبتكر للسياسة المقارنة حيث لم يركز على دراسة المؤسسات لذتها بل إتجه نحو فهم المتغيرات المؤثرة فيها ومن هنا فتح الباب أمام المعقولية العلمية والتحقق التجريبي لفرضيات العمل المصاغة، وفي هذا لإطار إهتم مونتيسكيو "بعادات" المجتمع بوصفها دعائم للسلوكات وللترتيبات السياسية وعلى هذا المستوى يعتبر أول باحث ميداني في المجال الساسي قفد كان يعرف على وجه الخصوص إنجلترا وايضا جزءا كبيرا من أوروبا التي زار العديد من بلدانها ما بين 1729 و1732 وفي ظل الزيارات التي قام بها للعديد من البلدان مكنته من إجراء المقارنات فكان مبتكر مفعوم "**الإستبداد** **الشرقي**" الذي يحيلنا غلى القوة المطلقة لسلطة إجتماعية وسياسية مقدسة، وهنا كان الإجراء المقارن لمونتيسكيو تزامنيا وتعاقبيا في الوقت نفسه حيث عمل على إدماج العمق التاريخي للوضعيات التي أثارت إهتمامه وقد طور هذا الإجراء في كتابه روح القوانين بإنتقاله من المنهج الاستقرائي ليصبح فرضيا إستنباطيا [[88]](#footnote-88).

ومن خلال هذا قدم مونتيسكيو تصورا عن النظام السياسي في كتابه روح القوانين الذي يقول فيه تكييف وتعديل أهداف وتعاليم العقل على ضوء الروح العامة لكل أمة، وهنا يتمسك بكل ما هو سياسي القانون والتشريع كعناصر اساسية في وجود كل مجتمع ويقسم مونتيسكيو الأنظمة إلى ثلاثة أنواع وهي النظام الجمهوري والنظام الملكي والنظام الاستبدادي والجمهورية هي نظام الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب، والمعادلة الأساسية في نظرية الفصل بين السلطات "السلطة توقف السلطة" التي تعد حجر الزاوية في الممارسة الديمقراطية الحقيقية القائمة على الحرية ولا يمكن تحقيق هذه الحرية إلا عندما يقوم النظام السياسي في الدولة على أساس الفصل بين السلطات الثلاث(التنفيذية ، التشريعية والقضائية) وأن مصير الحرية سيؤول إلى الزوال إذا ما جمعت هذه السلطات في إرادة فردية أو جماعية وحتى يتحقق من هذه الفرضية قارن بين النظام الإنجليزي والنظام الفرنسي فوجد أن الإنجليز ينعمون بالحريات عكس الفرنسيين وأن العامل الأساسي لهذا الاختلاف هو قيام النظام الفرنسي النظام الإنجليزي على الفصل بين السلطات أين يؤدي الملك الوظيفة التنفيذية والبرلمان الوظيفة التشريعية عكس ملك فرنسا الذي يجمع السلطتين أي أنه لا توجد قوة اخرى توقف قوته أو تقيده في حالة الاستبداد والتعسف في السلطة وعليه ربط بصفة نهائية بين الحرية وبين الفصل بين السلطات لينتهي إلى القول بأن أي نظام لا يفصل بين السلطات لا ضمانة للحرية[[89]](#footnote-89) .

من هذا المنظور فإن أفضل حماية للديمقراطية يتمثل في إنشاء فروع منفصلة للحكومة (التوزيع البنيوي للسلطة ) للقيام بوظائف مختلفة وسلطات مختلفة وتعد أفضل طريقة لتقسيم السلطة بين الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية وتراقب كل منها سلطة الاخرى من خلال قاعدة الضبط والتوازن (checks and balances) بحيث لا يمكن لأي فرع أن يكون قويا أكثر مما ينبغي[[90]](#footnote-90). وعليه يمكن التصنيف بين النظم الديمقراطية والمستبدة من خلال مصادر السلطة وتعدد الهيئات التي تمارسها وطبيعة العلاقات الموجودة بينها وتحديد صلاحياتها واختصاصاتها من خلال الدستور الذي يعد القانون الاساسي للدولة والذي يحدد مكونات الحكومة والمهام المنوطة بها وتوزيع السلطة وكيفية إستخدامها.

على هذا الأساس يمكن تصنيف النظم السياسية إلى نظم ديمقراطية أو غير ديمقراطية طبقا لمبدأ الفصل بين السلطات ومن حيث مقاييس ومعايير نموذج الدول الغربية في كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من منطلق انها تمثل نظما ديمقراطية نظرا للضمانات الفعلية لدساتيرها، اين تلتزم فيه السلطات الثلاث بمواده وقواعده نصا وروحا، وعلى هذا الأساس يتم تصنيف الأنظمة غير الديمقراطية مثل الإتحاد السوفييتي سابقا ودول العالم الثالث والأنظمة الفاشية والنازية خلال الحرب العالمية الثانية لا تتوفر على عنصر الحرية، ووفقا لهذا يمكن التمييز بين ثلاثة أصناف من الأنظمة السياسية (الديمقراطية والشمولية والاستبدادية ) وفقا لمعيار مدى السماح بالممارسة السياسية الحرة لمواطنيها. إلى جانب هذا يحيلنا مبدأ الفصل بين السلطات والذي تطرقت إليه فقهاء القانون الدستوري وعلماء السياسة وكان لها الأثر الكبير في تصنيف النظم السياسية من خلال تطوراتها التاريخية التي أفرزت نظام الفصل المرن والجامد للسلطات مبلورا بذلك النظم السياسية الكبرى السائدة في البلدان الغربية وتبعتها في ذلك العديد من البلدان في العالم الثالث:

1- النظام البرلماني في بريطانيا (فصل مرن بين السلطات)

2- النظام الرئاسي في الولايات المتحدة الأمريكية (فصل جامد) .

3- النظام الشبه الرئاسي(المختلط )

إن تصنيفات المدرسة القانونية تنبثق من الشكل حيث يتناول القانون في شقه المتعلق بالتنظيم وكيف تكون عليه السلطة وطبيعتها في إطار قانوني محدد، وتعتبر الأنظمة السياسية هي مؤسسات، تتبلور هذه الأشكال الثلاثة للأنظمة السياسية الكبرى التي تعمل كبناءات ديمقراطية فعالة إلا أنها لا تعمل جيدا بشكل متساو في بلدان ذات ظروف اجتماعية وتواريخ سياسية مختلفة[[91]](#footnote-91).وبالتالي تصنيف الدراسات التقليدية تؤكد على موضوع توزيع السلطة في إطار القانوني وأهملت مشكلة التغيير ودراسة العوامل السياسية والإقتصادية ولاجتماعية، وهذا ما يؤكده اعتماد نظام الفصل بين السلطات في الكثير بلدان العالم الثالث التي اقرت دساتيرها بالتأسيس لهيئات أو المؤسسات السياسية مستقلة نظريا لكن من حيث الممارسة تبقى عاجزة عن أداء مهامها بفعالية، هذا ما يحيلنا إلى القول بأن تكريس مبدأ الفصل بين السلطات ولم يؤد إلى انتشار الديمقراطية وتغييبها كلية في هذه البلدان .

هذا ما يفند الافتراضات والاعتقادات الجازمة لرواد المدرسة التقليدية الذين اعتبروا أن انتشار المؤسسات الديمقراطية أمرا حتميا، ولعل أن ما يفند هذا الطرح ظهور الأنظمة النازية والفاشية في مرحلة ما بعد الحرب الأولى وانهيار نسق الأمن الجماعي وانتشار السلوكيات غير الرشيدة وانتشار الأفكار القومية المتعصبة فتحت الباب أمام ظهور الأنظمة الديكتاتورية (الفاشية والنازية) في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى مهدت لظهور بوادر تأثر السياسة المقارنة بالاتجاه الوضعي بالبحث عن تفسيرات علمية لهذا الوضع.

**2- تصنيف النظم السياسية في المرحلة السلوكية (العلمية):** لقد حاول فقهاء القانون الدستوري وعلماء السياسة في المرحلة التقليدية تقديم فهم عقلاني حول لماذا تنتشر الأنظمة الديمقراطية في بعض البلدان وتغيب في البلدان الأخرى، في هذا الصدد قدمت المدرسة السلوكية جوانب إيجابية جد متقدمة في دراسات الأنظمة السياسية المقارنة حيث قام كل من "ديفيد إيستون" و"هارولد لازويل" و"كارل دويتش" بتقديم ابعاد جديدة لدراسة المسائل السياسية بالاعتماد على دراسة السلوك السياسي بإتباع منهجية للمقارنة حددها ليجفارت في أربعة طرق لتقليل أو تضيق مشكلة المتغيرات الكثيرة في الظاهرة السياسية التي يصعب تثبيتها أو التحكم فيها وهذه الطرق هي :

1- زيادة عدد الحالات موضع المقارنة – بقدر الإمكان – من خلال توسيع التحليل تاريخيا وجغرافيا .

2- تضييق نطاق البحث وبؤرة تركيزه من خلال دمج المتغيرات والفئات موضع البحث.

3- تركيز التحليل على الحالات قابلة للمقارنة مثل الحالات التي تتشابه في كثر من خصائصها المهمة ولكن تختلف في المتغيرات والخصائص موضع البحث [[92]](#footnote-92).

على ضوء هذا وضع علماء السياسة المقارنة مقاييس موضوعية خاصة لكل نظام سياسي قابلة للمقارنة بين الأنظمة السياسية على ان تكون محددة بدقة وإلا أصبحت المقارنة غامضة، في هذا الإطار يعد معيار التنمية السياسية بعد الحرب العالمية الثانية أساسا لتصنيف النظم السياسية حيث صنف رواد السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية بوضعها في فئات واسعة وفق ثنائيات: غربي /غير غربي، دستوري /شمولي، تقليد /حديث، زراعي/صناعي، دينقراطي /ديكتاتوري وهي تصنيفات تعد من قبيل المسلمات في حقل السياسة المقارنة[[93]](#footnote-93)، ولهذا نجد تعدد وتنوع تصنيف النظم السياسية والتي استندت في مجملها على معيار التنمية والتحديث السياسي الذي بدأ يمثل منذ ستينيات القرن الماضي تقليدا نظريا أكثر شهرة وشيوعا، وعلى ضوئه تم التمييز بين النظم الديكتاتورية والنظم الديمقراطية، وهنا نجد النظم الغربية مثل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تصنف أنظمة ديمقراطية كما يمكن تصنيف الأنظمة غير الديمقراطية مثل دول العالم الثالث كالاتحاد السوفييتي سابقا والأنظمة النازية والفاشية خلال الحرب العالمية الثانية وقبلها.

1**- تصنيف فريد ريجز( التقدم - التخلف):** صنف النظم السياسية تبعا لطبيعة المجتمعات السائدة ومن خلالها صنفها إلى نظم زراعية (متخلفة) ونظم صناعية(متقدمة)، على هذا الأساس تم تصنيف النظم السياسية تبعا لاختلاف الأدوار وعدم تمايزها في النظم المتخلفة بينما النظم المتقدمة تتميز بالتخصص وتمايز الأدوار مبنيا تحليله على التطور التاريخي للنظام أو الدولة معتبرا أن الدولة القومية الحديثة تمثل نظما سياسية كلية (كاملة) كالولايات المتحدة والمكسيك وتايلاند، ومن هنا حاول فريد ريجز إيجاد بعض التصنيفات للنظم السياسية وفقا للتطور التاريخي للمجتمعات، وبناءا على ما يتوافر لدى كل نظام من مؤسسات سياسية حددها في أربعة وهي: السلطة التنفيذية والبيروقراطية والسلطة التشريعية والأحزاب السياسية، على هذا الأساس يمكن التمييز بين ستة أنماط للنظم السياسية وهي على النحو التالي:

1**-** الفئة الأولى لا تتوافر فيه هذه المؤسسات السياسية الأربعة كما هو حال المجتمعات البدائية حيث تؤدى الأسر وعلاقات القرابة كل وظائف الحكم.

2- الفئة الثانية : توجد فيه السلطة التنفيذية فقط دون المؤسسات الثلاثة الأخرى والسلطة التنفيذية قد تكون في شكل حاكم أو ملك مستبد أو مجلس أرستقراطي أو جمعية كل المواطنين، وعلى العموم يمكن إدراج الأشكال القدم للنظم السياسية من جمهوريات وارستقراطيات وملكيات ضمن هذه الفئة.

3- الفئة الثالثة: يضم النظم التي تتضمن سلطة تنفيذية وبيروقراطية بينما لا تضم الهيئة التشريعية الأحزاب السياسية وتقع الإمبراطوريات التقليدية والنظم الإقطاعية التي شهدتها أوروبا في العصور الوسطى واليابان في عهد الميجي ضمن هذه الفئة.

4- الفئة الرابعة: كل النظم السياسية التي تتضمن بداخلها سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية ولكنها لا تضم أحزابا سياسية ومثل هذه النظم وجدت في أوروبا قبل العصر الحديث، التي تتسم بوجود للمجالي البرلمانية والهيئات تشريعية من دون وجود الأحزاب التي لم تظهر بعد.

5- الفئة الخامسة: يضم السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والبيروقراطية وأحد أو اكثر من الأحزاب التي تشكل في دراسة السياسة المقارنة ما يسمى بالنظام الحزبي، وتضم هذه الفئة أيضا النظم السياسية الحديثة في دول آسيا وإفريقيا وامريكا اللاتينية .

6- النمط السادس: وهن نمط افتراضي يضعه ريجز لتصور المحتمل لما بعد المجتمع الحديث تقوم فيه المؤسسات الأساسية للحكم التي تفرضها طبيعة المجتمع ما بعد الحديث لتمكن الجنس البشري من الأداء الأفضل والتعامل مع مشكلات الثورة الصناعية والتكنولوجية (افتراض قيام الحكومة العالمية)[[94]](#footnote-94).

تجدر الإشار أن فريد ريجز في معرض تصنيفه للنظم السياسية اشار إلى التركيز على جوهر وحقيقة النظم وهنا طرح تساؤلا هل نستطيع إكتشاف أو إشتقاق تصنيف يعتمد على الجوهر الداخلي ولا ينطو على مفارقات تاريخية؟ وقد أجاب على ذلك بتقديم تصنيف يقوم على العناصر الأربعة الأساسية التي تمثل جوهر وجود اي نظام سياسي:

1- السلطة التنفيذية.

2- البيروقراطية

3- السلطة التشريعة

4- الأحزاب السياسية[[95]](#footnote-95).

**2- تصنيف ديفيد ابتر(نظم شمولية/ديمقرطية):** ميز بين الأنظمة الغربية المتطورة سياسيا وسمها "نظام المصالحة" وأنظمة العالم الأخرى وهي على قدرتها في طور المجتمعات الانتقالية المنقسمة بدورها إلى أنظمة الأوتوقراطيات التحديثية وأنظمة التعبئة وهناك ايضا تصنيفا آخر نجده في أبحاث التنمية السياسية ميز بين "الأنظمة التعددية" و"الأنظمة التقليدية" و"أنظمة التعبئة" و"الأنظمة العسكرية" في هذا الصدد قسم دافيد أبتر الأنظمة السياسية إلى اربعة نماذج مثالية: الأنظمة التيوقراطية والأنظمة التعبوية وأنظمة المصالحة والأنظمة البيروقراطية وفقا لخصائصها المعيارية والبنيوية [[96]](#footnote-96)،كما اعتمد ديفيد أبتر على القيم التي تمثلها الروابط الأولية أو البدائية (كاللغة والولاء للجماعة أو الإنتماء للقومية) والروابط الفلسفية ( الإيديولوجية الاشتراكية) والروابط والمعتقدات الدينية (التقاليد الإسلامية ) والتي تستمد منها الكثير من النظم في العالم الاسلامي شرعيتها[[97]](#footnote-97)، ومن خلال هذا ارتكز أبتر في تصنيفه للنظم السياسية على النسق القيمي الذي ميز بين نوعين من نظم القيم ينبثق عنها نوعان من النظم السياسية:

**1-** النموذج العلماني التحرري: ويقوم على المصلحة وتحقيق الذات والديمقراطية واقتصاد السوق والنظام الميكانيكي للحكومة التي تحقق تجانس المجتمع وتقوم بدور الوسيط أكثر من المنظم أو المحرك.

2- النموذج المقدس أو الديني المجتمعي: وفيه يتم توحيد الدين والسياسة تسوده القيم الأخلاقية التي تلعب دورا في العملية السياسية وهذا النظام موجود منذ الملكيات القديمة إلى النظم التعبوية التحريكية المعاصرة سواءا تلك التي يوجد بها حزب واحد جماهيري تقوده شخصية كارزمية أو دين سياسي وأيديولوجية تخلق الشرعية للحكومة[[98]](#footnote-98).

من خلال هذا يمكن التمييز بين النظام كمتغير مستقل وكمتغير تابع فلقد ميز "ديفيد أبتر" من منظور تاريخي بين ما أسماه مجموعتين تحليليتين من النظريات في دراسة الحكومات وهي النظريات الميكانيكية والنظريات العضوية، فالنظريات الميكانيكية تعكس وجهة نظر التي تعتبر أن المجتمع مكون من مصالح متنافسة ومتفاعلة سواء كانت مصالح لأفراد أو لجماعات وأن هذا يولد صراعا ويصبح عمل الحكومة هو تنظيم هذا الصراع وتلطيفه أي أن الحكومة تصبح وسيلة لتهدئة التوتر في النظام السياسي. أما بالنسبة للنظريات العضوية فتقدم وجهة نظر مختلفة ويورد "ديفيد ابتر" كتابات افلاطون وارسطو كمثال لهذه النظريات في شكلها الكلاسيكي والتي تربط بين الحكومة وبن تطور المجتمع البشري من اشكاله الدنيا إلى اشكاله وصوره الأعلى وهنا تجسد الحكومة مجموعة من المثل وتعكس العقلانية ومن ثم توجه الدولة نحو عصر ذهبي جديد[[99]](#footnote-99).

إن التصور العضوي الذي تستمد منه النظرية البنائية الوظيفية لـ "غابريال ألموند" تشكل مدخلا مهما لتصنيف الأنظمة السياسية من حيث رؤية المجتمع كنظام مكون من اجزاء مترابطة وله الوظائف معينة مستمدة من وظائف الجسم مثل الدور الدموية والتنفس...إلخ، يؤديها لاستمرار وجود النظام والحفاظ على بقائه واستمرار تحقيق تكيفه وتوازنه تماما مثل النظم الطبيعية والبيولوجية ومن ثم يكون التحليل منصبا على فحص واكتشاف الخصائص العامة لهذا النظام الاجتماعي ونمط تطوره في سبيل تحقيق التغيير الاجتماعي ويختلف الوظيفيون الأوائل فيما بينهم فمنهم من يرى أن المجتمع نظام وظيفي عضوي[[100]](#footnote-100)، تجدر الإشارة هنا أن المفهوم العضوي ظل بديلا للمفهوم الديمقراطي الليبرالي والذي يتضمن هذا المفهوم دورا للحكومة التي توجه المجتمع لغايات عليا وبالرغم من أن المفاهيم العضوية الحديثة قد رفعت الإنسان إلى وضع مركزي إلا أنها أكدت أن الجماعة أداة لكماله وهذه الآراء تبنتها الحكومات الثورية التي رأت في نفسها أداة للتحول الاجتماعي وبينما يكون دور الحكومة هكذا مركزيا فإن "ديفيد أبتر" يصف ممثل هذه الحكومة بانها تصبح متغير مستقلا، وبحسب هذا التصور فإنه عندما تكون الحكومة متغيرا مستقلا تميل إلى سمات احتكار السلطة ويضيق من المجالات أمام المشاركة فيها أو اقتسامها وباختصار فهي أقر إلى الحكومة الشمولية، على ضوء مفهوم المتغير المستقل تبرز معالم النظم الشمولية والسلطوية من خلال مبادرته في التأثير في عمليات التغيير الاجتماعي وهذا ما يجعل هذه النظم تفرض تضحيات وتكلفة هائلة على مواطنيها الذين يفقدون جزء كبير من الحقوق والحريات الأساسية ويلتزمون بأعباء ثقيلة من الواجبات والالتزامات [[101]](#footnote-101).

ومن زاوية أخرى يرى ديفيد أبتر أن تصنيف النظم الديمقراطية عندما تكون الحكومة متغيرا تابعا للنظام الاجتماعي المنظم يتضمن بنى ومكونات تتفاعل مع بعضها البعض ومع المجتمع، ولعل أن هذا المفهوم للحكومة أصبح تقليد شبه مستقر يشبه في ذلك التقليد الديمقراطي الليبرالي الذي أصبح مقبول ومتداول على نطاق واسع لدى منظري التنمية والتحديث، وفق لهذا النموذج تكمن السلطة وتكون متأصلة في عامة الشعب تخلق الدافع المحرك الذي يجب أن تتزود به الحكومة، وهذا ما يبين أن الحكومة كمتغير تابع يميل إلى سمات تعددية وتنافسية ويجعل النظام اقرب إلى الديمقراطية وهنا يؤكد ابتر على أهمية المتغيرات الوسيطة (البنى) بين المجتمع والحكومة التي تمثلها الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وايضا الأبنية الفرعية داخل الحكومة ذاتها وغيرها.

بحسب هذا الطرح فإن النظم السياسية تختلف فيما بينها من حيث أهدافها الأساسية وطرق ومسالك توزيع السلطة بها والعلاقات بين مكوناتها ومدى استقلال ما تتضمنه من نظم فرعية فتتراوح بين نظم شمولية ونظم ديمقراطية كما يختلف موقع النظام السياسي وعلاقته النسبية بالنظام الاجتماعي وبالمجتمع فقد يصبح النظام السياسي تابع للنظام الاجتماعي وقدي بادر بالتأثير في عمليات التغيير الاجتماعي ويصبح متغيرا مستقلا.

**3- تصنيف بلوندل:** قدم بلوندل تصنيفا للنظم قسمها إلى نظم تنافسية ونظم شبه تنافسية ونظم سلطوية وخلص إلى تقديم خمسة اصناف يمكن إدرجها داخلها النظم السياسية المعاصرة :

1- الديمقراطية الليبرالية : هي نظم تتميز بتأكيد على ديمقراطية صنع القرار ومؤسسة على المبادئ التي طورها جون لوك و مونتيسكيو.

2- النظم الشيوعية: وهي راديكالية سلطوية وتعتبر مناقضة للديمقراطية الليبرالية وفي هذه النظم تعطي الأولوية للمساواة في العوامل الاجتماعية ثم المشاركة لكل الشعب، يقابلها في ذلك محدودية مشاركة الشعبية من خلال هيمنة الحزب الشيوعي على العملية السياسية.

3- النظم التقليدية المحافظة : وهي نظم تحكم عادة بالأوليغارشية وكانت منتتشرة في الماضي واصبحت قليلة التمثيل في الوقت الحاضر، فويها يكرر توزيع العوائد قليلا على النحو التي تكون في صالح الأغنياء وهدف النظام هنا ليس إعادة التوزيع لأنه يحافظ على الوضع القائم وهو سلطوي إذا نظرنا إليه من خارجه ولكن غذا نظرنا إليه من الداخل يتضح أنه هناك معادلة أخرى تجعله أقل سلطوية.

4- نمط أنظمة الدول النامية: وهي في الغالب تستمد من الشيوعية بهدف تحقيق المساوة الواسعة في العوائد الاجتماعية والاقتصادية ، وما يميز هذا الصنف أنه بعيد عن الملكية والأوليغارشية لكنها قد تكون سلطوية وهي يطلق عليها النظم الشعبية حيث تتميز بأشكال ديمقراطية نسبية في الحكم ووسائل سلطوية أهداف سياسية تقع في الوسط بين الراديكالية والمحافظة .

5- النظم السلطوية المحافظة: يبرز هذا الصنف عندما تكون هناك مقاومة كافية لتوجهات المطالبة بمزيد من المساواة أو مزيد من المشاركة وهدفها الحفاظ على عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي من وسائلها القوة[[102]](#footnote-102) .

**4- تصنيف دوغلاس فيرني:** وهو تصنيف يقوم على طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهو من أكثر التصنيفات شيوعا وانتشارا وقسم فيرني الحكومات إلى أربعة أنواع:

1- الحكومة البرلمانية

2- الحكومة الرئاسية

3- الحكومة المختلطة

4- الجمعية الوطنية[[103]](#footnote-103).

من خلال هذه التصنيفات المتنوعة نلاحظ وجود اوجه تشابه واختلاف النظم السياسية باختلاف بيئاتها حيث يختار بعض الباحثين في السياسة بدلاً من ذلك تصنيف يتكون من ثلاثة مصطلحات أساسية يصنف ماكس فيبر مثلا الأنظمة السياسية وفقا لأنماط الشرعية والسلطة المهيمنة فيها إلى أنواع تقليدية وعقلانية قانونية وكاريزمية، كما يصنفها الماركسيون وفقًا للطبقة الاقتصادية المهيمنة إلى أنظمة إقطاعية وبرجوازية وبروليتارية ،بعيدا عن التصنيف التقليدي صنف كولمان النظم السياسية إما إلى تنافسية أو شبه تنافسية أو سلطوية، كما يستخدم روبرت دال مصطلحات الديمقراطية والتسلسل الهرمي وأنظمة المساومة، إضافة إلى هذا لا تزال مجموعة أخرى من الكتاب يستخدمون أربعة تصنيفات، وهذا مانجده في تصنيف ديفيد أبتر الذي صنف الحكومات إلى أنها ديكتاتورية ، وأوليغارشية ، وتمثيلية بشكل غير مباشر ، وتمثيلية مباشرة. كما صاغ ألموند تصنيفا يصور الأنظمة السياسية وفق مجموعة متنوعة من القواعد مثل الأنجلو أمريكية ، والأوروبية القارية ، والشمولية ، وما قبل الصناعية[[104]](#footnote-104).

من هنا يتضح جليا أن تصنيف الأنظمة السياسية وتحديد طبيعتها من منظور التنمية والتحديث قياسا بمعيار التطور السياسي والاقتصادي للبلدان الغربية باعتبار الديمقراطية عامل التطور حيث أن البلدان الغربية المتقدمة إقتصاديا نجدها متقدما سياسيا أي ذات نظم ديمقراطية، وعلى ضوء هذا نجد نوعين من الأنظمة هي أنظمة ديمقراطية وغير ديمقراطية لكن من الناحية الموضوعية لا يمكن الجزم بان هذه الأنظمة الغربية السابقة الذكر التي توصف بأنها أنظمة ديمقراطية لأن هناك خصائص تشترك فيها مع الأنظمة الاشتراكية الشيوعية والفاشية والنازية غير الديمقراطية وهي موجودة في أوروبا تختلف مع الأنظمة الغربية في الشق السياسي (الليبرالية) كما أن الأنظمة التي تصنف بانها إشتراكية فهي مختلفة فيما بينها (الاشتراكية اللينينية والستالينية، إشتراكية نازية، الفاشية) وتتشابه مع الأنظمة الغربية في الشق الاقتصادي، فالشيوعية تأخذ بالجماعة أو الطبقة (CLASS) كما يقول "أنطونيو غرامشي" هذه الخصائص موجودة عند الفاشية والنازية اللتان ابقيتا على حرية المبادرة الاقتصادية الفردية بمعنى حفاظها على الخصائص الأصلية للنظام الرأسمالي الذي بقي موجودا و هنا نجد الفاشية والنازية لا تلغي الملكية لوسائل الإنتاج وتدخل معها الدولة التي يمكن ان تحافظ عليها أو تزيل في الملكية حسب حاجاته وطاقته، ومن ناحية اخرى تشترك النازية والفاشية مع الأنظمة الشيوعية القائمة في الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي سابقا بكونها أنظمة شمولية في الشق السياسي (القوة والقهر) باستخدامها العنف السياسي وهي بذلك تختلف مع الأنظمة الغربية في الشق السياسي، أما بالنسبة للأنظمة الشيوعية الاشتراكية في الشق الاقتصادي تلغي الملكية الفردية وتبقي على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج هذا يعطينا كل حسب حاجته ولا تعترف بظاهرة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج.

على ضوء هذا تبرز التشابهات والاختلافات بين هذه الأنظمة السياسية فبعض الخصائص في الفكر الفاشي والنازي تتماشى مع الفكر الغربي ولكن لا تتماشى معها في الجانب ونفس الشيء في الفكر الشيوعي أو الاشتراكي تتماشى مع النازية والفاشية في الشق السياسي ولكنها لا تتماشى مع الفكر الغربي.

يتضح من خلال ماسبق أن منظور التنمية والتحديث الذي يصنف الأنظمة إلى ديمقراطية وغير ديمقراطية طرح غير موضوعي يتضمن الكثير من جوانب القصور وعجزه عن تقديم تفسيرات وافية حول الكثير من المفارقات التي بلورتها الأنظمة السياسية فهناك أنظمة ديمقراطية في العالم الثالث ولكنها متخلفة هذا من جهة، ومن جهة اخرى نجد أن بعض خصائص الاقتصادية التي يشترك فيها الليبراليون مع الفاشية والنازية ونفس الخصائص السياسية تشترك فيها هذه الأخيرة مع الأنظمة الشيوعية والاشتراكية.

وبالتالي لا يمكن الجزم بان الجانب الغربي أنظمة ديمقراطية والجانب الآخر غير ديمقراطي بالنظر إلى الاختلاف في وجهات النظر حول الديمقراطية ذاتها وإلى اختلاف النظم السياسية في التوفيق بين الحرية والمساواة وإيجاد علاقة بينهما إلى جانب هذا تساعدنا هذه المثل(الحرية والمساواة) في تقديم طريقة لمقارنة ما نراه في الحياة السياسية مع ما نفضله، هذا ما يحيلنا إلى استحضار الجدل الذي دار بين الأفكار الليبرالية الافكار الشيوعية والاشتراكية و التي استخدمت معايير مختلفة لتعريف الديمقراطية وهذا ما يطرح كيفية القيام بمقارنات إذا كانت الديمقراطية أمرا يختلف باختلاف كل طرف[[105]](#footnote-105)، ففي المنظور الغربي يفترض أن المؤسسات الديمقراطية تعد افضل طريقة للتوفيق بين الحرية والمساواة تكون من خلال المشاركة العامة، ومدلول المساواة الذي يستخدمه الشيوعيون والاشتراكيون ليس هو نفسه عند الليبراليون الذي يقرون بأهمية المساواة أمام القانون ولكن من دون ضمان التوزيع العادل للثروة إلا من خلال حرية التجارة (أفكار آدم سميث وريكاردو) التي تؤدي إلى تحقيق ثروة الأمم وتعود بالفائدة على الأفراد داخل الدول جميعها وإذا لم تعد بالفائدة على الأفراد فذلك راجع إلى ضعف النظام في تأدية وظائفه في التوزيع العادل للثروة .

وبحسب الأفكار الشيوعية والاشتراكية التي تعتبر أن الديمقراطية تعني المساوة الاجتماعية لا حرية الفرد وبلدان مثل الاتحاد السوفيتي ترى نفسها أنها ديمقراطيات "حقيقية" وعرفت الديمقراطية بانها تبرز في أشياء أخرى في تشغيل كل افراد الشعب وتوفير التعليم للجميع وإزالة الطبقات الاقتصادية[[106]](#footnote-106)، الناتجة عن الاحتكارات الرأسمالية والإمبريالية وهنا يبرز أهمية تدخل الدولة في التوزيع العادل للثورة في الداخل نظرا للصراع الدائر بين الطبقات والتي تؤدي في النهاية إلى سيطرة طبقة البروليتاريا، في المقابل من ذلك نجد الفكر الليبرالي مبني على المنافسة وليس على الصراع والمساواة في الفرص ومنها فالديمقراطية هي تحقيق المساواة أمام القانون الداخلي والدولي ولا يمكن للديمقراطية أن تتحقق بدون القانون ولا قانون بدون إلزام ولا إلزام بدون عدالة، والعدالة هي ضمان تكافؤ للفرص، وعلى العكس من ذلك تعتبر الأفكار الشيوعية والاشتراكية فكر مرتبط بإيديولوجية تقوم أساسا على أن الدولة تملك وسائل الانتاج وتحدد علاقات الانتاج فطبقة البروليتاريا لا يمكن لها أن تقوم بكل هذه الوظائف فهي تدعو إلى الرجوع إلى أفكار أفلاطون (خلق حالة اللاقانون) ولكن مع إدخال القانون لتنظيم هذه العلاقة من خلال أفكار لينين الذي أدخل القانون على الفكر الشيوعي ولكن بدل تحقيق الثروة من خلال ذلك تحقق التخلف، على ضوء هذا أصبح تصنيف النظم السياسية إلى ديمقراطية وغير ديمقراطية التصنيف المهيمن على أدبيات السياسة المقارنة المهتمة بقضايا التحول الديمقراطي (علم التحول الديمقراطي)، والذي من خلاله تم تصنيف الأنظمة السياسية إلى نمطين أساسيين وليس ثلاثة كما في الحالة التقليدية وتشير هذه التصنيفات إلى مصطلحين يشيران إلى نوع من القطبية، بينما قدم البعض الآخر "صندوقين" يتم وضع الأنظمة الحالية فيهما وعلى هذا المنوال تم تصنيف الأنظمة المعتمدة حاليا وعلى نطاق واسع إلى الأنواع الغربية وغير الغربية، بالسير على نهج الاستمرارية تم العثور في عدد كبير من التصنيفات تقسيم النظم السياسية إلى أنواع دستورية وشموليّة وتقليدية وحديثة ، أو زراعية وصناعية[[107]](#footnote-107).ومن هنا نلاحظ حدوث تحول في تصنيف الأنظمة السياسية من خلال محاولة رواد ما بعد السلوكية إحداث قطيعة معرفية داخل حقل السياسة المقارنة بالتحول من النظرية البنائية الوظيفية إلى نظرية الخيار العقلاني، وعلى المستوى الجغرافي توسعت المقارنة السياسية من الإطار الدولاتي إلى الإطار الكوني العالمي ضمن ما يعرف بدراسة المناطق[[108]](#footnote-108) .

إن تعدد تصنيفات النظم السياسية تندرج ضمن ما سماها "غابريال ألموند" بالتصنيفات غير المرتبة التي ترتكز على ثنائية (التقدم/ التخلف)، ومن هذا المنظور المجتمعات المتخلفة تتسم باختلاف الأدوار وعدم تمايزها بينما في المجتمعات المتقدمة تتميز بالتخصص وتمايز الأدوار، تجدر الإشارة هنا أن ألموند انتقد هذا التصنيف الثنائي واعتبره مضلل ومخادع ومخالف للواقع باعتبار معيار التقليدية والحداثة متناقضتين ولا توجد على ارض الواقع، وهذا ما يدحض افتراضات نظرية التحديث التي تنطوي على فكرة أن انتشار الديمقراطية أمر شبه آلي متى طور المجتمع طبقة وسطى قوية وبلغ مستوى معينا من المعيشة لكن إحدى المشكلات المتعلقة بهذه الفكرة أنها لا تقدم تفسيرا لكيفية التي سيحدث فيها التغيير تم تقبل انتشار الديمقراطية كأمر آلي بطريقة ما لا يفسر سبب عدم ظهور الديمقراطية في الدول التي ارتفع فيها مستوى المعيشة مثل دول النفط في الشرق الأوسط[[109]](#footnote-109) .

أمام هذا الوضع يتطلب من الباحثين اليوم تحمل مسؤولية ترسيخ الوصف الموضوعي للمسارات والأحداث الجارية في البلدان العالم الثالث باعتماد أطر منهجية وتوفير معلومات وموثوقة حول المسؤولين السياسيين الذين يضطلعون بصنع وتنفيذ السياسات الوطنية في هذه البلدان، وبذلك سوف يكون أكثر بروزا في المستقبل في الدراسات المقارنة التي تستمد أصولها من الدراسات الأرسطية التي شرحت اختلافات الأنظمة السياسية، والتي تطرح سؤال: لماذا تشترك الأنظمة السياسية في بعض الخصائص وتتصرف بشكل مختلف؟ هذا ما يفتح المجال واسعا أمام السياسة المقارنة في تجاهل العوائق التي حددها "جون ستيوارت ميل" التي تحول دون تطور العلوم الاجتماعية بصفة تراكمية، وبالتأكيد على حقيقة أن الظاهرة السياسية تدور حول المطابقة أو المشابهة لكنها تفرز نتائج مختلفة، وعلى ضوء هذا نجد الأنظمة السياسية في العالم تتقارب تجاه بعضهما البعض سواء على مستوى المؤسسات أو السياسات أو في السلوك، وهذا ما عملت النظرية المؤسساتية الجديدة على تفسير الاختلافات وفقا لمتغير المؤسسات[[110]](#footnote-110). من هنا يمكن القول أن تعدد تصنيفات النظم السياسية يعكس بصورة مباشرة الثراء النظري الذي تزخر به السياسة المقارنة الذي يمكن تفسيره إلى التطور السريع للنظرية الاجتماعية الحديثة وتوسع نطاق البحث في العلوم الاجتماعية، إلا أن هذه الثراء أصبح مقلقا يطرح مسألة مهمة هي أن هذه التصنيفات تثير حتمًا بعض الأسئلة الأساسية: أي تصنيف أكثر فائدة من غيره لأي غرض يستخدم والأهم من ذلك ما هو التصنيف الذي يمكن استخدامه بصفة مطلقة؟ كيف يجب أن تُبنى مثل هذه التصنيفات بشكل صحيح، وكيف يمكن للباحث أن يميز من حيث المبدأ ، بين تصنيف جيد وآخر سيء؟ [[111]](#footnote-111).

في سياق متصل طرحت تحولات ما بعد الحرب الباردة العديد من القضايا في حقل السياسة المقارنة بعد نهاية القرن العشرين نظرا لتنامي تأثيرات العولمة التي تشكل التوجه الحالي للنظام الدولي الجدید والذي تسعى الدول الكبرى لتحقيقه أو لفرضه لتحقيق الانسجام والعدالة و الرفاه الاقتصادي، والاستقرار السياسي في العالم بالتأكيد على اللبرالية كنهج اقتصادي والديمقراطية كنظام سياسي واحترام حقوق الإنسان والحريات الفردیة وتعبر عن طموحات شعوب العالم أجمع [[112]](#footnote-112) في ظل هذا الواقع المعولم أصبحت الديمقراطية الليبرالية كمعيار لتصنيف النظم السياسية وهنا أصبحت قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي تحتل الصدارة في الأجندة البحثية للسياسة المقارنة وهي: الحكم الراشد، قضايا البيئة، قضايا المرأة، التعديل الهيكلي والتحول إلى القطاع الخاص، المجتمع المدني، إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع الفساد السياسي وفقدان الشرعية، السياسات العامة...إلخ، وهي قضايا متعلقة بالنظم السياسية في العالم الثالث [[113]](#footnote-113).

بهذا الخصوص أدت العولمة السياسية إلى فرض صورة نمطية للديمقراطية مبنية على القيم الأمريكية والغربية وفرضها على كافة بلدان العالم من دون مراعاة خصوصياتها، في خضم هذا أدت موجة الدمقرطة إلى تواري النقاشات الكبرى للنظم مما جعل حقل السياسة المقارنة غير جذاب نظرا لانحسار النقاشات الإيديولوجية التي تمحورت حول السيناريوهات التي يمكن أن تواجهها أنظمة الدول النامية، ونتيجة لانتصار الديمقراطية الليبرالية في المجال السياسي تم طرح قضايا جديدة تتمثل في الليبرالية الجديدة التي عدلت من رؤيتها للاقتصاد وبفرضها لبرامج التعديل الهيكلي على هذه الدول، ولعل أن هذه المعطيات الجديدة قد أثرت على حقل السياسة المقارنة وحالت التقليل من شانه في ظل انتهاج الدول النامية مع مطلع التسعينيات للنماذج السياسة والاقتصادية الجاهزة التطبيق بما يتماشى والمنظور الغربي لجعلها "نظمها عادية" جعلت الدراسات المقارنة السياسية مثيرة للضجر وأقل فائدة وغير شيقة، نظرت لتضاؤل الاهتمام "بالنقاشات الكبرى للنظم" بانحسار النقاشات الأيديولوجية( الرأسمالية – الاشتراكية) نتيجة للمعطيات الجديدة التي أفرزتها الحرب الباردة، في هذا السياق طرح **هوارد فياردا** سؤال: ماذا بقي من المقارنة في ظل التشابه الكبير للأهداف والسياسات والمؤسسات؟[[114]](#footnote-114).

**المحور الرابع: واقع ومستقبل السياسة المقارنة والأجندة البحثية الجديدة.**

**المحاضرة 01: واقع السياسة المقارنة .**

في ظل هذا الوضع أصبحت السياسة المقارنة أمام أزمة نتيجة اعتبارات التنميط وإلغاء الفروقات التي جاءت بها العولمة التي تحاول إلغاء خصوصية البلدان بفرض نماذج الحكم في البلدان الغربية المهيمنة في هذا السياق طرح "**هوارد فيارد**" سؤال هل ماتت السياسة المقارنة؟ ما يستوجب ذلك من الباحثين إعادة تعريف مضمونها وتحديد محتواها ومن ثم إعادة تعريف الظواهر محل الدراسة وإعادة صياغة الأسئلة التي تسعى السياسة المقارنة للإجابة عنها ومن هنا مثلت حركة العولمة وما حملته من قيم ومفاهيم نقطة تحول في هذا الحقل إذ جعلت الباحثين يرون أن السؤال الأساسي الذي يوجه السياسة المقارنة هو: هل أصبح من المحتم على جميع الدول أن تتبع النموذج الأنجلوسكسوني في الحكم، ومن ثم الانخراط في العولمة؟ وهل هناك إمكانية لإيجاد طرق أخرى لتطويع أو تكييف هذا النموذج[[115]](#footnote-115)،

في ظل هذا السياق المتحول ظهر دراسات جديدة تناولت قضايا التحول الديمقراطي وسياسات التعديل الهيكلي التي بلورة أطر نظرية حاولت تفسير ظاهرة التغيير السياسي في دول العالم الثالث ومعرفة مجرياته وتزامنا مع ذلك تم صياغة اطر نظرية حاولت تفسير ذلك وقد تم في هذا الصدد إحياء منظور التنمية والتحديث في الشق المتعلق بالتغيير السائد في المرحلة السلوكية ولكن بشكليات جديدة تندرج في إطار تصدير النموذج السياسي الغربي إلى البلدان النامية بهدف تحويلها إلى دول ديمقراطية

فمع نهاية الحرب الباردة بسقوط المعسكر الشيوعي دخل حقل السياسة المقارنة في وضع متأزم نتيجة تراجع وانحسار النقاشات الكبرى للأنظمة السياسية التي تتمحور حول الماركسية ، السلطوية ، التبعية...إلخ ، مما فتح الباب أمام انتشار الأفكار الليبرالية الناجمة عن ظهور القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي دأبت على نشر نظامها السياسي والقيم الديمقراطية الغربية سواء بالتدخلات العسكرية تحت شعار نشر الديمقراطية أو بالترويج لها، وقد تزامن ذلك مع ظهور العولمة وتنامي تأثيراتها والتي أفرزت تحولات أثرت على المنظومة السياسية لكافة دول العالم محاولة بذلك نشر القيم الديمقراطية اللبيرالية وفرضها على دول العالم الثالث في هذا السياق برزت العديد من القضايا على رأسها الديمقراطية التي أصبحت قيمة عالمية، على أساسها يتم تصنيف الدول إلى دول ديمقراطية ودول ديكتاتورية ما يفرض دخول هذه الأخيرة في سياق العولمة السياسية الت تعتبر أصبحت الدمقرطة شرطا ضروريا للإندماج فيها.

في المقابل من ذلك تأتي البحوث الموضوعية الصادرة في هذا المجال كخطوط فاصلة بين نظريات الاختيار العقلاني الرشيد وباقي النظريات الشكلية والقانونية وبين البحوث الكمية والكيفية التي فقدت قدرا كبيرا من تأثيرها وقوتها[[116]](#footnote-116). وهنا انصبت اهتمامات حقل السياسة المقارنة بعد مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالجانب الجزئي المتمثل في السياسة العامة، وبالجانب الكلي ( الدولة) والمتعلق بسلوك وقيم المؤسسات وبالتركيز على المتغيرات الاقتصادية بدلا من العوامل الاجتماعية، وفق هذا المنظور حاول رواد ما بعد السلوكية إحداث قطيعة معرفية داخل حقل السياسة المقارنة، من خلال التحول من النظرية البنائية الوظيفية إلى نظرية الخيار العقلاني، وعلى المستوى الجغرافي توسعت السياسات المقارنة من الإطار الدولاتي إلى الإطار الكوني العالمي ضمن ما يعرف بدراسة المناطق[[117]](#footnote-117).

وفي هذا الإطار قامت "تيداسوكبول" (T. Skocpol) بتقديم منظورها القاري( ذو العلاقة بالمستعمرات) والمستوحى من أعمال هانز وفيبر والذي انتقدت فيه النظرية الوظيفية البنائية، نظرية النخبة ونظريات التعددية، والماركسية، الذي تؤكد فيها على أن الدولة لا تتمتع باستقلالية فحسب تجاه باقي القوى الاجتماعية، بل لها القدرة على تحويل المجتمع نفسه بواسطة نشاطاتها المتعددة، من هنا لم يعد مقبولا غض الطرف عن المؤسسات السياسية وما تشكله من ثقل في ميزان البحث النظري والوقع العملي في كل الدول بدون استثناء[[118]](#footnote-118). وتجدر الإشارة أن الرخاء الاقتصادي الذي عرفته الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية خلال عقد الثمانينات،أعطت ثقة في المؤسسات الغربية التي برزت في وضع أفضل من مؤسسات الدول الاشتراكية ومؤسسات الدول النامية، ما أدى عودة الثقة في قدرة الولايات المتحدة على تصدير نموذج المؤسسات الأمريكية إلى الدول الأخرى، وبذلك أصبحت المقاربة المؤسساتية وعلى رأسها الدولة تحتل موقع مهم في البناءات النظرية والأبحاث الميدانية، والتي تستخدم كأداة من طرف النخب السياسية الحاكمة في تسيير المشكلات الاجتماعية[[119]](#footnote-119).

مظهرة الدولة كمحدد رئيسي للمصلحة العامة خاصة في ظل اتساع الصراعات والنزاعات بين الجماعات المختلفة ،واختلاف أراء الأفراد و مصالحهم تسعى الدولة للتوفيق بين هذه المصالح والجمع بينها بما يتوافق مع المصلحة العامة ولهذا نجد أن مدرسة المؤسسية الجديدة أشارت إلى أن مؤسسات الدولة هي المنوطة بتحقيق توازن بين متطلبات الأفراد وجماعات المصلحة باعتبارها ممثلهم الوحيد[[120]](#footnote-120). ولذلك أصبحت المؤسسات العامة الشغل الشاغل لدى الكثير من الباحثين سواء ما تعلق منها بالسياسات الداخلية أو الخارجية للدول، ولهذا سعت الكثير من الأبحاث الاجتماعية والتاريخية فتح "العلبة السوداء" للدولة بمعرفة مختلف الأشكال التي تأخذها المؤسسة على أرض الواقع خاصة خلال القرنين الماضيين،حيث أصبح ينظر إلى الدولة على أنها مجموعة من الفاعلين أفرادا أو جماعات، وعادة ما تدرس الدولة من خلال ممارساتها واستعمالاتها وأشكالها الفعلية، ويرتكز ميدان البحث الذي جاءت به المؤسسية الحديثة حول الإجابة على إشكاليتين أساسيتين وهما:

- الأولى: تتعلق بمدى تأثير المؤسسات على سلوك الفاعلين واستراتيجياتهم وتفضيلاتهم وهوياتهم وعلى طبيعتهم .

- الثانية: تتعلق بالتطور المؤسسي والبحث أصول وخصائص المؤسسات وبتفحص آلية إنتاج وإعادة إنتاج هذه المؤسسات في إطار صيرورة دائمة يكون فيها المشهد المؤسسي يتأثر بالسياق العام الذي يحدد إمكانية التغيير المؤسسي المحتمل [[121]](#footnote-121).

وبالتالي العودة القوية للمؤسسات أصبحت كمرجعية نظرية في العلوم السياسية بعدما كان ينظر إليها منظري التعددية على أنها وعاء فارغ ومحايد أو كأداة صماء لدى منظري الماركسية، تصب اهتمامات هذا الاتجاه المؤسساتي الجديد حول التحول أو العودة إلى الدولة باعتبارها أصبحت مركز اهتمام لدى علماء السياسة في مرحلة ما بعد السلوكية، ويأتي ذلك لدحض الشكوك التي حامت حول الفكرة القائلة بأن المؤسسات السياسية ما هي إلا انعكاس للقوى المجتمعية الفاعلة[[122]](#footnote-122).

إن التحولات التي جاءت بعد الحرب الباردة طرحت العديد من القضايا في حقل السياسة المقارنة بعد نهاية القرن العشرين نظرا لتنامي تأثيرات العولمة والفلسفة النيوليبرالية، التي تسعى إلى فرض النمطية على جميع دول العالم والتي أثرت على مفهوم الدولة وعلى أدوارها، ومن ناحية أخرى بدأت بطرح مفاهيم وقضايا جديدة تتسق ومفهوم الديمقراطية الليبرالية التي أدت إلى ظهور اتجاهات نظرية معاصرة نالت من اهتمام دارسي السياسة المقارنة وعلى رأسها قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي التي احتلت الصدارة في الأجندة البحثية للسياسة المقارنة، بجانب القضايا الأخرى مثل: الحكم الراشد، قضايا البيئة، قضايا المرأة، التعديل الهيكلي والتحول إلى القطاع الخاص، المجتمع المدني، إشكاليات العلاقة بين الدولة والمجتمع، الفساد السياسي وفقدان الشرعية، السياسات العامة..إلخ[[123]](#footnote-123).

انطلاقا من تعدد القضايا والمسائل التي أصبح يهتم بها حقل السياسة المقارنة نجد أن واقع هذا الحقل أصبح يعاني من التشتت المنهجي والنظري مما افقده ذلك مركزه الأكاديمي، فالنقاشات المطروحة مع نهاية القرن العشرين والتي تدور حول مفاهيم التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد، أدت إلى إثراء هذا الحقل وبإضفاء الخصوبة والإبداع على دراساته نظرا لتوسيع وتنوع مجالاته البحثية إلا أن ذلك لم يبلور تقاليد بحثية صارمة تضبط الحدود النظرية والمنهجية لهذا الحقل هذا من جهة ومن جهة أخرى تنامي تأثيرات العولمة والفلسفة النيوليبرلية التي فرضت الصورة النمطية القائمة المبنية على القيم الأمريكية والغربية على باقي الدول ما يعني اندثار خصوصياتها وتنوعها، وبالتالي هذا الواقع المعولم أثر على الدارسات السياسية المقارنة التي تتطلب قدرا من التشابه والاختلاف بين حالات الدراسات.

**المحاضرة 02: مستقبل السياسة المقارنة.**

إن التحولات الحاصلة التي جاءت بها مرحلة ما بعد الحرب الباردة جعلت حقل السياسة المقارنة يثير العديد من الأسئلة والتي تبحث عن إجابات تتمثل فيما يلي: ما هي التوجهات الجديدة للسياسة المقارنة؟ هل يمكن بناء نموذج معرفي يجمع كل الاتجاهات النظرية المختلفة وهل يمكن إيجاد نماذج بديلة؟ وما مستقبل هذا الحقل المعرفي في ظل حالة التشظي والتشتت المنهجي والنظري؟ إن هذه الأسئلة وغيرها تعبر عن حالة الشك وغموض مستقبل السياسة المقارنة وهي تعكس صعوبة التنظير وإشكالية بناء النظريات، الذي يعد التحدي الرئيسي الذي يواجه حقل السياسة المقارنة في الوقت الحاضر وهي من صميم الانتقادات الموجهة إليه، بالنظر إلى التشتت النظري والتداخل المفاهيمي إلى جانب اختلاف وتباين الأساليب المنهجية المستخدمة، وهي مسائل تحول دون بلورة هوية مستقلة لحقل السياسة المقارنة، نظرا لانحسار نزعة التنظير وبتركيزه على شبه النظريات ) (Métathéoriesالتي تتقاطع فيها العديد من المجالات المعرفية، والتي أصبحت تحدد توجهات هذا الحقل وحدوده النظرية، ويظهر ذلك جليا في بروز دراسات جديدة تستند إلى الاتجاهات النظرية الكبرى والتي تمثلها المؤسساتية الجديدة بكل فروعها التي يقوم نهجها النظري على افتراضات تكون في بعض الأحيان متناقضة، ولذلك غالبا ما يستبعدها الباحثين عن أعمالهم وترفضها أساليبهم الإمبريقية، من منطلق أن منهجها مشكوك فيه وباعتبارها لا تقدم خطاب يلامس الواقع وبغلبة الطابع المجرد وباهتمامها المفرط بالجوانب الإبستمولوجية والأنطولوجية (الوجودية) للنظرية[[124]](#footnote-124).

وهكذا يتضح أن هذه الإستراتيجية أثرت بشكل كبير على عملية التنظير في حقل السياسة المقارنة بالنظر إلى صعوبة تجاهل واقعها التي أفرزت تنوعا في حالات الدراسة وبصياغة أطر نظرية جديدة ومتعددة، فتنوع وتعدد حالات الدراسة في أدبيات الباحثين خلقت مشكلة تتعلق بالتعميم وقابلية تطبيق النظريات السابقة، باعتبار أن دراسة أي حالة جديدة يتم تحديدها ضمن مناطق مختلفة من العالم ، هذا ما ينفي مصداقية الأفكار التي بدت وأنها تفسر التجربة الأوربية والتي لم تنقل بشكل جيد لأن متغيراتها التفسيرية وضعت في سياق واحد، ولذلك يجرى حاليا إجراء دراسات لإعادة استكشافها وتكييفها عبر نقل هذه النماذج إلى سياقات متعدد (حالات جديدة)، والتي قد تلعب دورا مهما في نقد الافتراضات والمسلمات الضمنية التي لم تعترف بتاتا ولمرات عديدة بصحتها وسلامتها، ومن الواضح أن دراسة الحالات الجديدة تلح على أهمية بناء النظرية واختبارها من أجل أن تصبح ضمن إحدى الفروع الرئيسية للسياسة المقارنة[[125]](#footnote-125).

ولهذا نجد أن الدارسين المهتمين بمستقبل السياسة المقارنة يرغبون في الحد من المغالطات التي تنادي بأن علم السياسة هو علما أمريكيا حصري ومنهجيته هي المحددة لمساراته المستقبلية، ولهذا يمكن التنبؤ بما سيحدث للسياسة المقارنة على المدى المتوسط والبعيد، ومن هنا بدأ دارسيه في الولايات المتحدة التشكيك في علمية هذا التخصص وأظهروا ذلك لبقية العالم لكن تركوه يواجه مستقبله بالأطر النظرية المطعون فيها، رغم المجهودات المبذولة من أجل إضفاء العلمية من طرف عدد هائل من المطبقين لمنهجية الوصف والتحليل لمجموعة كبيرة ومتنوعة من السياسات المعتمدة في هذه الدولة[[126]](#footnote-126). ولذلك نجد أن مشكلة السياسة المقارنة في عصر ما بعد الحرب الباردة أصبح قليل الإثارة بسبب المقتضيات الجديدة التي فرضها المعطيات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي خلفت الكثير من المناطق ساخنة بالصراعات مثل: جنوب إفريقيا، أفغانستان، إفريقيا الوسطى، القرن الإفريقي والشرق الأوسط، وفي الوقت الذي كانت فيه القوى العظمى سابقا غير متأكدة من انتصارها لكن من دون التأكيد أيضا على أن الماركسية بأشكالها المختلفة ( الكوربوراتية، والسلطوية ، الثورة) والديمقراطية التي كانت تحتمل كلها إمكانية تحقيق نتائج في الكثير من الدول النامية. وهذا ما يظهر في نجاح تجربة "النمور الأسيوية" التي أصبحت مثار إعجاب بالنظر إلى تحقيقها لمستويات عالية من النمو الاقتصادي وأصبحت بذلك دولا صناعية، وهي حالات لم يكن أحدا يتوقع نجاحها في صياغة نماذج للازدهار والتطور تضاهي النماذج العالمية [[127]](#footnote-127).

إلى جانب ذلك أفرزت موجة الدمقرطة مع نهاية الحرب الباردة نتائج أدت إلى تواري النقاشات الكبرى للنظم السياسية مما جعل حقل السياسة المقارنة اقل إبداعا وإغراءا نظرا لانحسار النقاشات السابقة، التي تمحورت حول الإحتمالات التي يمكن أن تواجهها أنظمة الدول النامية في المستقبل، فقد أدى انتصار الديمقراطية الليبرالية في المجال السياسي إلى طرح قضايا جديدة تتمثل في الليبرالية الجديدة التي عدلت من رؤيتها للاقتصاد وبفرضها لبرامج التعديل الهيكلي على هذه الدول، وبالتالي هذه المعطيات الجديدة أدت بلا شك إلى التقليل من فائدة وجدوى التحليل السياسي المقارن ولم تلق ترحيبا لدى علماء السياسة المقارنة، وفي ظل العولمة أصبحت الكثير من الدول النامية تستوفي وتستجيب للنماذج السياسة والاقتصادية الجاهزة للتطبيق من اجل تحويلها لتكون "دولا عادية" من المنظور الغربي، وهنا أصبحت الدراسات المقارنة مثيرة للضجر وأقل فائدة جعل هذا الحقل غير جذاب وغير شيق، نظرا لضعف وانحسار الاهتمام بالنقاشات الكبرى للنظم نتيجة للواقع الجديد الذي أفرزته العولمة المتميز بانحسار النقاشات والسياسات المبنية على الأيدلوجية( الرأسمالية – الاشتراكية)، وفي هذا الشأن طرح هوارد فياردا (Howard j wiarda ) سؤال:هل إنتهت السياسية المقارنة؟( "Is comparative politics dead?) وبمعنى آخر ماذا بقي من المقارنة في ظل التشابه الكبير للأهداف والسياسات والمؤسسات؟[[128]](#footnote-128).

ومن جهة أخرى يعتبر فيليب شميتر « PHILIPPE C. SCHMITTER» أن مستقبل السياسة المقارنة غامض ومحل شك كما يقول : انطلاقا من "شجرة عائلة السياسة المقارنة" التي قدمها: سنة 2009، نجد أن الاهتمامات البحثية للسياسة المقارنة في المستقبل هي أمام مفترق طرق، الذي يتشكل من ثلاث مسارات مميزة سوف تحدد طبيعته ودوره في المستقبل، فالاتجاه يتمثل في إتباع مسار النظرية المؤسساتية بكل اتجاهاتها المتنوعة (العقلانية والاجتماعية والتاريخية)، أما المسار الثاني فيتمثل في إتباعها لنظرية الاختيار العقلاني الرشيد التي تتبع التحليل المبسط (simplicity)، أما الاتجاه الثالث الذي يتجه إلى احتضان "الترابط المعقد" للعالم السياسي المعاصر من خلال تكييف وانتقاء الحالات والمفاهيم وفقا لمفهوم التعقد (complexity) الذي تجسده النظرية المؤسساتية الاجتماعية والتاريخية[[129]](#footnote-129).

وبهذا المعنى فإن أهمية الدراسة السياسية المقارنة لم تؤدي إلى تطوير وتعميق النظري لهذا الحقل الذي يتعامل في كليته مع ظواهر واقعية ويسعى من خلالها لكي يقدم أطرا نظرية ووسائل منهجية قادرة على فهم الواقع وتحليله وتفسيره، إلا أن التغير في الواقع السياسي يؤدي إلى بروز ظواهر سياسية قائمة يمكن أن يؤدي إلى تراجع أو تصاعد أهمية ظواهر أخرى، وبالتالي يؤدي بلا شك إلى تغير في البنية المنهجية والنظرية للسياسة المقارنة، ومن هنا يعد التغيير في البنية الموضوعية للحقل متغيرا أساسيا في إحداث متوالية من التغيرات في بقية مكوناته النظرية والمنهجية، لذلك تعددت وتنوع الأطروحات حول الموضوعات التي يهتم بها حقل السياسة المقارنة التي ينبغي على الباحثين فيه الاهتمام بها[[130]](#footnote-130).

وعلى الرغم من تأكيد "هوارد فياردا" على أن الظروف التي افرزتها مرحلة ما بعد الحرب البادرة إلا أن التنوع النظري للسياسة المقارنة في المرحلة ما بعد السلوكية فتح المجال لإثارة نقاشات صحية أضفت حيوية على مجال اهتماماته وهذا ما تعكسه الحقائق السياسية والمنهجية في السياسة المقارنة، ومن خلالها يمكن إدراج ثلاث أولويات بحثية تتمثل في: المواصلة في إعادة تهذيب المقتربات والفصل بينها السعي إلى بناء روابط بين المقتربات المتنوعة "الجزر النظرية"، مواصلة المحاولات في صياغة توليفة واسعة تشمل جميع العناصر النظرية المتعددة، كما يمكن إضافة مهمة رابعة والمرتبطة بإحياء مقترب التنمية السياسية من خلال إدراك وفهم أحدث الظواهر السياسية الناشئة من حولنا والتي تتطلب الاعتماد على النقطة المفصلية المتمثلة في إحياء المقترب التنموي ومراجعة أطروحاته[[131]](#footnote-131).

وعليه فإن مستقبل البحث في السياسة المقارنة لا يزال واعدا بالنظر إلى تنوع موضوعاته البحثية نظرا للتغيرات الكبيرة الحاصلة فيه والتي انعكست على النقاشات الكبرى للأنظمة المطروحة خصوصا في العالم الثالث والتي وضعتها أمام خيارات متعددة وهي: الرأسمالية،الاشتراكية، الماركنتلية، الديمقراطية، السلطوية الكوربوراتية، الشمولية، الثورة الانقلابات العسكرية، التفكك، وهي قضايا أثارها هذا الحقل، إلا أن ذلك مهد إلى ابتكار نماذج نظرية جديدة تساير هذا التغير بجانب ظهور تجارب تنموية جديدة تتطلب إيجاد أطر نظرية ومفاهيمية جديدة لفهم موجة التغير الواسعة والجارية[[132]](#footnote-132).

من خلال ما سبق يمكن التسليم بأن حاضر السياسة المقارنة مختلف عن ما هو سائدا في الماضي وهذا بلا شك يسير نحو إحداث تغييرات سوف تستمر في إحداث تحولات مجاله في المستقبل المنظور، هذا ما يتطلب من الباحثين اليوم تحمل مسؤولية ترسيخ الوصف الموضوعي للمسارات والأحداث الجارية في البلدان الأخرى، وبالحرص على توفير معلومات منهجية وموثوقة حول السياسيين والمدراء الذين يهتمون بصنع وتنفيذ السياسات الوطنية في هذه البلدان، وتجدر الإشارة أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى الزيادة في عدد الأنظمة السياسية هذا ما يستدعي إمكانية وصف سلوكها، ووضعها ضمن سياق العولمة الرأسمالية التي أثرت على نظم الإنتاج والنقل والتوزيع والتي تخلق حساسية في سلوك عناصرها البعيدة والمهمشة، ولهذا نجد أن المقارنة بين السياسات القائمة تبقى تقدم أفضل البحوث المنهجية من خلال تحليلها لأوجه التشابه والاختلاف في السلوك، وباستنتاجها بوجود أنماط من الانتظام تحكم دراسة حالات السياسات والتي تشير إلى وجود تقارب مماثل في النتائج، ولهذا دأب علماء السياسة المقارنة على تسوية الاختلافات الممكنة عبر التحكم عليها بالطريقة المنهجية[[133]](#footnote-133).

مما تقدم نجد أن السياسة المقارنة سيتوقف بدرجة كبيرة على مدى إمكانية نجاح هذه الاتجاهات والمداخل المتصارعة في الوصول إلى تركيبة وتوليفة منهجية وتحليلية تجمع بين مزايا ونقاط قوة كل مدخل من هذه المداخل، في الوقت الذي تتجنب عيوبها ونقاط ضعفها، ومادام أن السياسة المقارنة نشاط إنساني فإنه ليس من الممكن ولا المرغوب في حصره في إطار واحد وضيق لا يستطيع بأي حال من الأحوال أن يستوعب ويفهم السلوك السياسي للإنسان بكل عمقه وتشابكه وأبعاده[[134]](#footnote-134).

في الأخير يمكن القول بأن حقل السياسة المقارنة استطاع أن يحقق استقلاليته وبأن يحدد هويته المعرفية والمنهجية على الرغم من اختلاف علماء السياسة في المرحلة ما بعد السلوكية على أطر وضوابط نظرية متماسكة، نظرا لاتساع حدوده وباعتباره أيضا يعيش تطورات سريعة وضخمة، وهو لا يزال يشهد دراسة وتقويما داخليا وإعادة توجيه الوجهة والاتجاه وتغيير بؤرة التركيز وإطار التحليل فلقد تغيرت وجهته أكثر من مرة بصورة درامية، مما جعل الدارسين فيه يشعرون بأنهم في شراك حقل معرفي يشهد تغيرا مستمرا على مستوى النظرية والمنهج والمفهوم، هذه الطبيعة الانتقالية لهذا الحقل يوضحها الرفض الدائم للتكيف مع المنظورات أو النماذج المعرفية الجديدة وعدم قبولها إلا بفحص عميق وتدقيق[[135]](#footnote-135) .

**المحاضرة 03: الأجندة البحثية الجديدة في السياسة المقارنة**

**1- ظاهرة تغيير الأنظمة السياسية:** موجة التغييرات والاحتجاجات الشعبية المنادية بالتغيير والتي تشهدها العديد من بلدان العالم الثالث تستدعي وتقديم تفسيرات وافية لفهم ما يجري، إلى جانب تسليط الضوء عليها كيفية تغيير النظام السياسي القائم ومدى قابليته للإصلاح والتحول الجذري.

**1- منظور التحول الديمقراطي**: مع سقوط المعسكر الشيوعي الذي أدى إلى اندلاع الموجة الرابعة للديمقراطية والتي مست بلدان أوروبا الشرقية، في هذ السياق شهدت دول العالم الثالث تراجع التوجهات التسلطية وتنامي التحولات الديمقراطية في إطار ما سمي " بالثورة الديمقراطية العالمية "بحيث يمكن القول أن هذه الظاهرة أضحت تمثل بحق الاتجاه الرئيسي المعاصر في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث وفي إطار هذا السياق شهد حقل السياسات المقارنة بدوره تطورا موازيا لمواكبة الأحداث المتلاحقة التي تشهدها أنظمة العالم الثالث[[136]](#footnote-136). وعلى هذا النحو سعت الدراسات إلى الاهتمام بمفهوم التحول الديمقراطي ومحاولة تأصيل عدد من المفاهيم المرتبطة به مثل كالانتقال الديمقراطي والترسيخ للديمقراطية التي بدأ حقل السياسة المقارنة يشغل بدراسة التحول من الأنظمة التسلطية إلى المزيد من الديمقراطية حيزا أكثر اتساعا، في هذا الإطار أخذت دراسات التحول الديمقراطي تحتل اهتماما متزايدا وهنا يمكن التمييز بين مدرستين في دراسة التحول:

أولا: مدرسة تركز على السياق المحيط بعملية التحول وفي هذا هناك دراسات تهتم بالتحديث السياسي حيث ضرورة التحديث للبناء الديمقراطي، إضافة إلى دراسات بنيوية حيث ترجع التحول الديمقراطي إلى التغيرات في بيئة الدولة وطبقات المجتمع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية

ثانيا: مدرسة الفاعلين السياسيين تركز على الفاعلين كالنخب السياسية والمثقفين والعسكريين باعتبارهم مفتاح التحول وجوهره[[137]](#footnote-137).

إن الاقتراب يعد مدخلا مهما للمقارنة إذ يسمح بتصنيف الأنظمة السياسية وتحديد طبيعتها ومدى ترسخ الديمقراطية في أي بلد، ومن خلال الإسهامات التي قدمها صامويل هنتجتون المتمثلة في موجات الديمقراطية، في هذا الإطار اتجهت أدبيات السياسة المقارنة إلى الاهتمام بالموجة الرابعة للتحول الديمقراطي التي مست دول أوروبا الشرقية بعد سقوط المعسكر الشيوعي، ومنذ ذلك الوقت توالت الدراسات المهتمة بالتحول الديمقراطي عبر مختلف دول العالم ومن خلاله برزت منهاجية دراسة التحول الديمقراطي حيث لجأ الجيل الجديد من الباحثين بدلا من دراسة نمط عام من التحولات من النظام التسلطي إلى محاولة التعرف على أنماط مختلفة من التحول بين عدد من الدول ومقارنتها في محاولة لتحديد العلاقة بين مختلف التفاعلات الإستراتيجية ونوعية التحول الديمقراطي من ناحية والنظام السياسي الذي ينتج عنه من ناحية أخرى[[138]](#footnote-138). وفقا لهذا اتفقت معظم الدراسات الصادرة في هذا المجال على أربعة أنماط تفسر كيفية حدوث التحول الديمقراطي والتي بإمكانها تفسير كيفية حدوثه في أي بلد:

1. عملية التحول التي تبادر به الحكومة التسلطية(انتقال من الأعلى)Transition
2. عملية التفاوض تتم بين الحكومة والمعارضة أي التي تشترك فيها القوتان Tranceplacement
3. عملية الإحلال وهذه تبادر بها المعارضة بإزاحة الحكم التسلطيReplacement .
4. الانتقال من خلال التدخل العسكري الخارجي.

من خلال هذه الأنماط أو الطرق التي يحدث بها التحول الديمقراطي يلاحظ أن الغالبية العظمى من حالات التحول في العالم الثالث تنتمي إلى النوعين الأول والثاني أي عمليات التحول والتفاوض التي تقوم بها الحكومات أو تلك التي تتم كمبادرة مشتركة من قبل الحكومة والمعارضة، ويرجع ذلك إ أن كلا من المعارضة والحكومة لا تتكون من جماعات متجانسة ومحددة بوضوح وهذا ما يوفر مساحة للجدل وإمكانية التوافق والتراضي بينهما ويبقى السؤال هنا : لما تتحول دول بعينها من السلطوية إلى الديمقراطية وفي فترة معينة من الزمن ؟ وينطلق هنتجتون في الإجابة من التركيز على التغير الحادث في النظام السلطوي ذاته والذي يختلف مداه وطبيعته باختلاف مجموعة الأبنية والمصالح المتصارعة داخل النظم السلطوية على تعدد وتنوع أنماطها[[139]](#footnote-139).

يتضح مما سبق أن مقترب التحول الديمقراطي أصبح مدخلا مهما لإجراء المقارنة حيث يرى الباحث "لورانس وايتهيد" في معرض مقارنته لعمليات التحول الديمقراطي، أن المقارنة الثنائية وسيلة ضمن وسائل أخرى متعددة للمقارنة للتعامل مع تعقيد دراسات التحول الديمقراطي المقارنة، وهي ليست بديلاً عن المقارنة واسعة النطاق أو مقارنة الحالة الواحدة "تقرير الحالة" وإنما هي تملأ الفراغ الهائل بين نظريات التحول الديمقراطي والخبرة القائمة، بطرح أسئلة مشابهة أو البحث عن روابط بين حالتين من حالات التحول الديمقراطي، بتقديم استنتاجات واضحة (تعميمات وسطية بين الاحتمالات البسيطة والقوانين العامة، التي تراعي كثافة وتعقيد وعدم وضوح العمليات الفردية، وهي أسلوب ملائم لبعض – وليس كل – محاور التحول الديمقراطي، على سبيل المثال ستكون ملائمة لدراسة حالات تاريخية من قبيل ماذا لو –اختار جونتا التشيلي الديمقراطية حينما كان في موضع قوة كما فعل الكومنترن التايواني في منتصف الثمانينيات)، وبعض القضايا الهامة الأخرى الخاصة بالتحول الديمقراطي مثل استخدام مؤسسات البرلمان التي تحتاج إلى نطاق أوسع من الأمثلة، وإذا اعتبرنا الديمقراطية عملية طويلة المدى وليس لها نقطة نهاية قاطعة، سيستحق كل نموذج أو قصة نجاح تدقيق مقارن، والأفضل مقارنة ثنائية، وتعتمد المقارنة الثنائية على كيفية سير عملية التحول الديمقراطي بعد النجاح وكيفية استفادة النماذج المتعثرة في التحول الديمقراطي من خبرتها في تصحيح مساراتها، لذا فالمقارنة الثنائية لا تقدم إجابة صحيحة قاطعة عن سؤال كيف يتم التحول الديمقراطي، فذلك يعتمد على السياق وماذا كان متاح وملائم في الحالات المختلفة، ومدى تباين الرؤى الاجتماعية والفهم العام للتحول الديمقراطي، كما يجب أن تحظى المسارات البديلة لما اتخذ بالفعل باهتمام مساوي، والمخرجات الخاصة بكل مسار[[140]](#footnote-140).

**المراجع المعتمدة :**

1- نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ،2002.

2- الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان 2006.

3- برتراند بادي ، السياسة المقارنة، ترجمة عز الدين الخطابي، المنظمة العربية للترجمة ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2013

4- الخزرجي ثامر كامل محمد، النظم السياسية والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة: ط1، عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2004.

5- ألموند جبرائيل وآخرون، السياسة المقارنة(إطار نظري)، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي، ط 1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي

6 - ألموند غابرييل ،جي، بنجهام باول، الابن:السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، ترجمة، هشام عبد اللَه، ط1، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1998

7- بومدين طاشمة، الأساس في تحليل النظم السياسية، درا الأمة ، الجزائر ، 2013

8- محمد شلبي ، المنهجية في التحليل السياسي، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1997.

9- باتريك أونيل، التحليل السياسي المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دار الفرقد، دمشق، 2012.

1. - هشام زغاشو ووحشي امير منهجية البحث في السياسية المقارنة ، مجلة الأمن الإنساني، العدد 05، ص ص 189-190. [↑](#footnote-ref-1)
2. - آمين مشاقبة، نظريات السياسة المقارنة من التقليدية إلى العولمة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1، 2020، ص08. [↑](#footnote-ref-2)
3. - آمين المشاقبة، المرجع نفسه، ص 09. [↑](#footnote-ref-3)
4. - آمين المشاقبة، المرجع نفسه، ص ص 10-11.

   [↑](#footnote-ref-4)
5. - عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية( جامعة القاهرة) ، ط2، 2007،ص244. [↑](#footnote-ref-5)
6. - محمد نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، 2002، ص 95-97. [↑](#footnote-ref-6)
7. - كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1985، ص19. [↑](#footnote-ref-7)
8. - آمين المشاقبة ، المرجع نفسه،ص07. [↑](#footnote-ref-8)
9. - زغاشو هشام ووحشي أمير، منهجية البحث في السياسة المقارنة :دراسة نظرية في المفهوم والأهداف وأساليب البحث، مجلة الأمن الإنساني، العدد الخامس ،جامعة باتنة 1، جانفي 2018، ص188. [↑](#footnote-ref-9)
10. - كمال المنوفي، المرجع نفسه ، ص17 [↑](#footnote-ref-10)
11. - عبد الغفار رشاد القصبي ، المرجع نفسه،ص 243. [↑](#footnote-ref-11)
12. - محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع نفسه ، ص117. [↑](#footnote-ref-12)
13. - محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع نفسه ، ص ص 131-132. [↑](#footnote-ref-13)
14. - محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع نفسه ، ص 133. [↑](#footnote-ref-14)
15. - هشام زغاشو ووحشي أمير، المرجع نفسه، ص ص 197-198. [↑](#footnote-ref-15)
16. - محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع نفسه ، ص 135. [↑](#footnote-ref-16)
17. - محمد زاهي بشير المغيربي ، المرجع نفسه ، ص 136. [↑](#footnote-ref-17)
18. -Todd Landman . Issues and Methods in Comparative Politics: An Introduction. Third ed. USA: Routledge 2008 . p289. [↑](#footnote-ref-18)
19. - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه ، ص 122. [↑](#footnote-ref-19)
20. - عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع نفسه، ص246. [↑](#footnote-ref-20)
21. - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه ، ص 127 [↑](#footnote-ref-21)
22. - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه ، ص 107. [↑](#footnote-ref-22)
23. - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه ، ص ص 109-110. [↑](#footnote-ref-23)
24. - عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية( جامعة القاهرة)، ط1، 1993، ص 127. [↑](#footnote-ref-24)
25. - كمال المنوفي، المرجع نفسه، ص 20. [↑](#footnote-ref-25)
26. - كمال المنوفي، المرجع نفسه، ص 21 . [↑](#footnote-ref-26)
27. - عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص27 [↑](#footnote-ref-27)
28. - عبد الغفار رشاد، المرجع نفسه، ص37. [↑](#footnote-ref-28)
29. - أمين المشاقبة، المرجع نفسه، ص ص 27-28. [↑](#footnote-ref-29)
30. - جابر سعيد عوض، النظم السياسية المقارنة النظرية والتطبيق، جامعة القاهرة ، 2006، ص14 [↑](#footnote-ref-30)
31. - محمد زاهي بشير المغيربي، المرجع نفسه ، ص 60. [↑](#footnote-ref-31)
32. - كمال المنوفي، المرجع نفسه، ص ص 22-24 [↑](#footnote-ref-32)
33. - Harry Eckstein.A Perspective on Comparative Politics, Past and Present. Glencoe, III.: Free Press, 1963,p41. [↑](#footnote-ref-33)
34. - Gerardo L. Munck, the past and present of Comparative Politics (Baltimore, MD: Johns Hopkins) University Press, forthcoming, 2007 . p09. [↑](#footnote-ref-34)
35. - محمد أحمد مفتي، المنهجية السياسية الغربية: تحليل نقدي، مجلة العلوم الاجتماعية، المجد15، العدد02، جامعة الكويت، الكويت ،1976، ص71.. [↑](#footnote-ref-35)
36. - كمال المنوفي، "مفهوم تطور علم السياسة "، الفكر العربي العدد 22 (أكتوبر 1981م) و أحمد بدر " الثورة السلوكية في العلوم السياسية " مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، العدد الثاني، (ديسمبر 1975م).. [↑](#footnote-ref-36)
37. - Gerardo L .Munk. p 15. [↑](#footnote-ref-37)
38. - عبد الغفار رشاد القصبي، نفس المرجع، ص217. [↑](#footnote-ref-38)
39. - باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكييف الهيكلي، رسالة الدكتوراه ، جامعة القاهرة .2000، ص05 [↑](#footnote-ref-39)
40. - محمد زاهي بشير المغيربي ،قراءات في السياسة المقارنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا، ،ط1، 1994، 145. [↑](#footnote-ref-40)
41. - أمين المشاقبة، نفس المرجع السابق ، ص 42. [↑](#footnote-ref-41)
42. - عبد الغفار رشاد ، نفس المرجع السابق ،ص 186. [↑](#footnote-ref-42)
43. - محمد زاهي بشير المغيربي، نفس المرجع، ص ص156-161. [↑](#footnote-ref-43)
44. - محمد نصر عارف ، أبستمولوجيا السياسة المقارنة، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت 2007، ص 268. [↑](#footnote-ref-44)
45. - زاهي بشير المغيربي ، نفس المرجع السابق ، ص 164-168. [↑](#footnote-ref-45)
46. - برتراند بادي ، نفس المرجع السابق، ص 133. [↑](#footnote-ref-46)
47. - محمد أحمد مفتي، نفس المصدر السابق،77. [↑](#footnote-ref-47)
48. - محمد نصر عارف، نفس المرجع، ص23. [↑](#footnote-ref-48)
49. -Ragin Charles, The comparative method: moving beyond qualitative and quantitative strategies, USA, university of California press, 1987, p13. [↑](#footnote-ref-49)
50. - Howard j wiarda. Is comparative politics dead? Rethinking the field in the post-Cold War era. the. Third World Quarterly Vol 19, No 5. Washington 1998. p 939 [↑](#footnote-ref-50)
51. - Smyrl Marc, « Politics et Policy dans les approches américaines des politiques publiques : effets institutionnels et dynamiques du changement »Revue française de science politique, 2002/1 Vol. 52 , p,37 [↑](#footnote-ref-51)
52. - محمد زاهي بشير المغيربي، نفس المرجع السابق. ص 49 [↑](#footnote-ref-52)
53. - محمد أحمد مفتي، نفس المصدر السابق، 76. [↑](#footnote-ref-53)
54. - زاهي بشير المغيربي ، نفس المرجع السابق ، ص 176 . [↑](#footnote-ref-54)
55. - نصر عارف ، نفس المرجع السابق، ص310. [↑](#footnote-ref-55)
56. - بن جيلالي محمد، مشكلة بناء الدولة دراسة ابستمولوجية وفق أدبيات السياسة المقارنة، مذكرة ماجيستر ، جامعة تلمسان، 2014، ص153 [↑](#footnote-ref-56)
57. - حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2005، ص ص 203 204 [↑](#footnote-ref-57)
58. - نصر عارف ، نفس المرجع السابق، ص313. [↑](#footnote-ref-58)
59. 31- مارشا بريبشتاين، السلطوية في الشرق الأوسط النظم الحاكمة والمقاومة، ترجمة طلعت غنيم حسن، المركز القومي للترجمة، القاهرة ،ط1، 2014، ص166. [↑](#footnote-ref-59)
60. - عبد القادر عبد العالي، مطبوعة محاضرات النظم السياسية المقارنة، جامعة سعيدة، 2008، ص34. [↑](#footnote-ref-60)
61. - نصر عارف ، نفس المرجع السابق ، ص323. [↑](#footnote-ref-61)
62. - نصر عارف ، نفس المرجع السابق ، ص323. [↑](#footnote-ref-62)
63. - مي مجيب، تمكين الدولة والمجتمع إطار بديل، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، العدد211، يناير 2018، ص ص 11 [↑](#footnote-ref-63)
64. - مي مسعد، التميز القبطي واستبعاد الدولة في مصر(سلسلة دراسة وأوراق بحثي)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص03. [↑](#footnote-ref-64)
65. - مي مجيب، نفس المرجع ، ص12. [↑](#footnote-ref-65)
66. - André-Paul FROGNIER, Daniel-Louis SEILER et Virginie VAN INGELGOM.. La politique comparée… vingt ans plus tard. Revue Internationale de Politique Comparée, Vol. 21, n° 2, 2014.p 08 [↑](#footnote-ref-66)
67. - كينيث نيوتن وجان فان ديث، أسس السياسة المقارنة، ج 1، ترجمة عبد الله جمعان الغامدي وعبد السلام بن علي نوير، دار جامعة الملك سعود للنشر، 2014،ص27-29. [↑](#footnote-ref-67)
68. - عبد الغفار رشاد، قضايا نظرية في السياسة المقارنة، مركز البحوث والدراسات السياسية (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، جامعة القاهرة، 1993، ص ص37-38. [↑](#footnote-ref-68)
69. - عبد القادر عبد العالي، المرجع نفسه، ص06. [↑](#footnote-ref-69)
70. -عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ، جامعة القاهرة ،2007، ص155 [↑](#footnote-ref-70)
71. -آمين المشاقبة ، المرجع نفسه ، ص37. [↑](#footnote-ref-71)
72. - عبد الغفار رشاد القصبي، المرجع نفسه، ص155. [↑](#footnote-ref-72)
73. - محمد زاهي بشير المغيربي، نفس المرجع السابق. ص ص 25 -147. [↑](#footnote-ref-73)
74. - طاشمة بومدين، الاساس في منهجية تحليل النظم السياسية، دار الامة، الجزائر ، 2013، ص158 [↑](#footnote-ref-74)
75. - محمد زاهي بشير المغيربي، نفس المرجع السابق. ص ص 156 -157. [↑](#footnote-ref-75)
76. - عبد الغفار رشاد، المرجع نفسه، ص41. [↑](#footnote-ref-76)
77. - محمد زاهي بشير المغيربي، نفس المرجع السابق. ص 31. [↑](#footnote-ref-77)
78. - عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، جامعة القاهرة ، 2007، ص ص 54-55. [↑](#footnote-ref-78)
79. - محمد أحمد مفتي، نفس المصدر السابق،ص73 . [↑](#footnote-ref-79)
80. - عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية(جامعة القاهرة)،2006 ،ص 70 [↑](#footnote-ref-80)
81. - Harry Eckstein. Op cit. P02 [↑](#footnote-ref-81)
82. - جابر سعيد عوض، النظم السياسية النظرية والتطبيق، جامع القاهرة ،2006، ص ص107-109. [↑](#footnote-ref-82)
83. - محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة(النموذج المعرفي، النظرية ، المنهج)، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2002، ص189. [↑](#footnote-ref-83)
84. - عبد الغفار رشاد ،المرجع نفسه، ص 47. [↑](#footnote-ref-84)
85. - جابر سعيد عوض، المرجع نفسه، ص ص 111-112. [↑](#footnote-ref-85)
86. - نصر عارف، المرجع نفسه ، ص ص 190-191 [↑](#footnote-ref-86)
87. - Harry Eckstein. Op cit. P09 [↑](#footnote-ref-87)
88. - برتراند بادي وغي هيرميت، السياسة المقارنة(ترجمة عز الدين الخطابي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013، ص ص123-124. [↑](#footnote-ref-88)
89. - عادل فتحي ثابت، النظرية السياسية المعاصرة دراسة في النماذج والنظريات التي قدمت لفهم وتحليل عالم السياسة، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2006، ص ص 34-35. [↑](#footnote-ref-89)
90. - كينيث نيوتن وجان فان ديث، المرجع نفسه، ص ص96-97. [↑](#footnote-ref-90)
91. - كينيث نيوتن وجان فان ديث، المرجع نفسه، ص137. [↑](#footnote-ref-91)
92. - نصر عارف المرجع نفسه، ص 100. [↑](#footnote-ref-92)
93. - نصر عارف المرجع نفسه، ص 175. [↑](#footnote-ref-93)
94. - عبد الغفار رشاد، المرجع نفسه ، ص ص50-52. [↑](#footnote-ref-94)
95. - محمد نصر عارف ، المرجع نفسه، ص161. [↑](#footnote-ref-95)
96. - صالح بلحاج، التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات، مجلة اكاديميا، المجلد01، لعدد01، جامعة الشلف، 2013، ص17. [↑](#footnote-ref-96)
97. - عبد الغفار رشاد، المرجع نفسه ، ص75 . [↑](#footnote-ref-97)
98. - نصر عارف، المرجع نفسه ، ص 154. [↑](#footnote-ref-98)
99. - عبد الغفار رشاد، المرجع نفسه ، ص ص71-72. [↑](#footnote-ref-99)
100. - نصر عارف المرجع نفسه، 171-172. [↑](#footnote-ref-100)
101. - عبد الغفار رشاد، المرجع نفسه ، ص ص72-76 [↑](#footnote-ref-101)
102. - محمد نصر عارف، المرجع نفسه، ص166. [↑](#footnote-ref-102)
103. - جابر سعيد عوض، المرجع نفسه، ص 118 [↑](#footnote-ref-103)
104. - Harry Eckstein. Op cit. P02. [↑](#footnote-ref-104)
105. - باتريك أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن، ترجمة باسل جبيلي، دار الفرقد، دمشق، ط1، 2012، ص ص12-170 [↑](#footnote-ref-105)
106. - باتريك أونيل، المرجع نفسه ، ص169. [↑](#footnote-ref-106)
107. - Harry Eckstein. Op cit. P02. [↑](#footnote-ref-107)
108. - محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، ط1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،2011، ص 262. [↑](#footnote-ref-108)
109. - باتريك أونيل ، المرجع نفسه ، ص177. [↑](#footnote-ref-109)
110. -Howard j wiarda. Rethinking political Développement : A look backward over Thirty years.and a look Ahead .studies in comparative international développement .winter1989-90.24 no4 .p 60. [↑](#footnote-ref-110)
111. -Harry Eckstein. Op cit. P04. [↑](#footnote-ref-111)
112. - كيبش عبد الكريم، نحو نظام عالمي جديد، مجلة العلوم الإنسانية، العدد17، جوان 2002، ص218. [↑](#footnote-ref-112)
113. - محمد نصر عارف، نفس المرجع ص ص 44-49. [↑](#footnote-ref-113)
114. - Howard j wiarda. Is comparative politics dead? Rethinking the field in the post-Cold War era. the. Third World Quarterly Vol 19, No 5. Washington 1998. p 944. [↑](#footnote-ref-114)
115. - نصر عارف، الاتجاهات المعاصرة في االسياسة المقارنة التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان الاردن،2006، 16. [↑](#footnote-ref-115)
116. - Gerardo L .Munk. op cit .p 20-21. [↑](#footnote-ref-116)
117. - محمد نصر مهنا، الدولة والنظم السياسية المقارنة، ط. 1، الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011 ، ص. 262. [↑](#footnote-ref-117)
118. - Smyrl Marc. Op cit .p 41. [↑](#footnote-ref-118)
119. - محمد زاهي المغيربي، نفس المرجع ،ص32-33. [↑](#footnote-ref-119)
120. - دعاء عبد الله محمد عبد الجليل، نفس المصدر ،ص05. [↑](#footnote-ref-120)
121. - André Lecours, po cit, p10, [↑](#footnote-ref-121)
122. - André Lecours « L’approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité? » Politique et Sociétés, vol. 21, n° 3, 2002, p. 3. [↑](#footnote-ref-122)
123. - محمد نصر عارف ، نفس المرجع ص ص 44-49. [↑](#footnote-ref-123)
124. - Éric Thomas « Le spectre de la métathéorie : alexander Wendt serait-il hanté par ses propres engagements ? ». Revue Études internationales, volume 38, n o3, septembre 2007. pp 384/386. [↑](#footnote-ref-124)
125. - Gerardo Munck, The regime question Theory Building in Democracy Studies. New York: Cambridge University Press, 1999.. p 121 [↑](#footnote-ref-125)
126. - Philippe C. Shmitter .p 34. [↑](#footnote-ref-126)
127. - Howard j wiarda .op cit. p 939 [↑](#footnote-ref-127)
128. - Howard j wiarda .op cit. p 944. [↑](#footnote-ref-128)
129. - Philippe C. Shmitter .The Nature and future of comparative politics. European Political Science Review. Cambridge University Press, 2009. p p 33-37 [↑](#footnote-ref-129)
130. - محمد نصر عارف ، نفس المرجع السابق، ص 30. [↑](#footnote-ref-130)
131. - Howard j wiarda. Rethinking political Développement : A look backward over Thirty years.and a look Ahead .studies in comparative international développement .winter1989-90.24 no4.p75. [↑](#footnote-ref-131)
132. - Howard j wiarda .op cit. p 947 [↑](#footnote-ref-132)
133. - Ibid. p 40 [↑](#footnote-ref-133)
134. - محمد زاهي المغيربي، نفس المرجع ،ص80.. [↑](#footnote-ref-134)
135. - محمد نصر عارف، ابستمولوجيا السياسة المقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت،2002، ص 329. [↑](#footnote-ref-135)
136. - هدى ميتيكس وآخرون، اتجاهات حديثة في علم السياسة، المجلس الاعلى للجامعات، القاهرة، 1999، ص133 [↑](#footnote-ref-136)
137. - عبد الغفار رشاد القصيبي،التطور السياسي والتحول الديمقراطي، جامعة القاهرة ، ط2،2006 ص،37 [↑](#footnote-ref-137)
138. - هدى ميتيكس وآخرون، نفس المرجع السابق، ص139. [↑](#footnote-ref-138)
139. - أحمد ثابت وآخرون، الإصلاح السياسي في العالم الثالث، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة 1999، ص265. [↑](#footnote-ref-139)
140. - لورانس وايتهيد، التحول الديمقراطي النظرية والتجربة، ترجمة مي سمير عبده، جامعة القاهرة، 2014، ص 10 [↑](#footnote-ref-140)